الاقتصاد الأردني : سيناريوهات ما بعد الجائحة

المؤلفون:

أ.د. زيد عيادات

السيد سامر بنى هاني

السيد علي العساف

ترجمة: م. فادي محمد

مركز الدراسات الاستراتيجية

الجامعة الأردنية

شباط/فبراير 2021

الاقتصاد الأردني : سيناريوهات ما بعد الجائحة

المؤلفون:

أ.د. زيد عيادات

السيد سامر بنى هاني

السيد علي العساف

ترجمة:

م. فادي محمد

مركز الدراسات الاستراتيجية

الجامعة الأردنية

شباط/فبراير 2021

مقدمة (ملخّصٌ تنفيذي)

العالم في وجه الجائحة

تسبّبت جائحةُ فيروس كورونا في حالة طوارئ صحية عالمية وأزمة اقتصادية كبرى، فوجدت الحكومات التي تواجه هذا التهديد نفسها في منطقة مجهولة، أو في حالة من عدم اليقين بالمستقبل.

بحلول أوائل شهر نيسان من عام 2020 كان نحو 150 بلداً قد أغلق جميع المدارس، وفرض إلغاء التجمعات والفعاليات فيما أغلق أكثر من 80 بلداً كل أماكن العمل لاحتواء تفشي الفيروس، وفُرضت قيودٌ على السفر على نطاق واسع، وأثّرت الإغلاقات الإلزامية إلى جانب التباعد الاجتماعي التلقائي من جانب المستهلكين والمنتجين تأثيراً كبيراً على النشاط والتجارة في العالم، وصاحبتها تقلبات في الأسواق المالية العالمية، وتراجعات حادة لأسعار النفط والمعادن.

فعلى المستوى الدولي، أصبحت سلاسل التوريد مهدّدة بالانقطاع، الأمر الذي قد يفضي إلى نقص في مدخلات الإنتاج الأساسية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وتختلف هذه الأزمة عن سابقاتها في وجود احتمال لتكرار الصدمة، إلى أن يتم التوصل إلى لقاح وضمان إيصاله إلى الجميع بشكل عادل، ومن شأن هذا التهديد أن يؤثر على آفاق التعافي الاقتصادي.

في الأمد القصير، فإنه يُرجّح أن تكون اقتصاديات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأشد تضرّراً، وخاصة تلك التي تعاني من ضعف في أنظمتها الصحية، أو تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة أو السياحة أو تحويلات المغتربين من الخارج، أو على صادرات السلع الأولية، أو تلك التي تعاني من مواطن ضعف مالية. إضافة إلى ذلك، فإن اقتصاديات الأسواق الصاعدة، والبلدان النامية شهدت ارتفاعاً في مستويات ديونها، مقارنة بما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية، وهو ما يجعلها أكثر عرضة للضغوط المالية مستقبلاً.

يتوقّع البنك الدولي أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4% عام 2021، بافتراض أن التوزيع الأولي للقاحات فيروس كورونا سيصبح واسعَ الانتشار خلال هذا العام. لكن تقريره الصادر في كانون الثاني 2021 بعنوان» الآفاق الاقتصادية العالمية» يشير بأن التعافي سيكون ضعيفاً على الأرجح، ما لم يتحرك صانعو السياسات بحزم لكبح جماح الجائحة، وتطبيق إصلاحات لتعزيز الاستثمار.

وأشار التقرير، أنه على الرغم من أن الاقتصاد العالمي سينمو مجدّداً بعد انكماشه بنسبة 4.3% في 2020، إلا أن الجائحة تسبّبت في خسائر فادحة من الوفيات والإصابات المرضية، ودفعت بالملايين نحو هوّة الفقر، وربما تقلّص النشاط الاقتصادي والدخل لفترة طويلة (تعافي اقتصادي طويل الأجل).

ومن المرجّح أن تؤدي الجائحة إلى تفاقم التباطؤ في النمو العالمي على مدى العقد القادم، بسبب نقص الاستثمار، وانخفاض التوظيف، وتراجع القوى العاملة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة. إن الاقتصاد العالمي يتّجه صوب عقد من النمو المخيّب للآمال، ما لم ينفّذ صانعو السياسات إصلاحات شاملة تحسّن المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي المستدام.

لقد فاقمت الجائحة على نحو كبير من مخاطر الديون في اقتصاديات الأسواق الناشئة والبلدان النامية؛ وستؤدي آفاق النمو الضعيف إلى زيادة أعباء الديون على الأرجح، وتآكل قدرة المقترضين على خدمة أعباء الديون، وعليه يحتاج المجتمع الدولي للتحرك سريعاً، وأن يضمن على نحو حازم ألا ينتهي تراكم الديون مؤخراً بسلسلة من الأزمات، خاصة وأنه أصبح واضحاً بأنه ليس بمقدور العالم النامي احتمال عقد ضائع آخر من تراكم المديونيات، وحدوث أزمات مالية مجدداً.

تتمثل أبرز الأولويات على صعيد السياسات العامة في الأمد القريب، السيطرة على انتشار الفيروس وضمان سرعة توزيع اللقاحات على نطاق واسع، بهدف دعم التعافي الاقتصادي. الأمر الذي يتطلّب من الدول والحكومات تحديداً تسريع دورة إعادة الاستثمار وخصوصاً الحكومي المتمثل في تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، والبنية التحتية الرقمية، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وممارسات الشركات والحوكمة

في تخفيف الضّرر الاقتصادي الناجم عن الجائحة، والحدّ من الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك.

وفي هذا الصّدد، ولتعزيز مساهمة مركز الدراسات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية على المستويات المحلية، من خلال إجراء تحليل دقيق للديناميكيات الجيوسياسية إقليمياً وعالمياً، وتقييم مخاذيرها وتداعياتها، على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي في الأردن ومكانته الإقليمية والدولية (القيمة الاستراتيجية للأردن). فقد اتخذ المركز خطوات ملموسة نحو تحسين وتعزيز قدراته التحليلية والبحثية، من خلال التركيز على الملفات الاقتصادية والاجتماعية، والتي من المتوقع أن تحدث نقلةً نوعية في صُلب أعماله ومهامه، والعمل جارٍ على تأسيس وحدة تحليل السياسات الاقتصادية الاستراتيجية (SEPAU).

إنّ أوّل المخرجات ل SEPAU تتمثل بإعلان/ إطلاق هذه الدراسة بعنوان " الاقتصاد الأردني: سيناريوهات ما بعد الجائحة"، بهدف توفير إنذار مبكر، ودقّ لناقوس الخطر في الوقت المناسب، للحدِّ من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تستمر لسنوات عدة قادمة.

لقد ركزت على تحديد وتحليل وقع الجائحة في الأردن، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والجيو سياسية، واقتراح مجموعة من السياسات التي من شأنها أن تسهم في التخفيف من حدة الجائحة وتأثيراتها المستقبلية، ويمكن التطرق بشكل سريع لها، وعلى النحو الآتي:

- **تأثيرات الجائحة على البطالة وانخفاض معدلات التوظيف / مستقبل الشباب الأردني يكتنفه الغموض وتمثل ابرز قضايا الأمن الوطني الداخلي.**
- **تأثيرات الجائحة على الفئات الأشد فقراً / حالة عدم المساواة في تزايد.**
- **تأثيرات الجائحة على جودة التعليم / الفجوة المعرفية بين أجيال المستقبل.**
- **تأثيرات الجائحة على الفجوة الجندرية / اتساع فجوة التمييز بين الجنسين.**

- **تأثيرات الجائحة على خدمات اللاجئين/ ضغط متزايد على موارد الأردن المحدودة.**
- **تأثيرات الجائحة على الفئات الأشد فقراً / اتساع فجوة الدخول بين الأردنيين.**
- **تأثيرات الجائحة على حوالات العاملين بالخارج / مزاحمة أكبر بين الأردنيين على فرص العمل.**
- **تأثيرات الجائحة على منشآت الأعمال (SME)/ ضعف وتراجع في الاعمال الريادية.**
- **تأثيرات الجائحة على تدهور الحيز المالي/ مرونة أقل في الموازنة العامة واستمرارية مخاطر الدين العام.**
- **تأثيرات الجائحة على الصراعات الإقليمية والعنف/ أزمة الأمن الغذائي في تصاعد بين بلدان الإقليم.**

منذ تأسيسه في ثمانينيات القرن الماضي كان مركز الدراسات الاستراتيجية (CSS) رائدًا في تقييم وتصميم التدخلات السياسية القائمة على الأدلة. وهو مركز لبحث وتحليل وتقييم السياسات العامة، وتم إعلانه في يونيو 2020 كمركز تميّز لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة 2016 – 2018 من خلال مؤشرGlobal Go To Think Tank؛ وهو جزء من برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (TTCSP) التابع لجامعة بنسلفانيا. حدث هذا بعد خطوات ثابتة أثمرت في تصنيف المركز أولاً في الأعوام 2016 و2017 و2018 من بين 507 مؤسسة فكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

مدير مركز الدراسات الاستراتيجية (CSS)

أ.د. زيد عيادات

وحدة تحليل السياسات الاقتصادية الاستراتيجية (SEPAU)

الأردنُ في مواجهة الجائحة

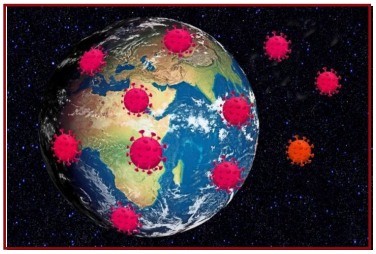

هيمنت الجائحةُ على مفاصل الأحداث الرئيسة في الأردن لعام 2020 كباقي دول العالم، لتصيغ شكلَ الأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المملكة إذ حصد الوباء أرواح مئات الأردنيين وأصاب الآلاف مخلفاً اقتصاداً يعاني أصلاً من تراجع في وتيرة النمو الاقتصادي.

في آذار/ مارس من عام 2020 كانت المملكة على موعد مع فيروس كورونا، إذ سجلت المملكة أول إصابة به، ولتخصص الحكومة أكثر من منطقة عازلة للحجر الصحي للمصابين أو المشتبه بإصابتهم في مستشفيين حكوميين، وفي أحد الفنادق المستأجرة في منطقة البحر الميت.

ومع إعلان كورونا وباءً عالمياً من قبل منظمة الصحة العالمية، وعلى وقع ارتفاع الإصابات قرّر الأردن تفعيل قانون الدفاع، وعملت الحكومة بموجبه على إغلاق مداخل ومخارج المحافظات، ومنع التنقل بينها، وقررت وقف وإلغاء كل الأنشطة والفعاليات والمؤتمرات والتجمعات، وتطبيق العمل المرن للموظفين عن بعد، كما واتخذت إجراءات صارمة، فعلقت دوام المؤسسات التعليمية، وأقرت التعلم عن بعد، وأوقفت الرحلات الجوية من وإلى المملكة، وعطلت ممارسة الشعائر الدينية في المساجد والكنائس.

بدأت آثار الجائحة تتكشّف وتظهر على المؤشرات الكلية للاقتصاد الأردني، فقد انكمش بنسبة -2.2 في المائة خلال الربع الثالث من عام 2020 مقارنةً بنمو إيجابي بنسبة 1.9 في المائة في الربع الثالث من عام 2019، وهذا أسوأ انكماش اقتصادي شهده الأردن منذ عام 1993. وكان جليّاً أن أبرز القطاعات التي حقّقت نسب نمو سلبي تمثلت بقطاع الفنادق والمطاعم بنسبة -9.1 في المائة، وقطاع النقل والتخزين بواقع -6.3 في المائة وقطاع الصناعة بنسبة -3.2 في المائة، كما وارتفعت معدلات

البطالة إلى23.9 في المائة خلال الربع الثالث من عام 2020، وانخفض إجمالي الصادرات بنسبة 5.2 في المائة وانخفضت المستوردات بنسبة 12.4 في المائة خلال الأحد عشر شهرا الأولى من عام 2020، بالإضافة إلى تراجع حادّ في مقبوضات وعوائد السياحة بواقع 72.5 في المائة في نهاية الربع الثالث من عام 2020 ، مما ساهم في تفاقم عجز الحساب الجاري.

وفي المقابل، فقد أدارت الحكومة مجموعةً من الاستجابات للأزمة مثل الإعفاءات الضريبية، وتقديم المساعدات المالية (16 مليون دينار) لكبار السّن والمرضى، وتأجيل تحصيل الرسوم الجمركية المستحقّة من شركات مختارة، وتخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي لمنشآت القطاع الخاص، وانشاء صندق إغاثة (همة وطن) وتخصيص إنفاق إضافي (50 مليون دينار) لشراء معدات طبية، واستئجار الفنادق للحجر الصحي، والتكاليف الأمنية المتعلقة بالمواجهة مع الوباء، والسماح لقطاع السياحة بدفع الضرائب على أقساط دون غرامات، وتخفيض الضريبة على المبيعات من 16 إلى 8 في المائة، وضريبة الخدمة من 10 إلى 5 في المائة للفنادق والمطاعم، وتخفيض أسعار الفائدة، وتأجيل سداد القروض، وضخّ سيولة إضافية بقيمة 550 مليون دينار بتخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري للبنوك، وغيرها من الإجراءات للحدّ من الآثار السلبية للجائحة.

إن الخسائر التي وقعت بسبب الجائحة كبيرة جداً، إذ تقدر الخسارة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020 بحوالي 1282 مليون دينار، ومن المتوقع أن يكون التعافي الاقتصادي في الأردن متوسطاً غلى طويل الأجل، الأمر الذي يتطلّب إعادة تقييم فاعلية الإصلاحات الضريبية التي طبقت في الفترة 2016 – 2019 ، وتفعيل الخدمات الصحية والتعليميةن وتعزيز قدراتها ومناعتها وتحسين الحيز المالي والتوسع في الاستثمارات العامة الحكومية، والبحث في آفاق التجارة الإقليمية عن فرص جديدة، أو تطوير الفرص القائمة في قطاعات التجارة الإقليمية الغذائية والصحية والطاقة والمعرفة. كما أن الفجوة الجندرية بين الجنسين في فرص ومنافع التنمية المستدامة والموارد البشرية تمثّل نقطة ضعف يجب معالجتها في الأداء الاقتصادي.

إن أكثر ما يبعث إلى مزيد من القلق والحذر على المدى القريب والمتوسط (قضية أمن وطني واستقرار مجتمعي) هو ارتفاع البطالة بين صفوف الشباب، وتراكم الأزمات

عليهم في المنطقة ككل وفي الأردن تحديداً إذ يمثلون جيلاً عانى من الفرص الضائعة من حيث فرص العمل والتعليم، فقد ارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات قياسية بلغت في الربع الثالث من عام 2020 نحو 23.9% وهي مُرشحة إلى التزايد خاصة وأن قطاع الخدمات وتحديداً القطاع السياحي الأكثر تشغيلاً للعمالة الأردنية من المتوقع أن يشهد تراجعاً واضحاً في الدخل إلى نحو 75 في المائة في عام 2020.

كما وتشير التّوقعات قصيرة الأجل، الصّادرة عن البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي إلى أن معدلات الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم، وعدم المساواة في الدخل للاقتصاديات ذات الدخل المنخفض، واقتصاديات الأسواق الصاعدة، من المرجح أن تزداد في عام 2020. فعلى مدار الاثني عشر شهراً الماضية (2020)، ألحقت جائحة كورونا أشد الضرر بالفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً، وتُنذر الآن بسقوط ملايين من الناس في براثن الفقر، فبعد عقود من التقدم المطّرد في الحدّ من أعداد الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، سيكون هذا العام إيذاناً بأول انتكاسة لجهود مكافحة الفقر المدقع في جيل كامل. **تُقدر الدراسة أن يرتفع معدل الفقر في الأردن إلى ما يقارب 25-20 في المائة في عام 2020 مقارنة مع 15.7 في المائة حسب مسح 2018/2017.**

لقد تزايدت أهمية الدور الذي تلعبه التحويلات المالية للمغتربين العاملين في دول أخرى خلال العقود المنصرمة في التخفيف من وطأة الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي. ولكن الجائحة أحدثت انتكاسة شديدة، حيث خلصت أحدث تنبؤاتنا إلى أن التحويلات المالية ستنخفض بنحو 14% بنهاية عام 2020. وبالتالي انحسار أعداد المهاجرين والمغتربين الجدد، وزيادة أعداد العائدين منهم (عبء إضافي وضغط متزايد على فرص العمل داخل كل بلد). وتُقدر الدراسة أن تنخفض حوالات المغتربين الأردنيين في الخارج بنحو 12 في المائة في عام 2020 .

وأظهرت الدراسة أن الموازنة العامة غير مرنة للغاية، حيث أن معظم بنود الإنفاق الجاري، والتي لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاوزها، بلغت حوالي 98% من إجمالي الإنفاق الجاري أو ما نسبته 85% من إجمالي الإنفاق العام، ومن المتوقع حدوث زيادات مستمرة لغاية الأعوام 2025 –2027 ، وبالتالي فرض أعباء مالية إضافية ومزيد من الاقتراض، وفي المقابل شهدت المالية العامة تراجعاً في تحصيلاتالإيرادات

العامة لخزينة الدولة بسبب ضعف النشاط الاقتصادي، مما سيقلل من فرص الحكومة في تبني برامج الاستجابة لأية أحداث مستقبلية طارئة أو تعزيز والتوسع في شبكات الأمن الإجتماعي مستقبلاً، والحدّ من الاستثمار الحكومي الرأسمالي في البنى التحتية الرئيسية.

وتعرضت المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في بلدان العالم النامية- لضغوط شديدة. إذ إن أكثر من نصفها لم تسدّد ما عليها من متأخرات مستحقة الدفع، أو من المرجح أن تتخلّف قريباً عن السداد، حيث تُشير بينات هذه الشركات إلى أن مبيعاتها هبطت بمقدار النصف بسبب الأزمة، الأمر الذي اضطرها إلى تقليص ساعات العمل والأجور، وأن معظم منشآت الأعمال - لاسيما الشركات متناهية الصغر والصغيرة في البلدان منخفضة الدخل- تسعى جاهدةً إلى الحصول على دعم مالي من حكوماتها. وفي ذروة الإغلاقات العامة الناجمة عن الجائحة، فرض أكثر من 160 بلداً شكلاً من أشكال إغلاقات المدارس التي أثّرت على ما لا يقل عن 1.5 مليار من الأطفال والشباب - ومن المتوقع أن تمتد تأثيرات الجائحة على التعليم لعدة عقود قائمة – وستلقي آثاراً سلبية، ليس فقط على مستويات التحصيل الدراسي في الأمد القصير، إنما أيضاً في تقليص الفرص الاقتصادية، التي ستُتاح لهذا الجيل من الطلاب على الأمد الطويل. وقد يتسبّب نقصان التحصيل الدراسي، وزيادة معدلات التسرب من المدارس، من المحتمل أن يفقد هذا الجيل من الطلاب ما يُقدّر بنحو 10 تريليونات دولار من الدخل، أو ما نسبته 10% من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

تُشكّل الجائحة أيضاً خطراً بالغاً يُنذر باتساع "الفجوات" الإنمائية الأخرى، إذ أنه من المتوقع أن تتسع الفجوة الجندرية أثناء الجائحة وما بعدها، وقد يؤدي هذا إلى ضياع المكاسب التي حقّقتها النساء والفتيات على مدى عقود. لقد تسبّبت الجائحة في زيادة المخاطر التي تتعرّض لها النساء، وتبيّن أنهن فقدن وظائفهن بمعدل أسرع من الرجال، لأنه يزداد احتمال توظيفهن في القطاعات الأشد تضرّراً بالإغلاقات العامة، مثل السياحة وتجارة التجزئة، علاوة على ذلك، يزداد احتمال توظيف النساء في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل في وظائف يغلبُ عليها القطاع غير الرسمي، وهو ما يعني في الغالب افتقارهن إلى الحماية الاجتماعية مثل الضمان الإجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي الأخرى. أما بالنسبة للأردن فقد احتل

المرتبة 138 من بين 153 دولة على مستوى العالم في المساواة بين الجنسين، حيث يحتل المرتبة 145 في مشاركة المرأة الاقتصادية والفرص، والمرتبة 81 في التحصيل العلمي، والمرتبة 103 في الصحة والاستمرارية.

وفي خضم تزايد الضغوط المالية والاجتماعية على الدولة الأردنية، والتي فرضتها الجائحة وتبعاتها الاقتصادية إلّا أن الاستجابة الدولية لمتطلبات الدعم المالي الذي تقدم به الأردن ما زالت دون المستويات المأمولة أو المتوقعة، وعليه إن من أهم بواعث القلق أن يضع المجتمع الدولي التحديات العالمية كأزمة اللاجئين السوريين في عداد اهتمامات الماضي، رغم أنها لا تزال تشكّل واقعاً يومياً بالنسبة للأردن.

في العديد من البلدان، أدى انعدام الأمن الغذائي بسبب الاضطرابات في سلاسل التوريد والإغلاقات في المعابر الحدودية وتعطل انسياب السلع والمواد بين الدول وحالات القرصنة على البضائع والسلع في البحار، إلى اشتداد تأثير الصراعات والعنف في المنطقة والعالم، ومن المتوقع أن تتزايد هذه الصراعات مع توفر المطاعيم وضمان حصول الدول عليها بشكل عادل عليها (الدول الغنية والاقتصاديات المتقدّمة لديها فرص أكبر في الحصول على المطاعيم مقارنةً بالدول النامية والأقل دخلاً)، الأمر الذي سيُمكّن المجموعات المتطرفة والحركات الراديكالية إلى استغلال الظروف التي ولدتها الجائحة لتحقيق مخططاتها واستغلال فئة الشباب والأشد فقراً لاستقطابها ضمن مخططاتها الإجرامية على الساحة الدولية أو حتى على المستويات المحلية في كل بلد.

وعلى وقع هذه التحولات وتأثيرات الجائحة، فقد تأسست وحدة تحليل السياسات الاقتصادية الاستراتيجية (SEPAU) في نهايات عام 2020 وسط تأثير الجائحة، وكان من بين أهدافها المشاركة في تقديم أبحاث ودراسات حول الاقتصاد الكلي، وتوفير البيانات وتحليلها ونمذجتها، وذلك بالتعاون مع الجامعة الأردنية، والمختصين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والباحثين، والمؤسسات العامة المعينة، لتزويد صانعي القرار بنتائج تحليل السياسات والاستراتيجيات ووضع الخيارات والبدائل المناسبة أمامهم.

وحدة تحليل السياسات الاقتصادية الاستراتيجية (SEPAU)

جدول المحتويات

الاستعداد والاستجابة لمواجهة الجائحة في الأردن 15

1.1. مراحل الحظر 15

2.1. تطورات الوضع الوبائي في الأردن 17

3.1. توافر اللقاح 18

4.1. تطورات عمليات التطعيم عالمياً (Vaccine Tracker)..... 20

5.1. بناء القدرات الصحية 21

6.1. معدلات الامتثال الصحي العالمي (استبيان دولي) 22

2. التأثير العالمي لـ COVID-19 23

1.2. استجابات السياسة العالمية المتعلقة بـ COVID-19 23

2.2. تأثير COVID-19 على التجارة العالمية 25

3.2. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) مرصد اتجاهات الاستثمار العالمي (أكتوبر & نوفمبر) 26

4.2. تأثير COVID-19 على الشرق الأوسط وآسيا الوسطى—صندوق النقد الدولي (IMF)، 16 يوليو 2020 27

5.2. تحديات مقبلة—خطر حدوث ندبات اقتصادية من الجائحة 33

6.2. المجلس العالمي للسفر والسياحة: التأثير الاقتصادي لـ COVID-19 على الشرق الأوسط 36

7.2. تقرير الفجوة الجندرية العالمية بين الجنسين 2020 (WEF) 39

8.2. أثر الجائحة على معدلات الفقر عالميا 40

9.2. التداعيات الجيوسياسية لجائحة COVID-19 44

3. تحديات الأردن المتزايدة خلال الجائحة—مؤشرات الاقتصاد الكلي 48

1.3. القطاعات الاقتصادية الرئيسية (% من الناتج المحلي الإجمالي)..... 48

2.3. معدّل البطالة 49

3.3. سهولة ممارسة الأعمال التجارية 51
4.3. خريطة تجارة الأردن 52
5.3. الميزان التجاري 54
6.3. الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) 55
7.3. الدين الخارجي 57
8.3. التصنيف الائتماني للأردن 58
1.8.3. تصنيف "ستاندرد آند بورز" الائتماني 58
2.8.3. تصنيفات وكالة "فيتش" الائتماني 59
9.3. قطاع العقارات 60
10.3. مؤشرات مختارة أخرى—أغسطس 2020 61
1.10.3. ميزان المدفوعات (BOP) 61
2.10.3. التحويلات المالية (حوالات المغتربين في الخارج) 62
3.10.3. مقبوضات السفر 63
4.10.3. أداء الموازنة العامة للدولة (2019 – 2021) 64
5.10.3. مؤشر ثقة المستهلك الأردني 68
4.إجراءات الاحتواء التي تبنتها الحكومة الأردنية (صندوق النقد الدولي— مؤشر تعقب السياسات) 68
1.4. الإنهاء التدريجي لحظر التجول (إعادة فتح الاقتصاد) 69
2.4. استجابات السياسة المالية في الأردن 71
3.4. استجابات السياسة النقدية في الأردن 73
4.4. الاستجابة الوطنية للحماية الاجتماعية (NSPR) في الأردن خلال COV-ID-19 74
5. الأردن وصندوق النقد الدولي— الدعم المالي الدولي 75
6. علاقة الأردن— صندوق النقد الدولي 76

7. منظمة العمل الدولية— تقييم جديد يسلّط الضوء على التأثير الكبير لـ COV-ID-19 على الشركات والموظفين في الأردن 78
8. البنك الدولي—آخر تطورات الوضع الاقتصادي للأردن، أكتوبر 2020 80
9. تحديات الأردن الاقتصادية المتزايدة وقت انتشار فيروس كورونا 83
10. المؤشر العالمي للفجوة الجندرية بين الجنسين 2020 88
11. البنك الدولي—كانون الثاني (يناير) 2021 "الآفاق الاقتصادية العالمية" (توقعات النمو الجديدة) 89
12. السيناريوهات الاقتصادية المحتملة في الأردن للتعافي من فيروس كورونا 91
1.12. منهجية السيناريوهات المحتملة في الأردن 91
2.12. تصنيف السيناريوهات حسب نتائج النموذج 95
3.12. نتائج النموذج الاقتصادي 96
4.12. تحليل السيناريو (مخرجات النموذج) 99
5.12. مقارنة حجم التأثير مع نتائج النموذج 100
13. مُلخّص نتائج الجائحة خلال عام 2020 (الاقتصاد والدخل) مقارنة بعام 2019 110
14. واقع التعليم عن بعد في الأردن في ظل الجائحة والتحديات التي تواجهه 111
15. التوصيات/ السياسات المقترحة 116
1. حُزم التحفيز الاقتصادي وإجراءات الحماية الاجتماعية 116
2. مناعة/ قدرة النظام الصحي 116
3. السياسة المالية / تحسين الحيز المالي 117
4. سياسة التجارة الخارجية 117
5. تكلفة اللاّجئين 118
6. الفجوة الجندرية بين الجنسين 119

1- الاستعداد والاستجابة لمواجهة الجائحة في الأردن

1.1. مراحل الحظر

- لقد ارتكز النموذجُ الأردني على مجموعة من المحدّدات التي حكمت استراتيجية مواجهة وباء كورونا، أبرزها مواكبة تعليمات وتوجيهات منظمة الصحة العالمية، والتزام تطبيقها بشكل كامل وسريع، والتزام معايير الشفافية في التعامل مع الأزمة، والإفصاح التّام عن البيانات الخاصة بوضع الوباء داخل المملكة، وكان آخرها تحديث موقع الوزارة وإنشاء موقع خاص عن تطورات الوضع الوبائي في الأردن أولاً بأول، من خلال تحديث ونشر البيانات الوبائية على موقع وزارة الصحة بشكل دوري ويومي.

- ومحاولة الأردن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي أثبتت نجاعتها، وبالذات تجربة كوريا الجنوبية في التوسيع بالفحص المخبري للكشف عن الفيروس من خلال فرق الاستقصاء في جميع محافظات المملكة، واتخاذ الإجراءات المناسبة مع الحالة، دون هلع أو فقدان للتوازن من خلال خلية الأزمة التي تأسّست في المركز الوطني لإدارة الأزمات والتحرك الاستباقي في إدارة الأزمة من خلال تجهيز الخطط والقدرات للتعامل مع الخطوات المقبلة، والاستعداد لكافة السيناريوهات المحتملة.

- وكان أبلغ الأثر للمتابعة اليومية لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم وولي العهد سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني المعظم للإجراءات المتخذة، والظهور المتكرر لهما على وسائل الإعلام المختلفة، وتأكيداتهما على تحمّل الدولة مسؤوليتها في حماية حياة الإنسان، الأثر العظيم في تفادي تفاقم الوضع الوبائي وتجنب تبعاته.

- وفي الجانب الطبي كانت استجابة الأردن دون اضطراب ودون مواجهة النقص سواء في التجهيزات والمعدات الطبية، أو في الكوادر البشرية، واستعداد الدولة المُسبق لحالات الطوارئ والأزمات، والتي كان منها تعزيز المخزون الاستراتيجي للدولة في مجالي الغذاء والدواء، وهو ما ظهر من خلال عدم حصول أيّ نقصٍ في السّلع المختلفة في الأسواق منذ بداية الأزمة.
- وفي مجال البنى التحتية نلاحظ تطوّر البنية التحتية في الدولة، وشبكة الاتصالات والإنترنت؛ ما أتاح للمدارس والجامعات التحول نحو التعليم من بُعد، ولكثير من المؤسسات في القطاعين العام والخاص التحول إلى العمل من بُعد، وتوظيف الحلول الذكية والمبتكرة في مواجهة الوباء وإدارة الأزمة.
- كما وتبوّأ الأردن المرتبة الأولى بين 13 دولة في العالم كانت استجابتها هي الأكثر شدة وصرامة في تطبيق الإجراءات الوقائية خلال جائحة كورونا، حيث كان البلد الأول في العالم الذي حصل على درجة كاملة (100/100) في مؤشر الصرامة، وحافظ عليه لمدة 34 يومًا، والتي تُعدُّ سادس أطول فترة حظر في العالم (أكسفورد، 2020). وقد أدّت هذه الجهود إلى انخفاض عدد الحالات في الأردن بشكلٍ كبير، مما يُثبت نجاعة الإجراءات الحكومية.

2.1. تطوّرات الوضع الوبائي في الأردن

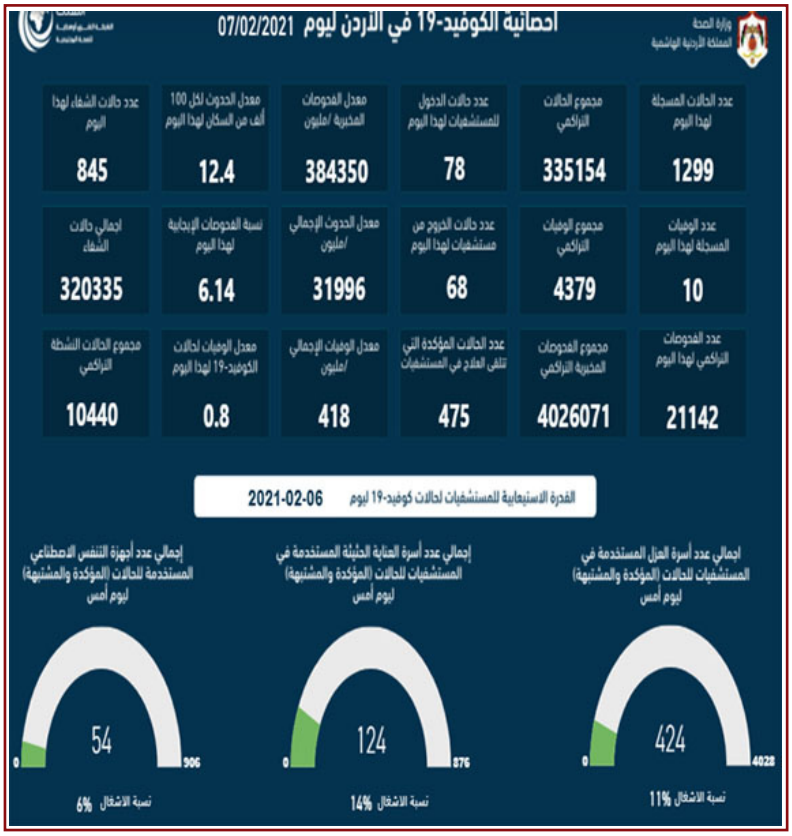

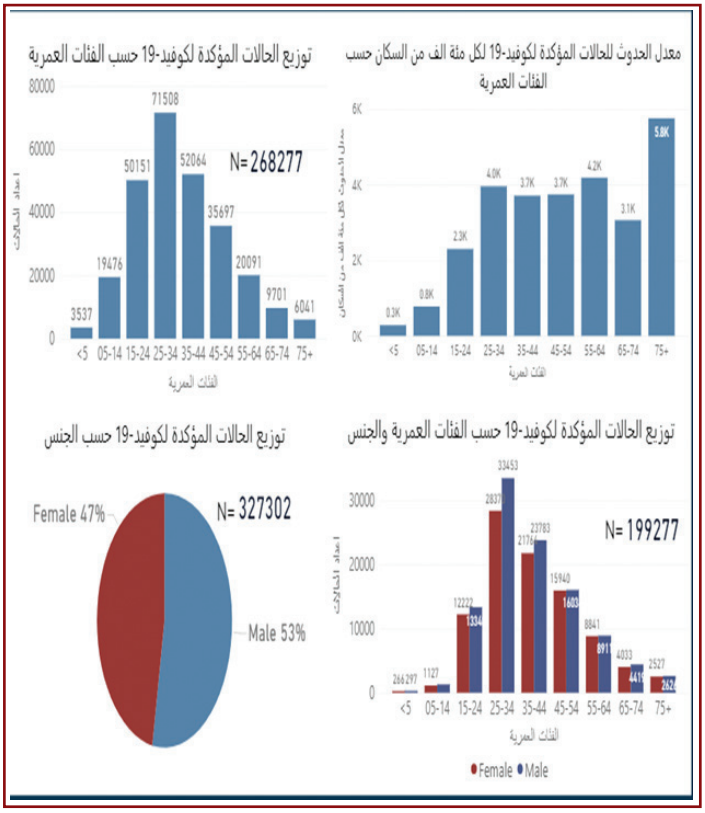

3.1. توافر اللقاح:

- تعاقد الأردن للحصول على مطعوم COVID-19 لـ 15% من الأردنيين، ويسعى لتأمين 5% إضافية (مستهدفًا نسبة تغطية تبلغ 20% من إجمالي السكان)، حيث وضعت خطط لوجستية للتوزيع ومعايير واضحة للشريحة المستهدفة لعام 2021.

How some of the Covid-19 vaccines compare

Company	Type	Doses	How effective*	Storage	Cost per dose
Oxford Uni-AstraZeneca	Viral vector (genetically modified virus)	x2	62-90%	Regular fridge temperature	£3 ($4)
Moderna	RNA (part of virus genetic code)	x2	95%	-20C up to 6 months	£25 ($33)
Pfizer-BioNTech	RNA	x2	95%	-70C	£15 ($20)

*preliminary phase three results, not yet peer-reviewed

Source: Respective companies, WHO

BBC

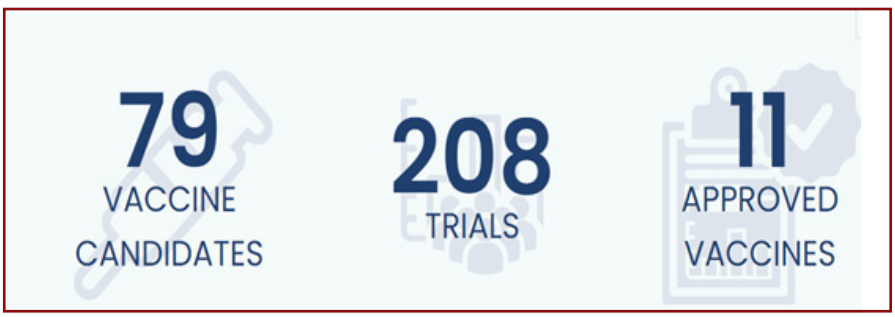

4.1. تطوّرات عمليات التطعيم عالمياً (Vaccine Tracker)

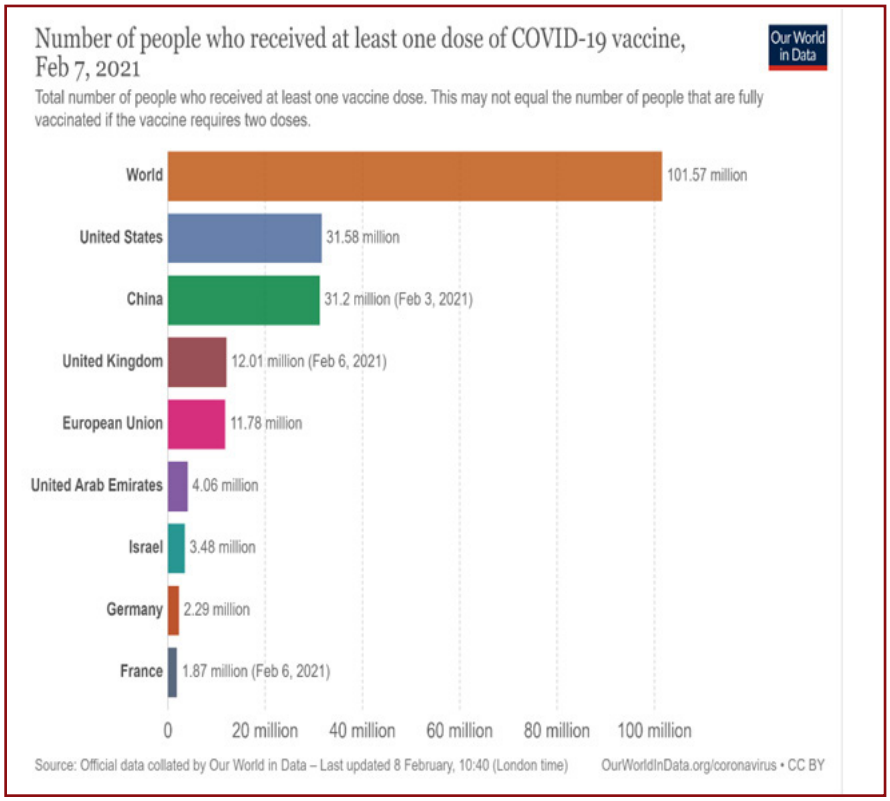

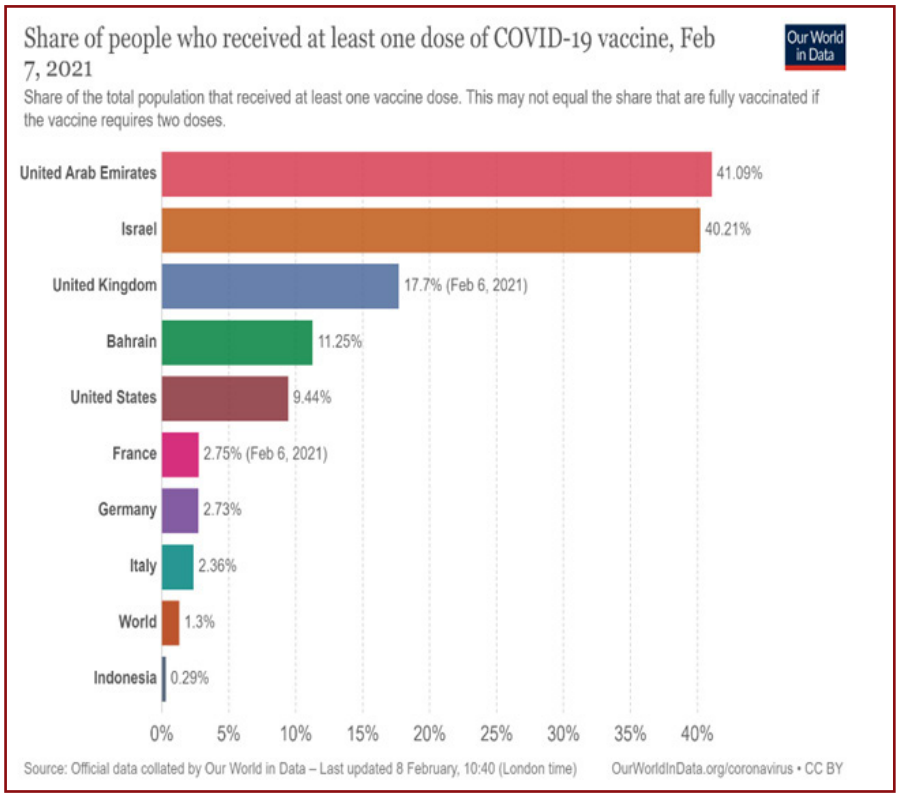

5.1. بناء القدرات الصحية:

- في 5 أكتوبر 2020 افتتح مدير منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وممثل منظمة الصحة العالمية (WHO) في الأردن، دورة تدريبية عبر الإنترنت حول الإدارة السريرية لـ COVID-19 شمل التدريب سلسلة من 7 جلسات افتراضية على مدى شهر واحد، هدفت إلى تعزيز قدرة القوى العاملة في الخطوط الأمامية في مجال الرعاية الصحية على العمل كفريق متعدّد التخصصات لإدارة حالات جائحة COVID-19 الخفيفة والمتوسطة والشديدة والحرجة، بناءً على إرشادات منظمة الصحة العالمية (WHO) والمعايير الدولية القائمة على الأدلة.

- **في ديسمبر 2020** قامت منظمة الصحة العالمية (WHO) على زيادة قدرة "المختبر المركزي للصحة العامة" في الأردن بدعم من مشروع الصندوق الائتماني للطوارئ الصحية التابع للاتحاد الأوروبي، وقد ساهمت المنظمة في زيادة قدرة فحوصات COVID-19 في "المختبر المركزي للصحة العامة" التابع لوزارة الصحة الأردنية بتبرع بمحلل مُؤتمت بالكامل COBAS 6800 يُجري حوالي 1300 فحصاً COVID-19 لتفاعل البوليميرات المتسلسل (PCR) في غضون 24 ساعة. إذ تعتبر القيمة المضافة لهذه المعدات، والتي تتيح معالجة متزامنة ومصمّمة لزيادة سلامة وحماية فني المختبرات من خلال تقليل عدد الاختلاطات مع عينات COVID-19 وتقليل عبء العمل أيضًا.

6.1. معدلات الامتثال الصحي العالمي (استبيان دولي)

- أظهر الاستبيان في أبريل 2020 أن النساء كنّ أكثر امتثالاً للتوصيات الصحية من الرجال.

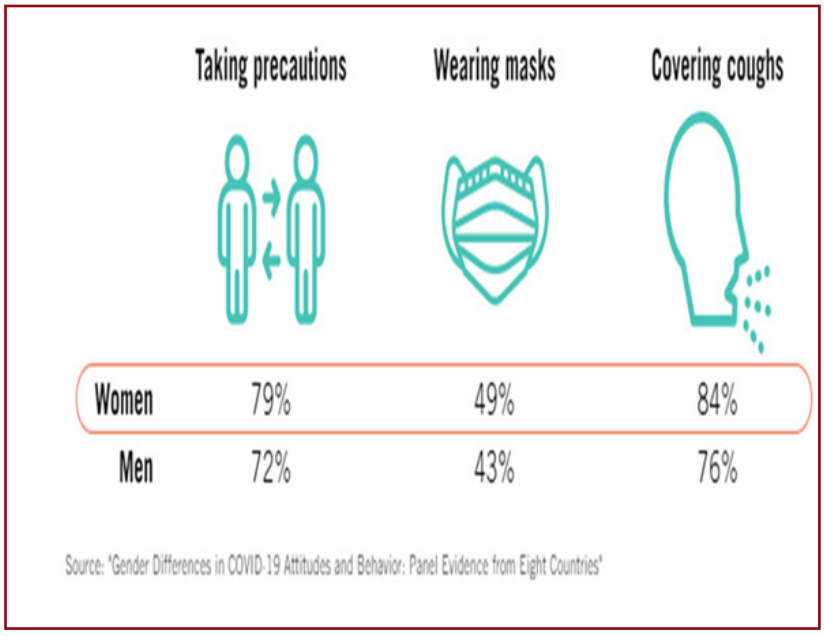

2. التأثير العالمي لـ COVID-19

1.2. استجابات السياسة العالمية المتعلقة بـ COVID-19

- على الرغم من أن الاستجابة المالية العالمية للأزمة كانت غير مسبوقة، فقد أدّت استجابات البلدان بشكل فردي إلى وصولها إلى مستويات عالية من الاقتراض، مما أدّى إلى ارتفاع الدين العام إلى مستويات غير مسبوقة.

الدين: حالة موجودة مسبقًا.

قبل تفشي COVID-19، كانت الديون العامة والخاصة مرتفعة بالفعل وتتزايد في معظم البلدان.

المصادر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي للديون العالمية، وقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند سلسلة "إجمالي الدين العام-إلى- إجمالي الناتج المحلي" إلى بيانات 189 دولة، وتستند سلسلة "إجمالي الدين الخاص-إلى- إجمالي الناتج المحلي" إلى 159 دولة، منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي (GDP) بالدولار الأمريكي.

صندوق النقد الدولي (IMF)

- في الاقتصاديات المتقدمة وبعض اقتصاديات الأسواق الناشئة، ساعدت مشتريات البنوك المركزية للديون الحكومية على إبقاء أسعار الفائدة عند أدنى مستويات تاريخية، ودعمت الاقتراض الحكومي، وعليه فقد كانت الاستجابة المالية للأزمة كبيرة في هذه الاقتصاديات.

- في العديد من الأسواق الناشئة والاقتصاديات ذات الدخل المنخفض والمثقلة بالديون، لم يكن لدى الحكومات مساحة كافية لزيادة حجم الاقتراض، مما أعاق قدرتها على زيادة الدّعم للقطاعات الأكثر تضرّراً من الأزمة، وعليه فإن هذه الحكومات ستواجه خياراتٍ صعبة.

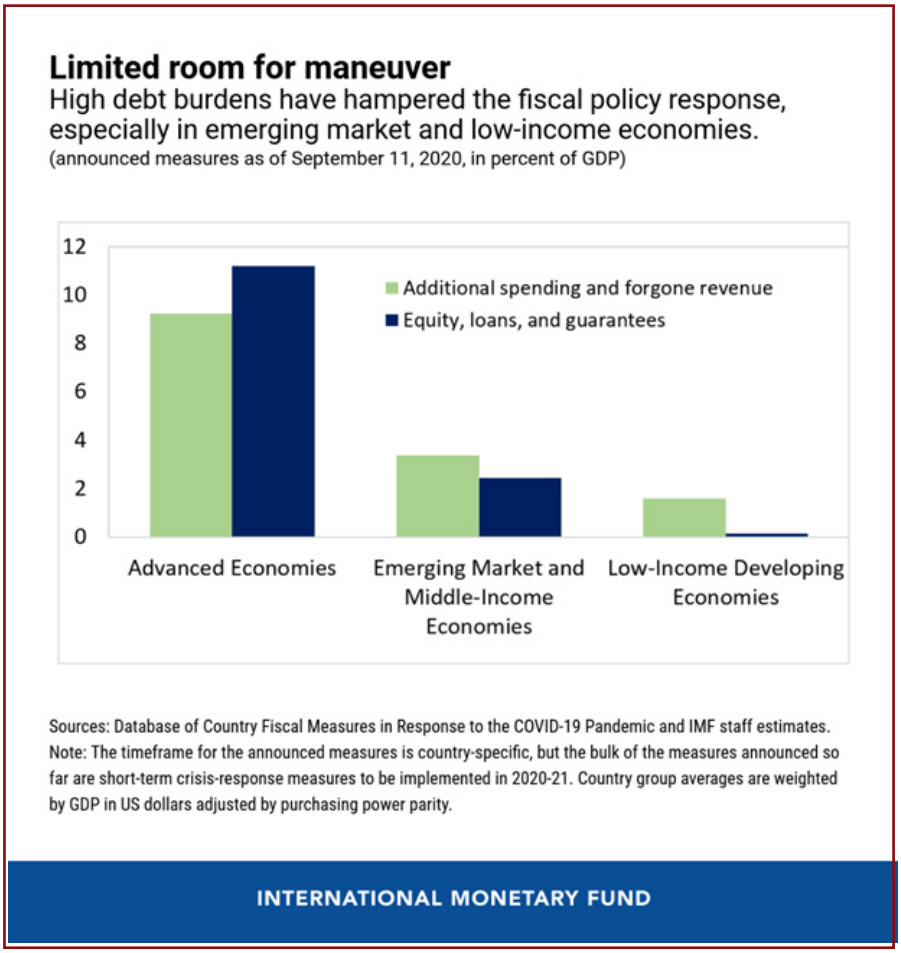

2.2. تأثير COVID-19 على التجارة العالمية

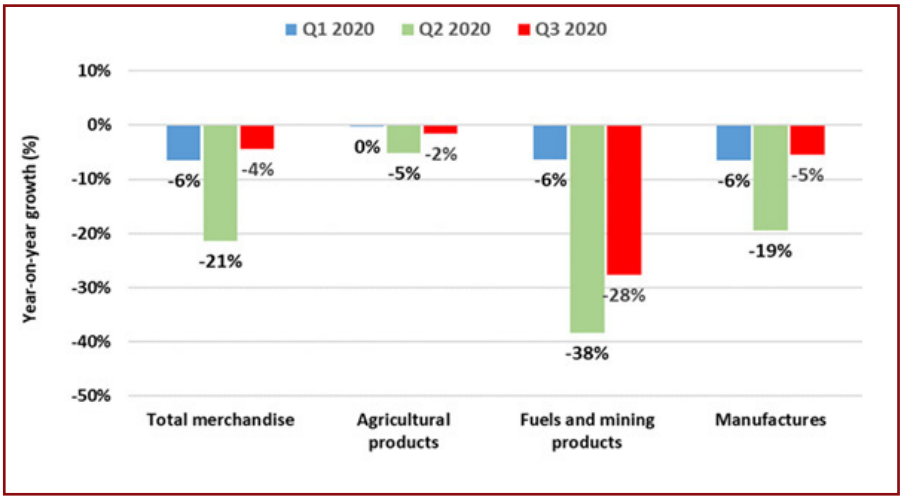

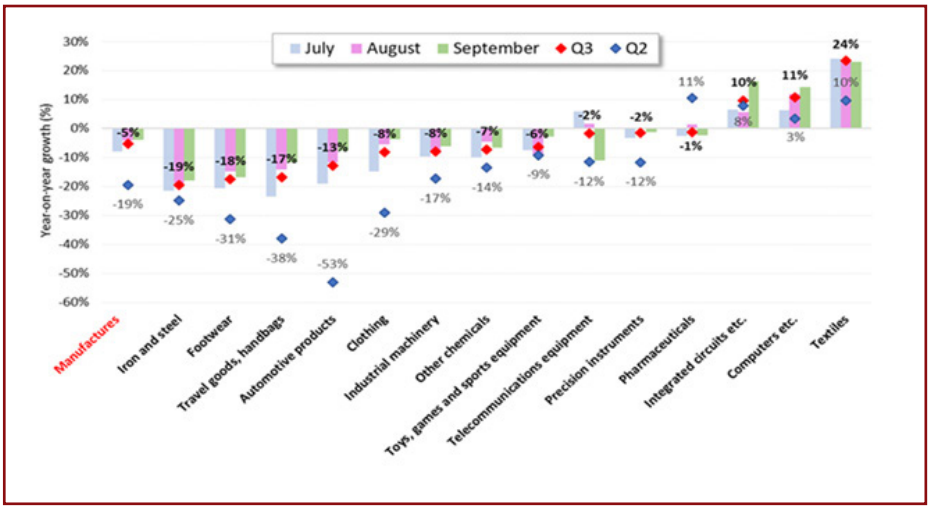

- من المتوقع ان يكون الانكماش في التجارة العالمية في عام 2020 أقل مما كان متوقعاً في السابق بنسبة 9.2% حسب تقديرات منظمة التجارة العالمية.
- تتوقع منظمة التجارة العالمية انتعاشًا في التجارة العالمية بنسبة 7.2% في عام 2021 . لكن عودة ظهور الإصابات بالفيروس والإغلاقات وفرض قيود جديدة لا تزال تشكل خطرًا على التجارة العالمية ونشاط التصنيع- مخاطر التعافي الاقتصادي عالية.

3.2. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) مرصد اتجاهات الاستثمار العالمي (أكتوبر & نوفمبر)

انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) العالمي بنسبة 49% في النصف الأول من عام 2020—27 أكتوبر 2020.

- ستنخفض التجارة البحرية العالمية بنسبة 4.1% في عام 2020 بسبب الاضطراب يير المسبوق الناجم عن COVID-19، حسب تقديرات UNCTAD في "Re-view of Maritime Transport 2020".
- يتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) عودة نمو التجارة البحرية إلى معدل موجب، وأن يتوسّع بنسبة 4.8% في عام 2021، على افتراض تعافي الناتج الاقتصادي العالمي. لكنه يسلط الضوء على حاجة قطاع النقل البحري إلى الاستعداد للتغيير والاستعداد جيدًا لعالم متحول ما بعد COVID-19.

4.2. تأثير COVID-19 على الشرق الأوسط وآسيا الوسطى—صندوق النقد الدولي (IMF)، 16 يوليو 2020

- ركّزت الاستجابة الفورية لبلدان المنطقة للجائحة على الإنفاق على الرعاية الصحية، ودعم الفئات الأكثر ضعفًا اقتصاديًا، وضمان توفير السيولة، ومع ذلك، كان متوسط حجم حزم الدعم / المساعدات المالية أصغر من الدول والأقاليم الأخرى حول العالم، وهو ما يرجع إلى حدّ كبير إلى أن محدّدات السياسة المالية بين الدول المستوردة للنفط والدعم الاقتصادي العام الكبير الذي شوهد بين معظم الدول المصدرة للنفط.

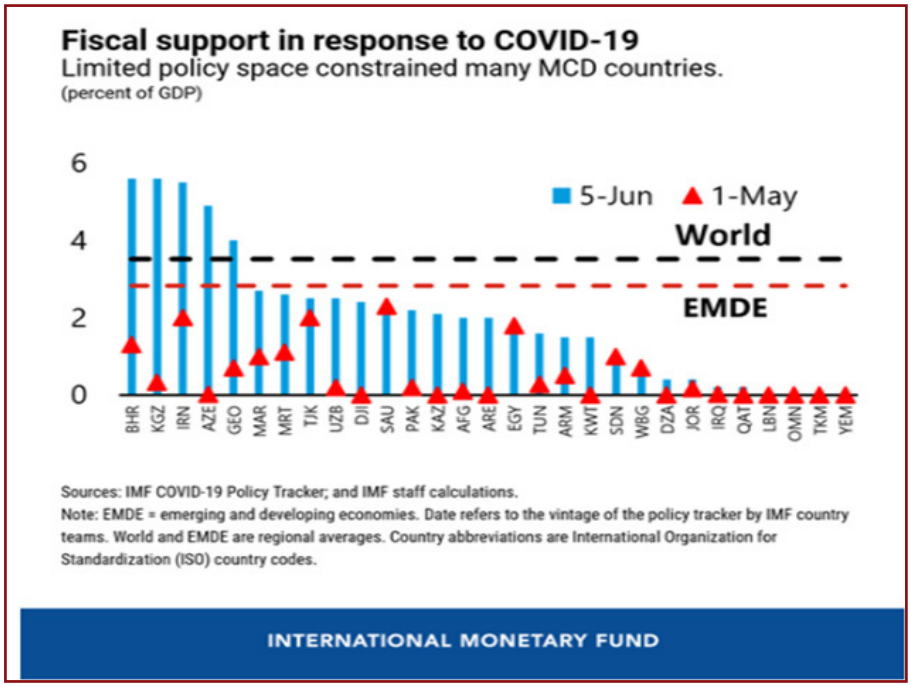

- أدّت الأزمة أيضا إلى تآكل كبير في الحيز المالي، حيث تشكل المخاوف المتعلقة باستدامة الديون تحدّيًا متزايدًا للدول المستوردة للنفط، ومن المتوقع الآن أن تصل مستويات "الدين- العام إلى- الناتج المحلي" إلى متوسط 95% من الناتج المحلي بحلول نهاية عام 2020 في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP).

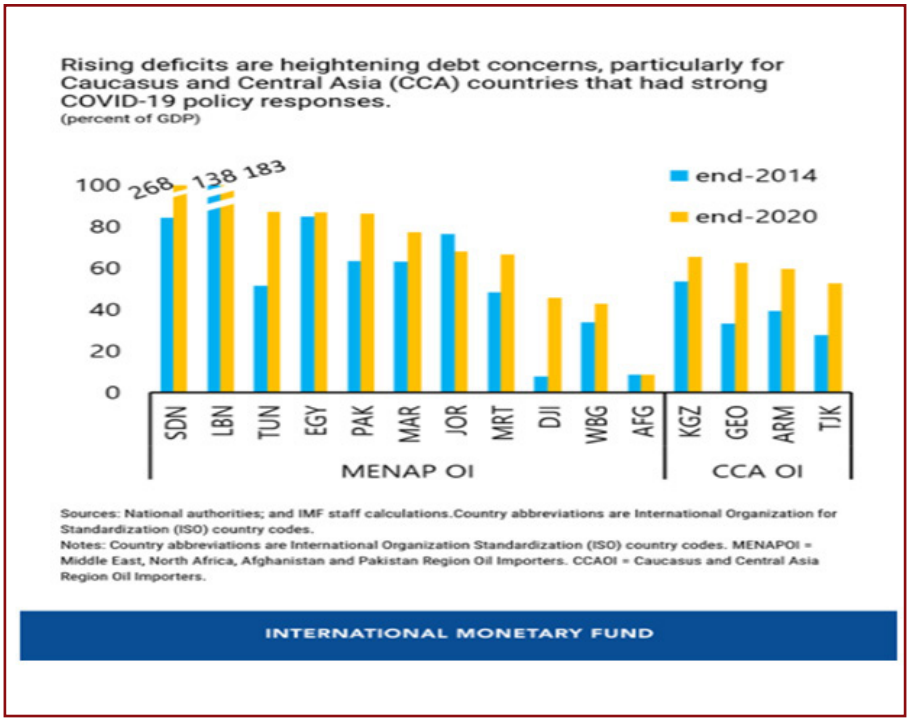

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي/ صندوق النقد الدولي/ يناير 2021

- منذ صدور آخر تنبّؤات الصندوق في شهر أكتوبر الماضي سوى ثلاثة أشهر حتى تضاعفت أعداد الوفيات المسجّلة نتيجة الإصابة بفيروس كوفيد-19 لتصل إلى أكثر من مليوني حالة وفاة، حيث أدّت الموجات الجديدة إلى ارتفاع أعداد الإصابات لتتجاوز مستويات الذروة السابقة في العديد من البلدان. وخلال الأشهر

الثلاثة نفسها حقّق العديد من اللقاحات نجاحاً كبيراً فاق التوقعات، وأطلقت بعض البلدان حملات تطعيم طموحة. ويتوقّف الكثير في الوقت الحالي على نتيجة هذا السباق بين فيروس آخذ بالتحوّر ولقاحات للقضاء على الجائحة، وعلى قدرة السياسات على تقديم الدعم الفعال حتى ذلك الحين. ولكن تبقى أجواء عدم اليقين الكثيفة، وتباين التوقعات، بدرجة عالية في مختلف البلدان.

- وفي آخر التقديرات للصندوق حول آفاق الاقتصاد العالمي يتوقع وصول معدل النمو العالمي لعام 2021 إلى 5.5%، متجاوزا تنبؤاتنا في شهر أكتوبر بمقدار 0.3 نقطة مئوية، ليتراجع لاحقاً إلى 4.2% في عام 2022.
- تعكس هذه الزيادة لعام 2021 الآثار الإيجابية لبدء عمليات التطعيم في بعض البلدان، والدعم الإضافي المتاح من خلال السياسات في نهاية عام 2020 في اقتصادات مثل الولايات المتحدة واليابان، والتحسّن المتوقع في الأنشطة كثيفة الاعتماد على المخالطة مع انحسار الأزمة الصحية. غير أن هذه الآثار الإيجابية تتوازن جزئياً في ظل تدهور الآفاق إلى حدّ ما على المدى القريب جداً، حيث تتسبّب تدابير احتواء انتشار الفيروس في تراجع مستويات النشاط.

توقعات باستعادة النمو رغم عدم اليقين بشأن الآفاق

من المتوقع تحسن النشاط الاقتصادي بفضل الدعم المقدم من خلال السياسات وتوافر اللقاحات.

(تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي، التغير % على أساس سنوي مقارن)

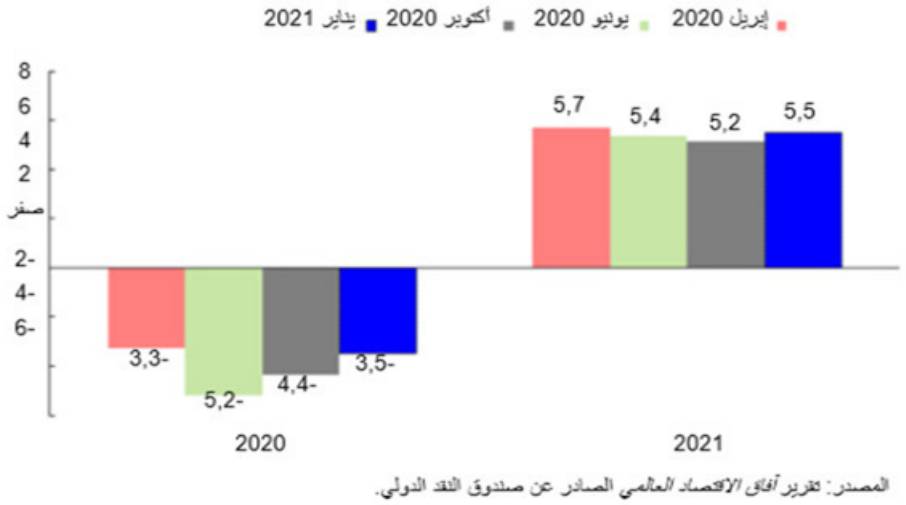

المصدر: تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي* الصادر عن صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي

- يأتي التعافي المتوقع في مستويات النمو هذا العام عقب انهيار شديد في عام 2020. وبالرغم من أن تقديرات الانهيار (-3.5%) كانت أقل حدّة إلى حدّ ما مقارنةً بالتوقعات السابقة (-4.4%) بفضل النمو الأقوى من المتوقع في النصف الثاني من العام الماضي، فإن هذا لا يزال أسوأ انكماش عالمي في فترة السلم منذ "الكساد العالمي الكبير".
- ونظراً لأن التعافي لا يزال جزئياً، يُتوقع أن يشهد عام 2021 تراجعاً في نصيب الفرد من الدخل عن مستواه في عام 2019 في أكثر من 150 اقتصاداً. ويتراجع هذا العدد قليلاً إلى حوالي 110 اقتصادات في عام 2022. ولا تزال خسائر الناتج التراكمية المتوقعة خلال الفترة 2020-2025 مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة كبيرة، حيث تصل إلى 22 تريليون دولار أمريكي.

- كما ويلاحظ وجود تفاوت شاسع بين البلدان من حيث قوةُ التعافي المتوقع، إلى جانب الفروق الكبيرةً في خسَائر الناتج المتوقعة مقارنة بتنبّؤات ما قبل جائحة كوفيد-19، فقد سبقت الصين جميع الاقتصادات الكبرى في العودة إلى المستويات المتوقعة قبل الجائحة في الربع الرابع من عام 2020، ومن المتوقع أن تنجح الولايات المتحدة في تجاوز مستويات ما قبل الجائحة هذا العام، متفوقة بذلك على منطقة "اليورو".

- ومع التوقعات عموماً بسرعة تعافي الاقتصادات المتقدمة مقارنة بغيرها، فإن هناك مخاطر بانعكاس مسار التقدم المحرز نحو تحقيق التقارب على مدار العقد الماضي. فأكثر من 50% من الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي اقتربت من تحقيق مستوى نصيب الفرد من الدخل في الاقتصادات المتقدمة خلال العقد الماضي يُتوقع انحرافها عن هذا المسار خلال الفترة 2020-2022.

- ويعزى جزئياً تسارع وتيرة التعافي في الاقتصادات المتقدمة إلى الدعم المتاح من خلال السياسات الأكثر توسعية وسرعة توفير اللقاحات مقارنة بالعديد من البلدان النامية.

- ويُتوقع أن تشهد البلدان المصدّرة للنفط والاقتصادات القائمة على السياحة صعوبات شديدةً نتيجة تراجع أسعار النفط والتباطؤ المتوقع في عودة السفر عبر الحدود إلى مستوياته المعتادة.

- وحتى داخل البلدان، فقد وقع عبء الأزمة بشكل غير متكافئٍ على فئات المجتمع المختلفة، وأدى إلى زيادة عدم المساواة. فالعمالة الأقل تعليماً، والشباب، والنساء، والعاملون في القطاع غير الرسمي عانوا من خسائر في الدخل أكثر من الفئات الأخرى. وهناك قرابة 90 مليون فرد يُتوقع لهم الهبوط إلى مستوى الفقر المدقع على مدار الفترة 2020-2021، فيما يمثّل تراجعا عن الاتجاهات التي شهدهما العقدان الماضيان.

آخر توقعات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

(إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير السنوي، ٪)	تقديرات ٢٠٢٠	توقعات ٢٠٢١	توقعات ٢٠٢٢
الناتج العالمي	**-٣,٥**	**٥,٥**	**٤,٢**
الاقتصادات المتقدمة	**-٤,٩**	**٣,٤**	**٣,١**
الولايات المتحدة	-٣,٤	١,٥	٢,٥
منطقة اليورو	-٧,٢	٢,٤	٣,٦
ألمانيا	-٥,٤	٥,٣	٣,١
فرنسا	-٩,٠	٥,٥	٤,١
إيطاليا	-٩,٢	٠,٣	٣,٦
إسبانيا	-١١,١	٩,٥	٤,٧
اليابان	-٥,١	١,٣	٢,٤
المملكة المتحدة	-١٠,٠	٥,٤	٥,٠
كندا	-٥,٥	٦,٣	٤,١
اقتصادات متقدمة أخرى	-٢,٥	٦,٣	٣,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	**-٢,٤**	**٦,٦**	**٥,٠**
آسيا الصاعدة والنامية	-١,١	٣,٨	٥,٩
الصين	٢,٣	١,٨	٥,٦
الهند	-٨,٠	٥,١١	٦,٨
آسيان-٥	-٣,٧	٢,٥	٦,٠
أوروبا الصاعدة والنامية	-٢,٨	٠,٤	٣,٩
روسيا	-٣,٦	٠,٣	٣,٩
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-٧,٤	١,٤	٢,٩
البرازيل	-٤,٥	٦,٣	٢,٦
المكسيك	-٨,٥	٣,٤	٢,٥
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	-٣,٢	٠,٣	٤,٢
المملكة العربية السعودية	-٣,٩	٦,٢	٤,٠
إفريقيا جنوب الصحراء	-٢,٦	٢,٣	٣,٩
نيجيريا	-٣,٢	٥,١	٢,٥
جنوب إفريقيا	-٧,٥	٨,٢	١,٤
للتذكرة			
البلدان النامية منخفضة الدخل	-٠,٨	١,٥	٥,٥

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠٢١.
ملحوظة: بالنسبة للهند، تعرض البيانات والتنبؤات على أساس السنة المالية، علما بأن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ تبدأ في إبريل ٢٠٢٠. ويبلغ النمو في الهند -٧,٦٪ في عام ٢٠٢٠ و ١١,٠٪ في عام ٢٠٢١ على أساس السنة التقويمية.

IMF.org

صندوق النقد الدولي

5.2. تحديات مقبلة—خطر حدوث ندبات اقتصادية من الجائحة

- في تقرير «التّوقعات الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»، الذي صدر مؤخرًا، يوضّح خبراءُ صندوق النقد الدولي (IMF) هذا الاحتمال، وكيف يمكن للبلدان أن تتخذ خطوات لتجنب النُدبات الاقتصادية، وتحسين مرونتها.
- تحدث الندبات الاقتصادية، بشكل بديهي عندما تؤدي أزمة إلى انخفاض مستمر في الإنتاج، أو ضعف في الطلب، حيث تعتمد شدّتها على الظروف الموجودة مسبقًا في بلد ما عند حدوث أزمة، وكيف يستجيب لها لاحقًا.
- نظرًا للطبيعة غير المسبوقة للتحديات الحالية ومواطن الضعف المالية والتحديات الخارجية المتصاعدة قبل اندلاع الجائحة، تواجه بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى احتمالًا مخيفًا بأن يستمر تأثير هذه الأزمة لفترة أطول مقارنةً بالأزمة المالية العالمية السابقة.
- تقدّر التوقعاتُ الاقتصادية لصندوق النقد الدولي (IMF) أنه بعد خمس سنوات من الآن، يمكن أن يكون النمو في دول المنطقة منخفضاً بنسبة 12% عن مستوى الناتج المحلي الذي استندت عليه تقديرات النمو في مرحلة ما قبل الجائحة.

يمكن أن تحدث ندبات في المنطقة في عدد قليل من المجالات الرئيسية:

أولاً: تعرّض الخدمات بسبب إجراءات الحظر المستمرة، وخاصة في قطاع السفر والسياحة، إلى اضطرابات وخسائر شديدة. في الواقع، بالنسبة للبلدان المعتمدة على السياحة - مثل الأردن- يمكن أن ينخفض نمو الناتج المحلي ونمو معدل التوظيف بنسبة 5% لكل منهما في عام 2020، مع آثار مستمرة لفترة تصل إلى خمس سنوات.

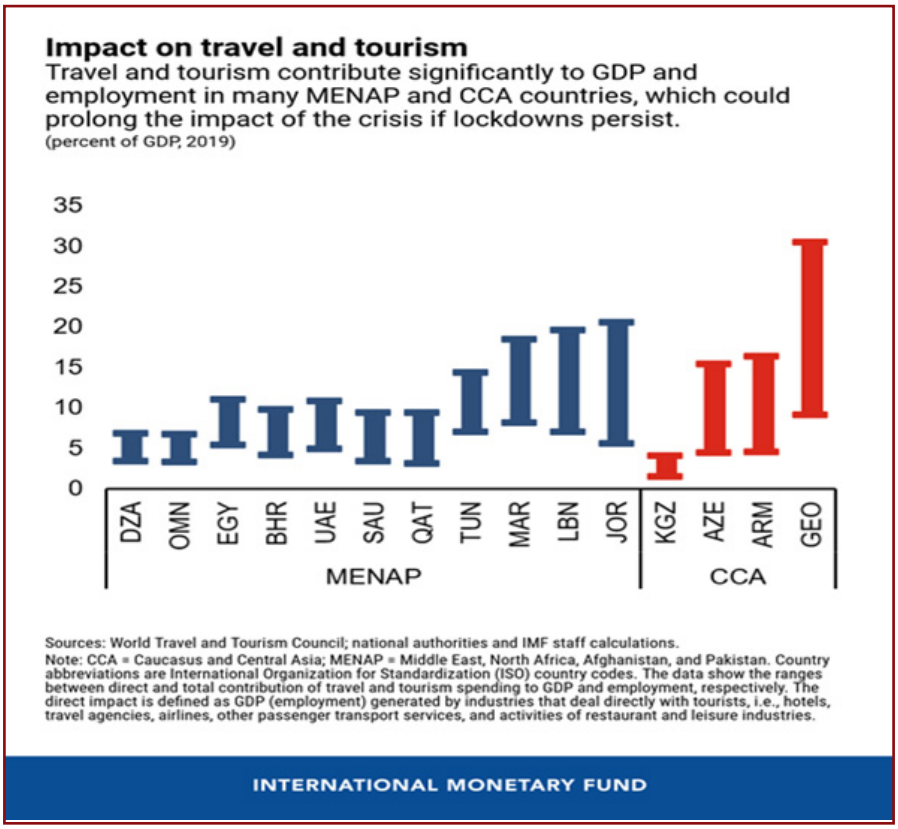

ثانيًا: مع زيادة عمليات الاقتراض وانخفاض الربحية للشركات، فقد دخلت الشركات بسبب الجائحة في المنطقة في وضع أضعف مما كانت عليه في الأزمات السابقة، تُظهر البيانات من النصف الأول من عام 2020 انخفاضاً في إيرادات الشركات بنسبة 7%، وشهد العديد من القطاعات، مثل قطاعات الطاقة والتصنيع والخدمات، انخفاضات بمعدلات ملحوظة، ومن المرجح أن يستغرق التعافي من الأضرار التي لحقت بالشركات في المنطقة سنوات، مما يزيد من مخاطر تعثرها على المدى المتوسط.

ثالثًا: تشير التقديرات إلى تراجع التحويلات المالية (حوالات العاملين بالخارج) بنسبة 23% في المتوسط خلال النصف الأول من عام 2020. وسيؤدي الانخفاض الثابت في التحويلات إلى إضعاف الطلب الخاص، وتفاقم الفقر، وتزايد معدلات عدم المساواة. يمكن للدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، مثل اليمن والسودان، وغيرها من البلدان التي تعتمد على التحويلات، مثل مصر وباكستان وأوزبكستان، أن تشهد مجتمعة ما يصل إلى دخول 1.3 مليون شخص إضافي ضمن خط الفقر المدقع في عام 2020.

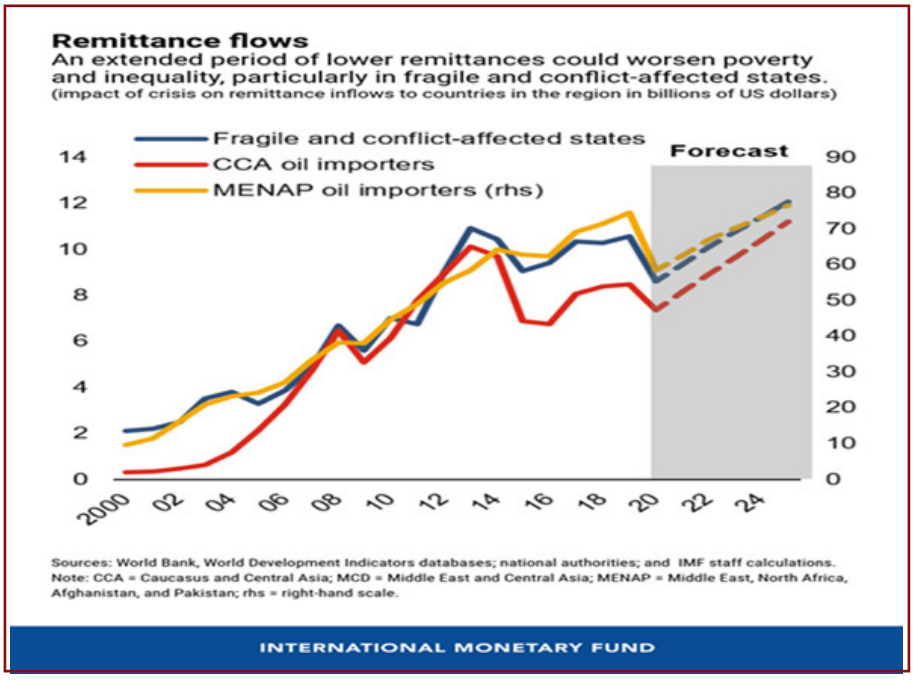

وأخيرًا: لقد عانت البلدان من ارتفاع معدلات البطالة حتى قبل انتشار كوفيد-19، وأدّت قدرة المنطقة المحدودة على العمل من المنزل والعمل في القطاع الخاص غير الرسمي إلى تفاقم تأثير عمليات الإغلاق على نتائج العمل. وتشير الدلائل المستمدة من الصدمات السابقة إلى أن فترات الانكماش في المنطقة عادةً ما يكون لها آثار طويلة الأمد على سوق العمل، ويمكن أن يكون لفترات البطالة آثار دائمة ومدمرة على آفاق توظيف الفرد.

6.2. المجلس العالمي للسفر والسياحة: التأثير الاقتصادي لـ COVID-19 على الشرق الأوسط

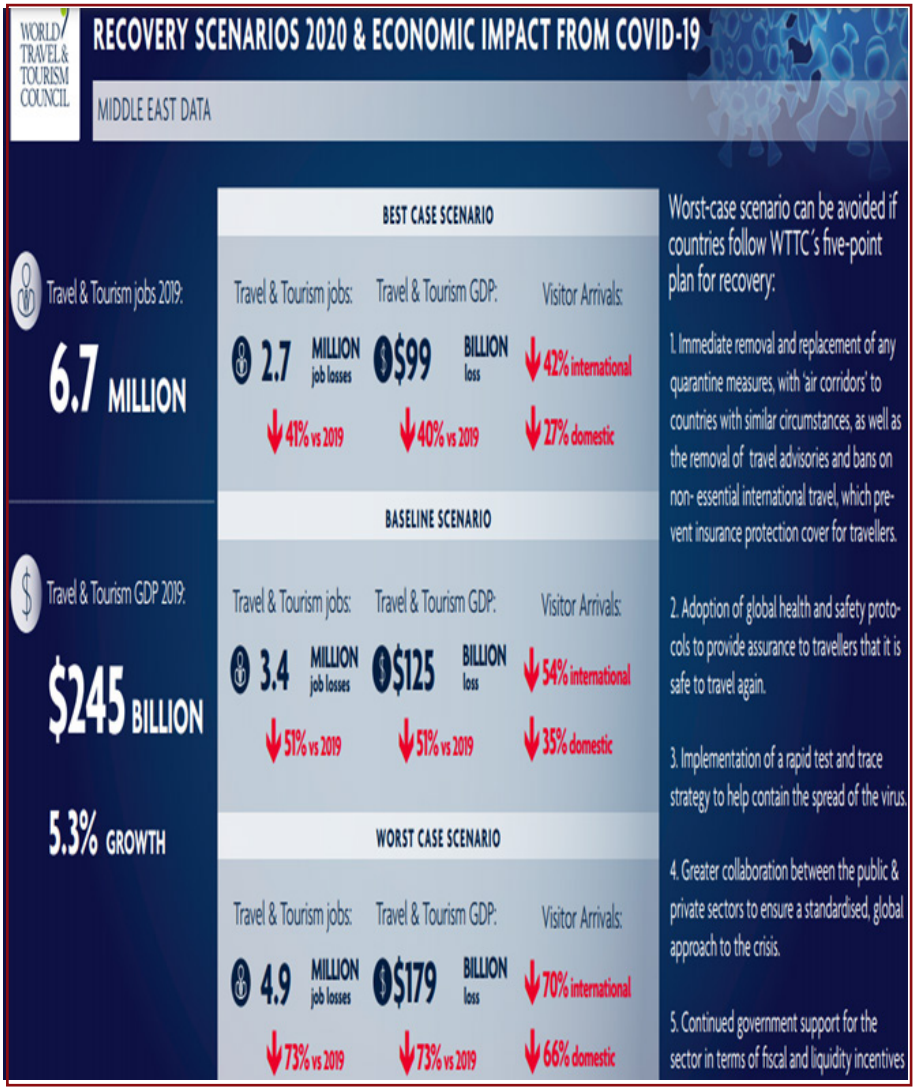

قمة مجموعة العشرين، 22 نوفمبر 2020— المدير العام لصندوق النقد الدولي (IMF) يحثُّ قادة مجموعة العشرين على خطوات عمل مشترك لإقامة اقتصاد عالمي أفضل للقرن الحادي والعشرين، ومن ابرزها:

- «مبادرة تعليق خدمة الديون»، على وجه الخصوص، حيث مُنحت العديد من البلدان الفقيرة «فرصة تنفس» مؤقتة كانت بحاجة لها.
- سيسمح "الإطار المشترك لمعالجات الديون، الذي أقرّه قادة مجموعة العشرين في هذا الاجتماع، للبلدان منخفضة الدخل التي لديها ديون، ولا يمكن تحملها، بالتقدم بطلب للحصول على إعفاء دائم منها على أساس (كل حالة على حِدَ)، مع توفير فرص متساوية للدائنين للتعامل معها.

سيكون التعاون أكثر أهمية للمضي قدمًا على ثلاث جبهات ذات أولوية:

أولاً: إنهاء الأزمة الصحية/ الجائحة مع وجود اللقاحات في الأفق، وكيف يتوجّب على دول العالم ضمان وصولها إلى الجميع في كل مكان. وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، يمكن أن يضيف القاح ما يقرب من 9 تريليون دولار أمريكي إلى الدخل العالمي بحلول عام 2025.

ثانياً: تعزيز برامج الدعم/ المحفّزات الاقتصادية من أجل الوصول إلى مرحلة التعافي الاقتصادي: من الضروري الاستمرار في دعم الشركات والعاملين لحين انتهاء الجائحة وتبعاتها– يجب ألا يكون هناك انسحاب مبكر لهذه الحزم. لقد حان الوقت الآن للاستعداد لدفع الاستثمار في البنية التحتية الخضراء والرقمية، بشكل متزامن لتنشيط النمو، وللحدّ من الندبات الاقتصادية، ومعالجة الأهداف المناخية. إنّ عمل دول مجموعة العشرين معًا سيمكنها من إنجاز ما يقارب ثلثين وأكثر من هذه الأهداف وبنفس التكلفة، مقارنة مع ما يمكن عمله بشكل منفرد على مستوى كل دولة.

ثالثًا: بناء أسس اقتصاد عالمي أفضل للقرن الحادي والعشرين. إنّ أكثر ما يواجه العالم من عدم يقين هو كيف يمكن له أن يستخدم بشكل جماعي زخم الاضطراب الناجم عن هذه الأزمة لبناء اقتصاد أفضل للجميع. ويتطلب تنشيط النظام التجاري الدولي وتطويره، وتعزيز/ تبني نظام ضريبي دولي أكثر عدالة حيث يدفعُ كلٌّ فرد نصيبه العادل، وتسريع الانتقال إلى اقتصاد المناخ الجديد الذي تعتمد عليه صحة أطفالنا وازدهارهم.

7.2. تقرير الفجوة الجندرية العالمية بين الجنسين 2020 (WEF)

- المساواة بين الجنسين هو حجر الزاوية في "أهداف التنمية المستدامة"، وتمثّل التحديات التي تواجهها النساء بشكل غير مناسب. ومع ذلك، فإنهن، ولا سيما الشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عامًا، ويشكلون 288 مليون شخص من سكان العالم، يمثلن فرصة ديموغرافية هائلة على مستوى العالم.

- **حتى الآن، لا يزال متوسط الفجوة بين الجنسين 31.4% ويتوجب وجود جهد دولي لإغلاقها وتضيقها إلى الحدِّ المناسب.**

- **فجوة التمكين السياسي**: إلى الآن 25% فقط من هذه المقاعد العالمية البالغ عددها 35127 تشغلها نساء، و21% فقط من 3343 وزيراً من النساء، وفي بعض البلدان لا يتم تمثيل المرأة على الإطلاق.

- **المشاركة الاقتصادية وتكافؤ الفرص**: على الصعيد العالمي، 36% من كبار مديري القطاع الخاص ومسؤولي القطاع العام من النساء (حوالي 2% أعلى من الرقم المذكور في العام 2019). وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال الفجوة التي يجب سدها في هذا الجانب كبيرة، حيث أن عددًا قليلاً فقط من البلدان يقترب من التكافؤ في الفرص. إن مشاركة المرأة في سوق العمل متباطئة، والفوارق المالية أكبر قليلاً (في المتوسط)، ممّا يفسر التراجع الذي سجله مؤشر «المشاركة الاقتصادية والفرص» الفرعي لعام 2020. في المتوسط، 55% فقط من النساء البالغات في سوق العمل، مقابل 78% من الرجال، في حين أن أكثر من 40 % من فجوة الأجور (نسبة أجر المرأة إلى أجر الرجل في وضع مماثل) وأكثر من 50% من فجوة الدخل (نسبة إجمالي الدخل من الأجور وغير الأجور للمرأة إلى دخل الرجل) لا يزال يتوجّب ملؤها.

- **فجوات التحصيل العلمي**: حتى في البلدان التي يكون فيها التحصيل العلمي مرتفعًا نسبيًا، لا تتوافق مهارات المرأة دائمًا مع المهارات المطلوبة للنجاح في مهن المستقبل، بالإضافة إلى ذلك، فإنهن يواجهن عوائق أمام التوظيف في المهن الأكثر ديناميكية والمهن المطلوبة.

- أدى COVID-19 إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين (WEF)، إذ أدّى الاضطراب الاقتصادي الناجم عن تفشي فيروس كورونا إلى تحميل النساء عبئًا كبيراً من الرعاية غير المدفوعة الأجر، وإذا تُرك الوضع دون مراقبة، فقد يؤثر سلبًا على نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
- توصلت دراسة جديدة إلى أن عدد النساء اللائي فقدن وظائفهن بسبب تأثير أزمة فيروس كورونا أكثر من الرجال. ويقدر تقرير COVID-19" والمساواة بين الجنسين: مواجهة الآثار الارتدادية"، الصادر عن معهد ماكينزي العالمي، أن النساء يشكلن ما يقرب من خمسي القوة العاملة العالمية، لكنهن عانين أكثر من نصف إجمالي حالات فقدان الوظائف بسبب الأزمة. وهذا جعلهن أكثر عرضة بمقدار 1.8 مرة لتأثير الحائجة عن الرجال.
- هناك خطر حقيقي بفقدان المزيد من الناتج المحلي الإجمالي وفقدان الأمن الاقتصادي الذي يمكن أن يعنيه لملايين النساء بسبب الجائحة. حيث ستخسر النساء الكثير في كلّ من التكافؤ في الفرص والمنافع الاقتصادية ، إذا لم يتم فعل شيء واستقرت حالة الركود للسنوات الخمس القادمة، علاوة على الصدمة الجندرية السالبة التي نشهدها نتيجة COVID-19.

8.2. أثر الجائحة على معدلات الفقر عالميا

COVID-19 سيضيف ما يقارب 150 مليون من الفقراء ليكونوا ضمن خطّ الفقر المدقع بحلول عام 2021 (البنك الدولي ، 7 أكتوبر 2020).

- سيكون تأثير COVID-19 على الحدّ من الفقر سريعًا وكبيرًا وسلبيّاً، ففي عام 2020 وحده، يمكن أن تؤدي هذه الجائحة إلى زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من 88 مليونًا إلى 115 مليونًا. إن الفيروس الجديد عطل كل شيء من الحياة اليومية إلى تعطل واضطرابات في منظومة التجارة الدولية. وعليه سيعاني الفقراء من أعلى معدلات الإصابة بالمرض، وسيعانون أعلى معدل وفيات في جميع أنحاء العالم (البنك الدولي، نوفمبر2020 -سيناريوهات الفقر).

- تشير توقعات الفقر المستقبلية وفق سيناريو الأساس أن الفقر سيزداد بمقدار 1.2 نقطة مئوية في عام 2020 و1.4 نقطة مئوية في عام 2021، بينما في " السيناريو المتشائم"، ستصل الزيادة إلى 1.5 نقطة مئوية في عام 2020 و1.9 في المائة نقطة في عام 2021.
- تُترجم السيناريوهات إلى إن معدل الفقر العالمي يتراوح بين 9.1 في المائة و9.4 في المائة في عام 2020 وبين 8.9 في المائة و9.4 في المائة في عام 2021.
- تقترح النتائج الجديدة هذه إلى أنه في عام 2020، سيتم بالدفع بنحو 88 مليون شخص في جميع أنحاء العالم إلى مستويات خط الفقر في ظل سيناريو الأساس لـ COVID-19، وما يصل إلى 115 مليون شخص في ظل السيناريو المتشائم.
- معدلات الفقر المتوقعة في عام 2020 مماثلة لتلك في عام 2017؛ وبالتالي، من المتوقع أن تؤدي تأثيرات COVID-19 إلى انتكاس التقدم نحو إنهاء الفقر المدقع لمدة ثلاث سنوات على الأقل من الآن.
- تشير هذه التقديرات إلى أن منطقة جنوب آسيا ستكون الأشد تضرراً، مع 49 مليون شخص إضافي (ما يقرب من 57 مليون شخص في ظل السيناريو المتشائم) سيُدفعون نحو الفقر المدقع.
- ستكون "إفريقيا جنوب الصحراء" المنطقة التالية الأكثر تضرراً، حيث يُتوقع أن يُدفع ما بين 26 مليون و40 مليون شخص إضافي نحو الفقر المدقع. بالمجمل، وحوالي 72 مليون من الفقراء الجدد المتوقعين في سيناريو الأساس سيكونون من البلدان ذات الدخل المتوسط، أي أكثر من أربعة أخماس إجمالي الفقراء الجدد.

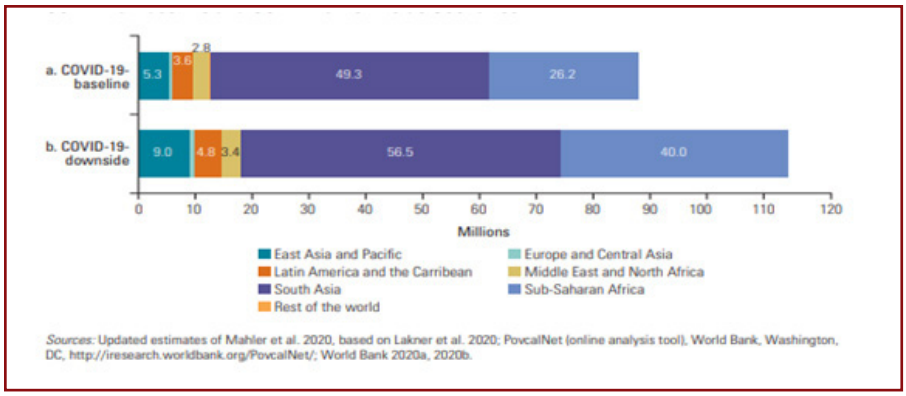

Sources: Updated estimates of Mahler et al. 2020, based on Lakner et al. 2020; PovcalNet (online analysis tool), World Bank, Washington, DC, http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/; World Bank 2020a, 2020b.

توقعات الاتجاه العالمي للفقر

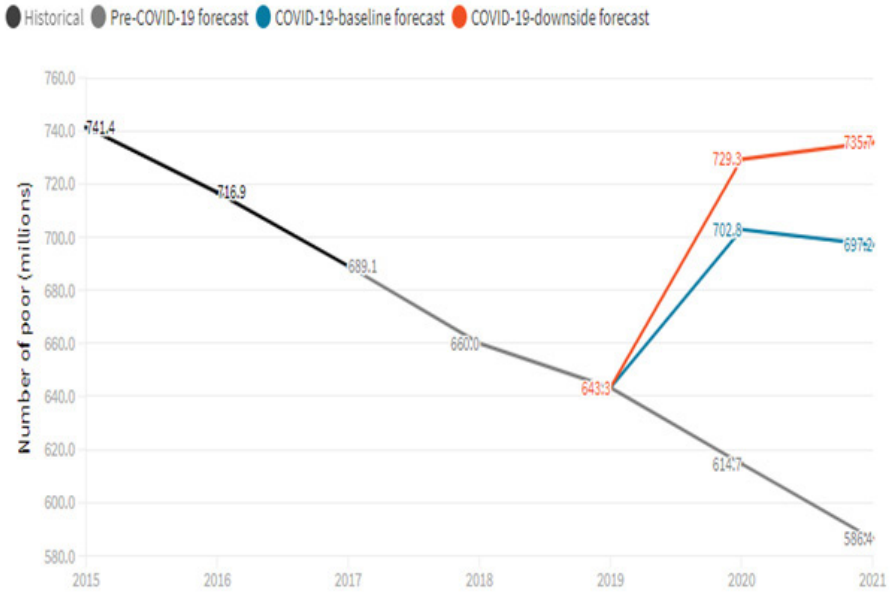

Sources: Lakner et al. (2020) (updated), PovcalNet, Global Economic Prospects

Note: Extreme poverty is measured as the number of people living on less than $1.90 per day. 2017 is the latest year with official global poverty estimates. SAR regional estimates are not shown.

توقعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفقر

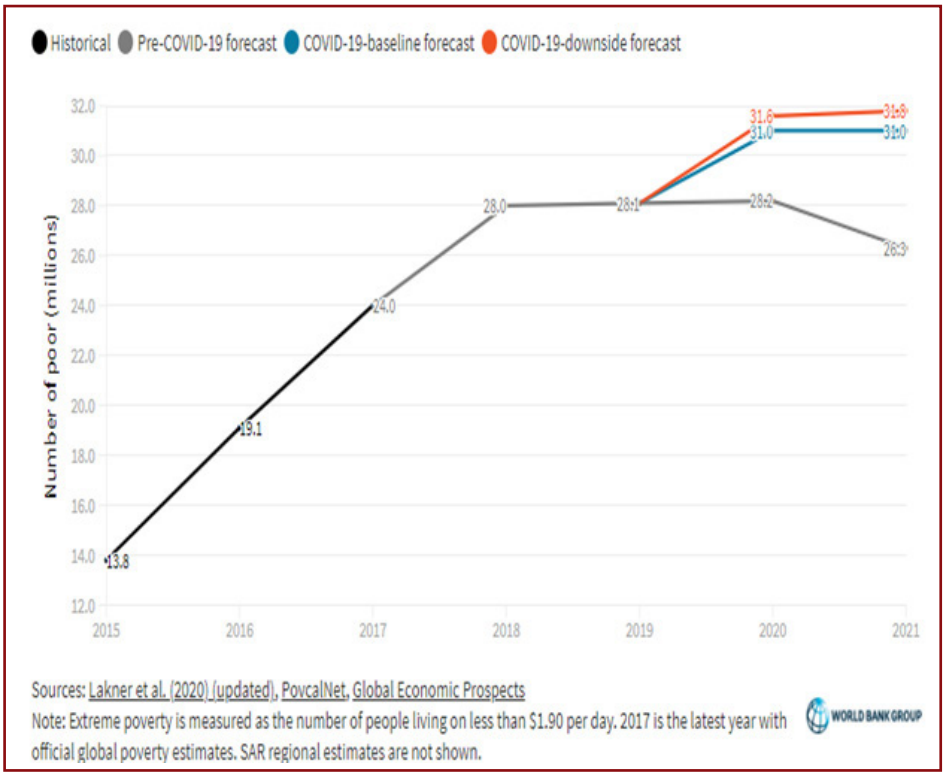

- انخفض الفقر في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" بشكل كبير بين عامي 1981 و2013 بجميع المقاييس - خط الفقر المدقع (العالمي) البالغ 1.90 دولارًا للفرد في اليوم، أو الخط الأدنى للدخل المتوسط البالغ 3.20 دولارًا، أو الخط الأعلى للدخل المتوسط البالغ 5.50 دولارًا.
- منذ عام 2013، في الواقع، شهد الفقر في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" ارتفاعًا طفيفًا. تُعزى هذه الزيادة في الفقر إلى حد كبير إلى الصراعات في اليمن وسوريا، ومنذ عام 2015 شهدت كل من مصر وإيران والأردن ارتفاعاً في معدلات الفقر.

- تُظهر توقعات الفقر أيضًا كيف يمكن للتدخلات الاجتماعية جيدة الاستهداف (حُزم الآمان الاجتماعي) أن تمنع الى تردي معدلات الفقر. على سبيل المثال في الأردن، يمكن لبرامج الحماية الاجتماعية الأكثر استهدافاً أن يقلل من الفقر بنسبة تصل إلى 5 نقاط مئوية خلال ذروة انتشار فيروس كورونا. كما ولوحظ أن برامج التحويلات النقدية (المساعدات المالية) بوضعها وآلياتها الحالية ما زال تذهب إلى الأسر غير الفقيرة. والأهم من ذلك أن غالبية الأسر الفقيرة لا تزال بعيدة عن متناول برامج المساعدات النقدية.
- بلغ معدل الفقر بين الأردنيين بحسب دائرة الإحصاءات العامة 2017 – 2018 نسبة 15.7%، مما أظهر أن 1.069 مليون أردني يقعون في نطاق خط الفقر. كما بلغ معدل الجوع في الأردن 0.12%. أما فجوة الفقر فقد بلغت 3.5%، بينما بلغ معدل عمق الفقر 1.2%.
- في الأردن، تشير التقديرات إلى أن أزمة COVID-19 أدّت إلى زيادة الفقر بحوالي 38 نقطة مئوية بين الأردنيين، وبنسبة 18 نقطة مئوية بين اللاجئين السوريين (17 ديسمبر 2020، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي).

9.2. التّداعيات الجيوسياسية لجائحة COVID-19

تأثير الجائحة—الأردن والمنطقة

- بالنظر إلى هذه الاتجاهات السلبية، تضررت منطقة «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» بشكل خاص من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة.
- في جميع أنحاء المنطقة، من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي (GDP) بنسبة 4.7%، ولكن في الدول الهشة، أو التي في مناطق النزاع، قد يصل هذا الأثر إلى 13%. فعلى سبيل المثال، اضطر لبنان، الذي يعيش أزمة سياسية ومالية عميقة من قبل، إلى التعامل مع انفجار مدمر في ميناءه في أغسطس 2020، وأزمة اقتصادية لم تشهد لها مثيلا حتى الآن. ومن المتوقع أن يقع 45% من سكانها تحت خط الفقر بحلول عام 2020، وأن ينكمش اقتصادها بنسبة 12%.

- إيران، التي ما زالت تعاني من أثر العقوبات الأمريكية (قبل الجائحة)، فقد كانت الدولة الثانية التي أصيبت بالفيروس بشكل كامل ويعاني اقتصادها من ارتفاع معدلات التضخم، وعليه من المتوقع أن ينكمش اقتصادها بنسبة 6%.
- وفقاً لدراسات إيرانية، يمكن أن يفقد ما يصل إلى 6.43 مليون إيراني وظائفهم بسبب الجائحة، بعد الانهيار التاريخي في مارس، فعلى الرغم من تعافى سعر النفط، إلا أنه لا يزال دون مستويات ما قبل COVID19، لكن الدول المصدرة له في جميع أنحاء المنطقة تواجه قيودًا مالية شديدة. ونتيجة لذلك، فقد كانت حزم الدعم المالي أصغر من أي منطقة أخرى في العالم.
- وفي دول مثل العراق ومصر وتونس، التي لم يكن تنفيذ تدابير الإغلاق فيها خياراً شعبياً محتملاً، وواجهت الحكومات الاحتجاجات والاضطرابات بسببها، وأجبرت هذه الدول في كثير من الأحيان على اختيار الاقتصاد على الصحة.
- في الوقت نفسه، انتهزت العديد من الحكومات، مثل مصر والأردن أيضًا، الفرصة لتوسيع سيطرتها على السكان.
- لم تستجب النزاعات الدائرة في المنطقة لدعوة الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار، ولم ينته العنف في ليبيا بل ازداد طوال صيف 2020، وصعَد الطرفان العنف، دون الوصول إلى تسوية نهائية لإنهاء الصراع، في حين انخفض العنف إلى حدّ ما في اليمن، وشهدت سوريا أيضًا استمرار حوادث العنف وتجدّد المظاهرات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.
- بعد أن نصحت الدولة الإسلامية أتباعها في البداية بتجنب استهداف أوروبا، غيّرت موقفها في يونيو، ودعت بدلاً من ذلك إلى النشر المتعمد للفيروس (الذي أطلقت عليه اسم "أصغر جنود الله")، وإلى استغلال الاضطرابات في الدول الغربية، والتي أدت إلى ارتفاع حجم الهجمات في أوروبا "على غرار ضربات باريس ولندن وبروكسل وأماكن أخرى".
- يُعد انسحاب القوات الفرنسية والأمريكية من سوريا والعراق تطورًا مقلقًا سيؤثر على استقرار وأمن المنطقة مستقبلاً.

- من غير المرجّح أن يكون لإقامة علاقات دبلوماسية بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، وان وُصفت بأنها ضمن "صفقة القرن"، أي تأثير على الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين.

ورقة استراتيجية المجلس الأطلسي -يوليو، 2020

- ضربت الجائحة منطقة الشرق الأوسط التي كانت تعاني أصلاً من أزمات سياسية واقتصادية وأمنية وإنسانية.
- هناك مخاوف عميقة بشأن المدة التي يمكن الحفاظ معها على الاستقرار في مواجهة هذه الأزمات المتعددة، مع الأخذ بالاعتبار الآثار المضطربة للجائحة على منطقة تتميز بالاضطراب الدائم.
- اتخذت الحكومات في جميع أنحاء المنطقة تدابير التباعد الاجتماعي وغيرها من الإجراءات الوقائية، وأصبحت استجابة الدول ملحة نظرًا لأن الفيروس وصل إلى المنطقة مبكرًا، عبر إيران وكان له أثر مميت.
- ولكن، ربما أكثر من أي مكان آخر في العالم، تواجه حكومات المنطقة ضغوطًا شديدة، وفي كثير من الأحيان، متناقضة ناتجة عن الحاجة إلى حماية الصحة العامة وتعزيز التعافي الاقتصادي مع ضمان الاستقرار السياسي.
- في تلك البلدان الأشد تضرراً من النزاع (العراق وسوريا واليمن)، فإن أنظمة الصحة العامة الضعيفة أو غير الموجودة أساساً بالإضافة إلى العنف المستمر والنزوح الجماعي يعني أن السيناريوهات الإنسانية الأسوأ أصبحت ممكنة.
- ستضاف تأثيرات الجائحة طويلة المدى إلى قائمة التحديات الهيكلية الواجب تنفيذها في المنطقة. هذه القائمة تتمثل بالإصلاح الاقتصادي، بالنسبة للدول الرئيسية المنتجة للنفط والغاز (دول مجلس التعاون الخليجي، إيران، العراق، ليبيا، الجزائر)، إذ كشف تأثير الجائحة، مرة أخرى، عن مخاطر الاعتماد المفرط على النفط والغاز الطبيعي في تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف.

- خلال ربيع عام 2020 تراجعت أسعار النفط العالمية إلى مستويات متدنية للغاية، مدفوعة بانهيار الطلب العالمي ووفرة العرض. على الرغم من استقرار الأسعار، إلا أنه من المرجح أن تستمر بالانخفاض/ الاستقرار ضمن مستويات منخفضة في ضوء استمرار احتمالات الركود الاقتصادي العالمي.
- علاوة على ذلك، تلقى قطاع السياحة، وهو جزء كبير من اقتصاد عدة بلدان (الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وإسرائيل، ومصر، وتركيا، والأردن، وغيرها) ضربة كبيرة، مما زاد من الآثار السلبية على معدلات التوظيف والإيرادات الحكومية.
- بالنسبة لحكومات المنطقة تنتج الجائحة تحدياً هيكلياً آخر يتمثل بشرعية الحكم. على الرغم من أن الحكومات في جميع أنحاء العالم تواجه إحباطات ناخبيها وسط الجائحة، إلا أن قضية الشرعية تُعد الأكثر حدة في منطقة الشرق الأوسط.
- على الرغم من استمرار عمليات الإغلاق مؤقتًا لـ COVID-19، إلا أن الاستياء الشديد من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليس بعيدًا عن الأعين في معظم أنحاء المنطقة، وقد وضعت العديد من الحكومات تدابير تحدُّ من النقد العام لاستجاباتها الوبائية.
- على المدى الطويل، من غير الواضح ما إذا كانت الحكومات ستكون قادرة على منع المعارضة الجماهيرية التي تحركها الجائحة على غرار ما حدث في حقبة الربيع العربي، الذي مر عليه عقد من الزمان.
- من غير الواضح كيف ستتأثر التغييرات الجيوسياسية في المنطقة، إذ تواجه القوى الإقليمية جميعًا تحدياتها الداخلية (المحلية) الخاصة بالصحة العامة والتحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية المتعلقة بالفيروس، ومن بين هؤلاء، تواجه السعودية وإيران معضلة منتجي النفط، كما هو موضح أعلاه.
- على الرغم من أن أيًّا منهما لن يفلت من الأثر السلبي، يمكن القول إن إيران في وضع أسوأ بسبب التأثير المزدوج للعقوبات الأمريكية المستمرة، والتي أثّرت على قدرتها على بيع نفطها (حتى بسعر مخفض) وعلى إعادة عوائدها النفطية المالية الى مستوياتها السابقة.

- بالنسبة للقوى غير الإقليمية التي كانت تاريخياً أكثر نشاطاً في المنطقة، وتحديداً الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا، تثير الجائحة سؤالين: كيف ستجبرهم على إعادة تقييم مصالحهم في المنطقة، وكم هم على استعداد للاستثمار في المنطقة مستقبلاً؟
- ليس من المبالغة أن نتخيل أن العديد من الحلفاء يخشون أن تكون الولايات المتحدة —المتضررة بشدة والمنقسمة— أقل استعدادًا للانخراط في المنطقة وتحدياتها أكثر من أي وقت سبق.

3. تحديات الأردن المتزايدة خلال الجائحة— مؤشرات الاقتصاد الكلي

1.3. القطاعات الاقتصادية الرئيسية (% من الناتج المحلي الإجمالي)

- تقدّر مساهمة القطاع الزراعي 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي، ويوظف حوالي 3.4% من القوى العاملة.
- ويساهم قطاع الصناعة بنسبة 27.6% من الناتج المحلي الإجمالي ويوظف ما يقرب من 24.7% من القوى العاملة.
- أما قطاع الخدمات، الذي يوظف ما يقرب من 72.6% من القوى العاملة، تقدر مساهمته بنسبة 61.8% من الناتج المحلي.
- أداء الاقتصاد الأردني: لقد انكمش اقتصاد الأردن بنسبة -2.2% خلال الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بنمو + 1.9% في الربع الثالث من عام 2019 (+ 1.3% و -3.6% نمو في الربع الأول والربع الثاني من عام 2020)، حيث كان أسوأ انكماش اقتصادي شهده الأردن منذ عام 1993 على الأقل، حيث ضربت الجائحة العالمية بشدة الأنشطة الاقتصادية الرئيسية.
- سجلت معظم القطاعات الاقتصادية تراجعاً خلال الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بالربع الثالث من عام 2019.

- وسجل قطاع الفنادق والمطاعم أعلى انخفاض خلال الربع الثالث، حيث وصل إلى 9.1-%، كما انخفض قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة - 6.3%.
- وانخفض قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة -4.5%، وقطاع البناء بنسبة-4.1%، وقطاع الصناعة بنسبة -3.2%.

2.3. معدّل البطالة

- ارتفع معدل البطالة في الأردن إلى 23.90 في المائة في الربع الثالث من عام 2020 مقابل 23 في المائة في الربع الثاني من عام 2020 (بلغ متوسط معدل البطالة في الأردن 14.62 في المائة من عام 2005 حتى عام 2020، وبانخفاض قياسي بلغ 10.80 في المائة في الربع الثاني من عام 2007).

- وارتفع معدل المشاركة الاقتصادية في الأردن بشكل طفيف ليصل إلى نحو 34.40% في الربع الثالث من عام 2020 مقابل 34.10% في الربع الثاني من عام 2020.

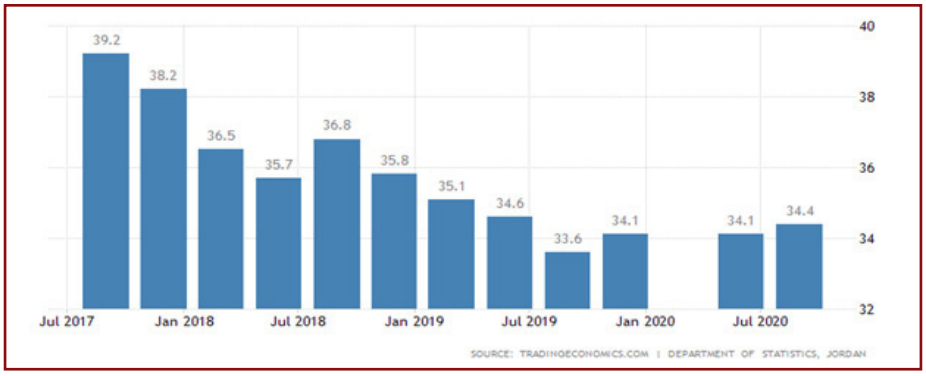

- في المقابل انخفض معدل التوظيف في الأردن إلى 26.20% في الربع الثالث من عام 2020 مقابل 26.30% في الربع الثاني من عام 2020.

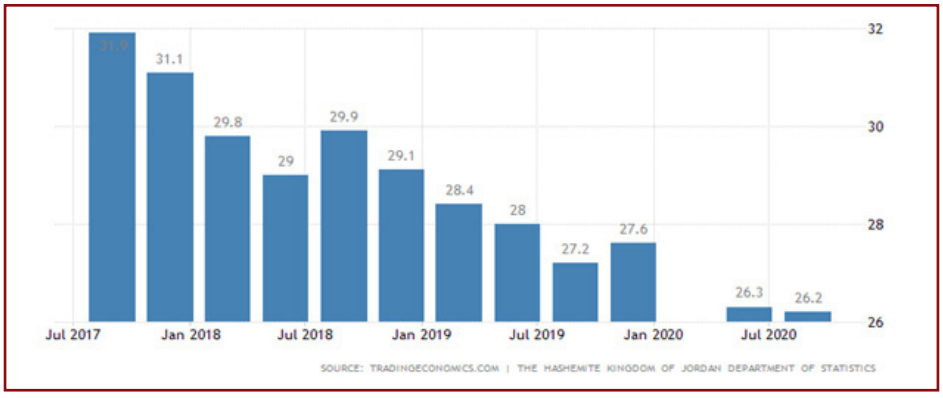

- أما في مجال المؤشرات العالمية الأخرى، فقد سجل الأردن 60.94 نقطة من أصل 100 في "تقرير التنافسية العالمية" لعام 2018 الصادر عن "المنتدى الاقتصادي العالمي" المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، كما وسجل الأردن 48 نقطة من أصل 100 على "مؤشر مدركات الفساد" لعام 2019 الذي نشرته "الشفافية الدولية". المصدر: "الشفافية الدولية"

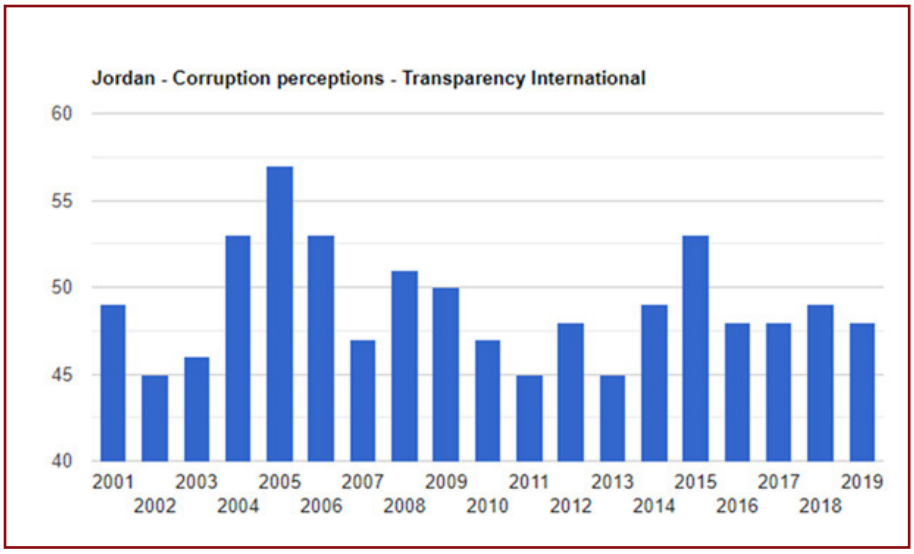

3.3. سهولة ممارسة الأعمال التجارية

- يحتل الأردن المرتبة 75 من بين 190 اقتصادًا في سهولة ممارسة الأعمال التجارية، وفقًا لأحدث التصنيفات السنوية للبنك الدولي. تحسّن ترتيب الأردن إلى 75 في 2019 من 104 في 2018. المصدر: البنك الدولي

4.3. خريطة تجارة الأردن

خريطة تجارة الأردن لعام 2018 (oec.world)

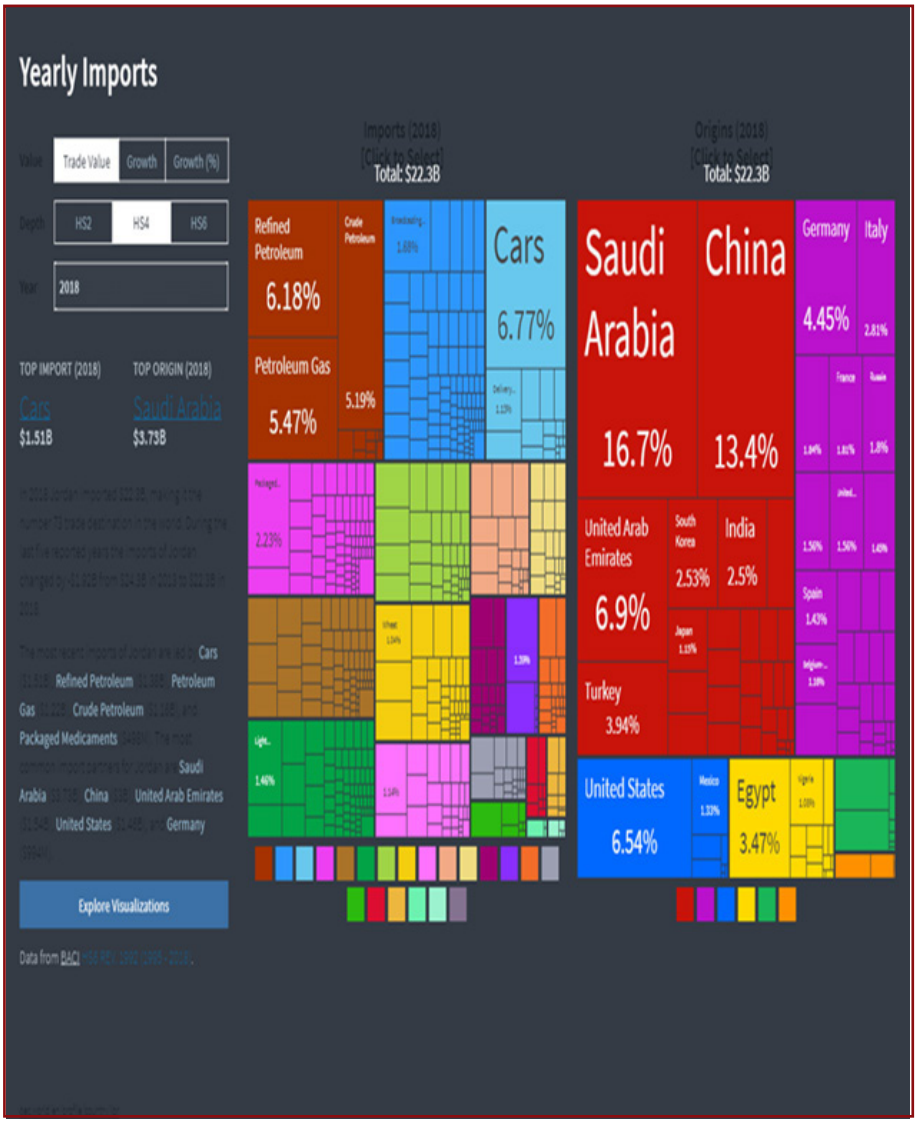

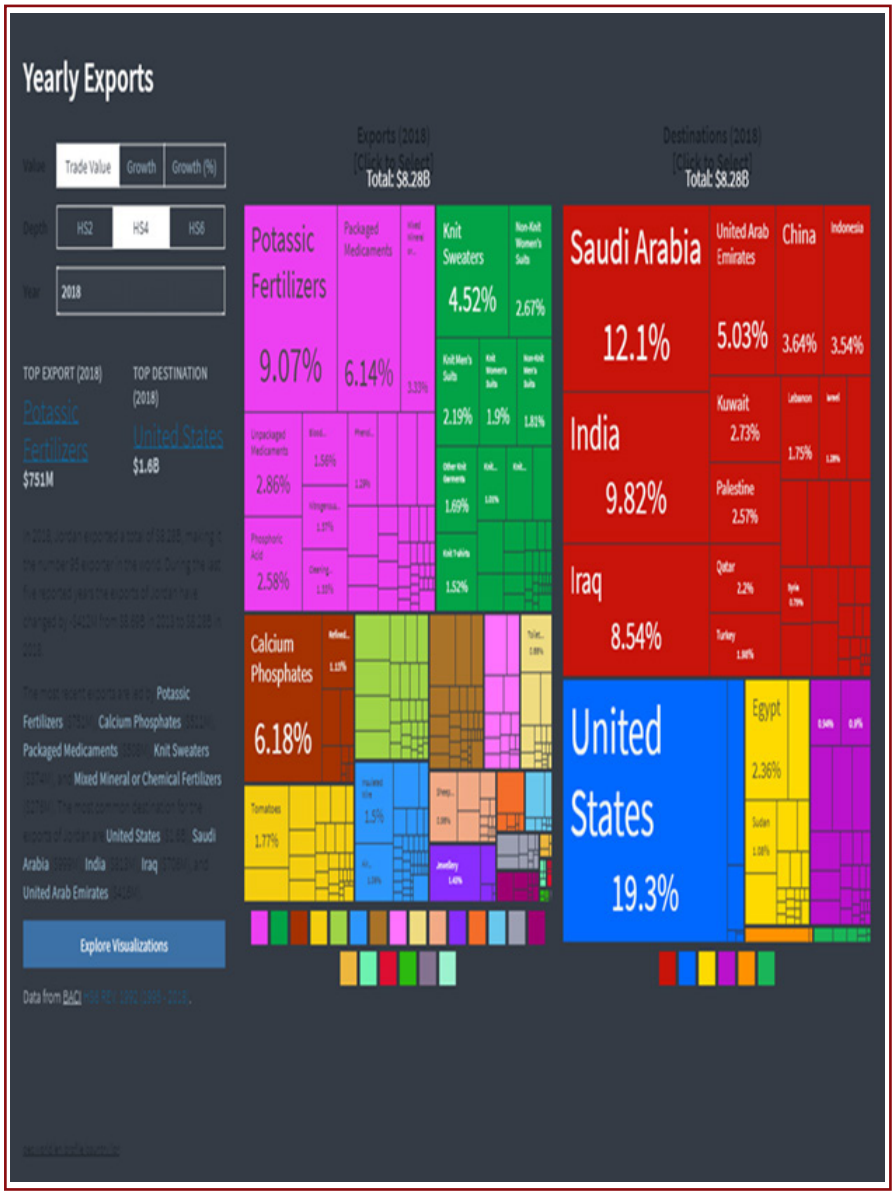
Yearly Exports
Trade Value
Growth
Growth (%)
HS2
HS4
HS6
2018
TOP EXPORT (2018)
Potassic Fertilizers
$751M
TOP DESTINATION (2018)
United States
$1.4B
Potassic Fertilizers
Calcium Phosphates
Packaged Medicaments
Knit Sweaters
Mixed Mineral or Chemical Fertilizers
United States
Saudi Arabia
India
Iraq
United Arab Emirates
Explore Visualizations
Data from BACI
Exports (2018)
Total: $8.28B
Potassic Fertilizers 9.07%
Packaged Medicaments 6.14%
Knit Sweaters 4.52%
Non-Knit Women's Suits 2.67%
Knit Men's Suits 2.19%
Knit Women's Suits 1.9%
Non-Knit Men's Suits 1.81%
Unpackaged Medicaments 2.86%
Phosphoric Acid 2.58%
Other Knit Garments 1.69%
Knit T-shirts 1.52%
Calcium Phosphates 6.18%
Tomatoes 1.77%
Jewellery 1.45%
Destinations (2018)
Total: $8.28B
Saudi Arabia 12.1%
United Arab Emirates 5.03%
China 3.64%
Indonesia 3.54%
India 9.82%
Kuwait 2.73%
Lebanon 1.75%
Palestine 2.57%
Iraq 8.54%
Qatar 2.2%
Turkey 1.84%
United States 19.3%
Egypt 2.36%
Sudan 1.08%

5.3. الميزان التجاري

- انخفضت قيمة الصادرات الكلية خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2020 بنسبته 5.2% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019، حيث بلغت 5069.8 مليون ديناراً. أما المستوردات فبلغت قيمتها 10958.0 مليون ديناراً خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2020 بانخفاض نسبته 12.4% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.
- وبهذا، فإن العجز في الميزان التجاري (الفرق بين قيمة المستوردات وقيمة الصادرات الكلية) بلغ 5888.2 مليون ديناراً، وبذلك يكون العجز قد انخفض خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2020 بنسبة 17.8% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.
- كما بلغت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات 46.3% خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2020، في حين بلغت نسبة التغطية 42.8% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 بارتفاع مقداره 3.5 نقطة مئوية.

الجدول١: أهم السلع المصدرة والمستوردة خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠

(القيمة بالمليون دينار أردني)

الصادرات الوطنية				المستوردات			
السلع	٢٠١٩	٢٠٢٠	نسبة التغير (%)	السلع	٢٠١٩	٢٠٢٠	نسبة التغير (%)
الألبسة وتوابعها	١٢٥٥,٥	١٠٤٨,٠	-١٦,٥	النفط الخام ومشتقاته	٢١٦٦,١	١١١٦,٦	-٤٨,٥
الأسمدة	٣٠٢,٥	٣٩٧,٥	٣١,٤	الآلات والأدوات الآلية وأجزائها	١٠٨٥,٩	٧٩٢,٨	-٢٧,٠
محضرات الصيدلة	٣٨١,٨	٣٧١,٩	-٢,٦	العربات والدراجات وأجزائها	٨٥٤,٥	٧٨٨,٦	-٧,٧
البوتاس الخام	٣٨١,٩	٣٥٠,٨	-٨,١	الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها	٨٦٢,٣	٦٤٦,٢	-٢٥,١
الحلي والمجوهرات الثمينة	١٠١,٥	٢٨٣,٤	١٧٩,٢	الحبوب	٥١٣,٦	٤٧٦,٢	-٧,٣
المنتجات الكيماوية غير العضوية	٢١١,٢	٢٤٣,٠	١٥,١	الحديد ومصنوعاته	٤٨٣,٥	٤٤٧,٧	-٧,٤
المواد الأخرى	١٩٠٩,٣	١٨٤٢,٩	-٣,٥	المواد الأخرى	٦٥٤٤,٣	٦٦٨٩,٩	٢,٢
الصادرات الوطنية	**٤٥٤٣,٧**	**٤٥٣٧,٥**	**-٠,١**	**إجمالي المستوردات (٢)**	**١٢٥١٠,٢**	**١٠٩٥٨,٠**	**-١٢,٤**
المعاد تصديره	**٨٠٥,٥**	**٥٣٢,٣**	**-٣٣,٩**				
إجمالي الصادرات الكلية (١)	**٥٣٤٩,٢**	**٥٠٦٩,٨**	**-٥,٢**	**العجز التجاري (١) – (٢)**	**٧١٦١,٠-**	**-٥٨٨٨,٢**	**١٧,٨-**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ قسم التجارة الخارجية/ تقرير إحصاءات التجارة الخارجية، تشرين الثاني ٢٠٢٠

6.3. الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

- ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الأردن الى نحو 91.7 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2020. المصدر: البنك المركزي الأردني (CBJ).

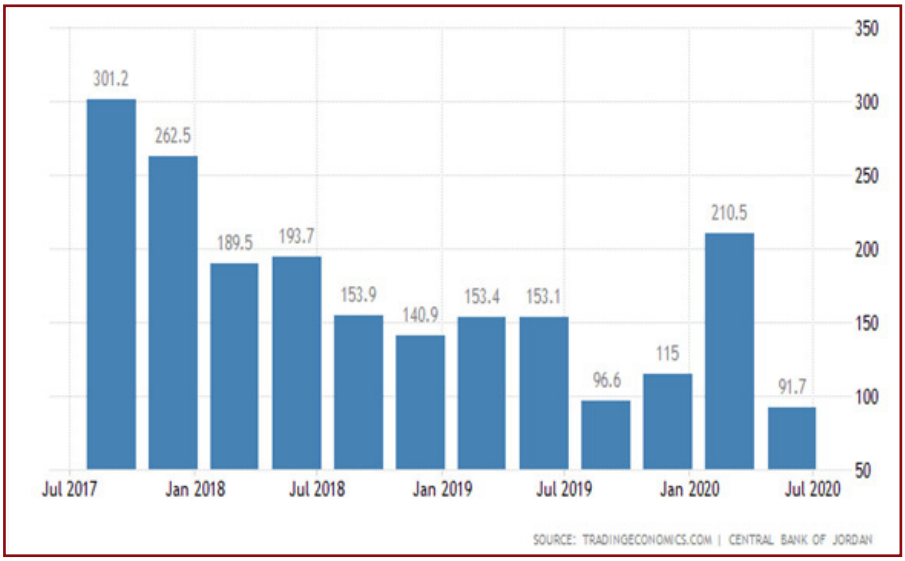

- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الأردن، حزيران 2020 (من الربع الأول 2000 إلى الربع الثاني 2020): بلغ متوسط القيمة للأردن خلال تلك الفترة 280.74 مليون دينار أردني وبحدٍّ أدنى مقداره 19.3 مليون دينار أردني في الربع الأول 2002 وبحدٍّ أقصى مقداره 916.8 مليون دينار أردني في الربع الأول 2006.

7.3. الدين الخارجي

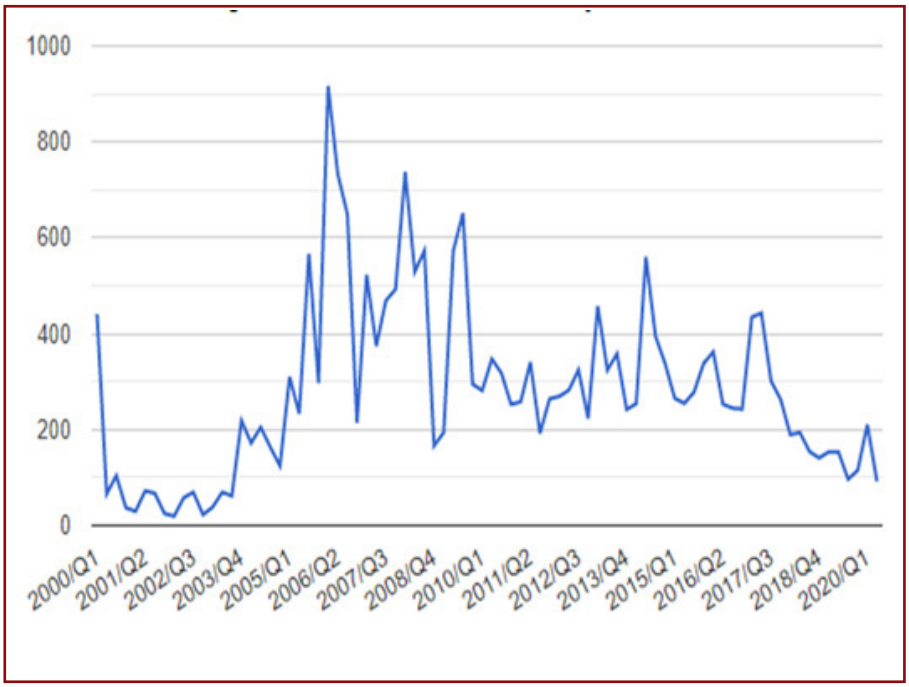

- ارتفع الدين الخارجي في الأردن إلى 12.34 مليار دينار في عام 2019 مقابل 12.1 مليار دينار في عام 2018. المصدر: البنك المركزي الأردني.

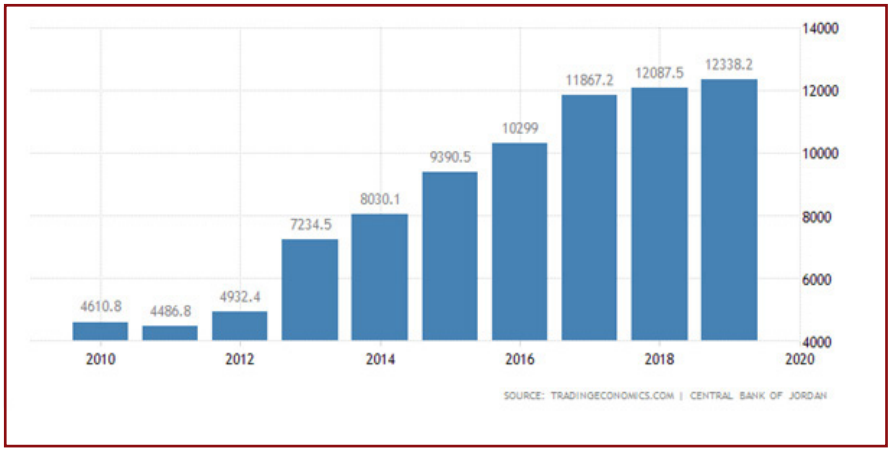

- ارتفع عدد السياح القادمين إلى الأردن إلى 45.50 ألف في سبتمبر من 30.30 ألف في أغسطس من عام 2020. المصدر: البنك المركزي الأردني

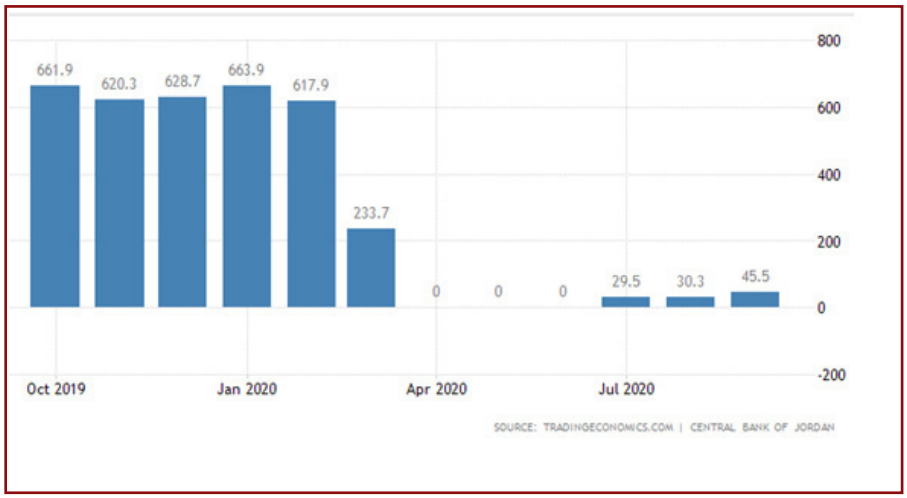

8.3. التصنيف الائتماني للأردن

1.8.3. تصنيف «ستاندرد آند بورز» الائتماني

- تصنيف «ستاندرد آند بورز» الائتماني للأردن عند B+ مع نظرة مستقبلية مستقرة. كان تصنيف "موديز" الائتماني للأردن أخيرًا عند B1 مع نظرة مستقبلية مستقرة. وكان التصنيف الائتماني لوكالة «فيتش" للأردن مؤخرًا عند BB- مع نظرة مستقبلية سلبية. بشكل عام، يتم استخدام التصنيف الائتماني من قبل صناديق الثروة السيادية، وصناديق التقاعد، ومن قبل المستثمرين لقياس الملاءة الائتمانية للأردن، وبالتالي يكون لها تأثير كبير على تكاليف الاقتراض في البلاد.

Agency	Rating	Outlook	Date
Moody's	B1	Stable	11/2020
Fitch	BB-	Negative	11/2020
Fitch	BB-	Negative	5/2020
Fitch	BB-	Stable	6/2019
Moody's	B1	Stable	1/2019
Moody's	B1	Stable	11/2018
Moody's	B1	Stable	11/2016
Standard & Poor's	BB-	Negative	4/2016

2.8.3. تصنيفات وكالة «فيتش» الائتماني

- أكدت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني التصنيف الافتراضي لمُصدر (IDR) العملات الأجنبية طويل الأجل في الأردن عند "BB-" وقامت بمراجعة التوقعات إلى سلبية—من مستقرة.

- سيؤدي التراجع في السياحة إلى مضاعفة عجز الحساب الجاري (CAD) إلى 2.5 مليار دولار أمريكي أو 6.1% من إجمالي الناتج المحلي (GDP) في عام 2020، بعد تحسّن حاد في الدولار إلى أدنى مستوى له في 15 عامًا عند 2.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019. تفترض هذه التوقعات انخفاضًا بنسبة 60% في اعتمادات السفر، والتي شكلت ربع إيرادات الحساب الجاري في عام 2019. نفترض أن السياحة تتعافى جزئيًا في عام 2021، مما يتسبب في تضييق الدولار الكندي (CAD) إلى 5.2% من إجمالي الناتج المحلي. سيؤدي انخفاض أسعار النفط وانخفاض الواردات غير النفطية إلى تعويض انخفاض إيرادات السياحة جزئيًا فقط.

- انخفاض احتياطيات البنك المركزي الأردني إلى 13.5 مليار دولار أمريكي في عام 2021، مقابل 15.4 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2019، لكن هذا لا يزال يمثل 7.4 شهرًا من المدفوعات الخارجية الجارية.
- أكثر 100 دولة أمانًا بالنسبة لـ COVID-19، "فوربس": احتلت الأردن المرتبة 89 من أصل 100 كأكثر دولة أمانًا لفيروس كورونا في العالم والمرتبة السابعة في العالم العربي، وفقًا لتصنيف أصدرته مجموعة Deep Knowledge Group مؤخرًا.

9.3. قطاع العقارات

فبراير – نوفمبر 2020:

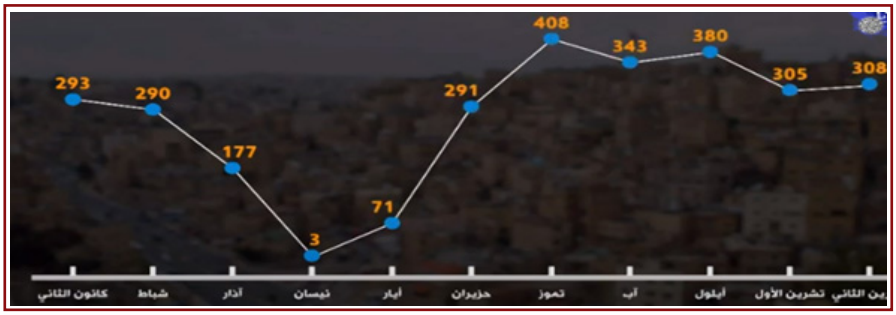

10.3. مؤشرات مختارة أخرى—أغسطس 2020

1.10.3. ميزان المدفوعات (BOP)

- أشار وضع الحساب الخارجي للأردن إلى تحسن كبير في عام 2019 مقارنة بعام 2018. ويعزى هذا التحسن إلى حدٍّ كبير إلى الانخفاض الكبير في عجز الحساب الجاري والذي نتج بشكل خاص عن التحسن الكبير في الميزان التجاري لكل من السّلع والخدمات. علاوة على ذلك، ساعدت التدفقات المالية (المساعدات) المُدرجة في الموازنة، جنبًا إلى جنب مع دعم صندوق النقد الدولي، على تحسين وضع الحساب الخارجي للبلد في عام 2019.
- ومع ذلك، بقيت التدفقات الخارجية ضعيفة. حيث انعكس التحسّن العام في وضع ميزان المدفوعات في تراكم احتياطيات النقد الأجنبي للبنك المركزي الأردني (CBJ) في عام 2019، وهو ما يتعارض مع الاتجاه الذي لوحظ في عام 2018.

وضع ميزان المدفوعات بالمليون دولار أمريكي (2017 – 2019)

	2017	2018	2019
Current Account (including grants)	-4,399	-2,972	-1,232
Current Account (excluding grants)	*-5,496*	*-4,495*	*-2,563*
Trade Balance	-10,710	-10,321	-8,900
Exports, f.o.b.	7,522	7,757	8,325
Imports, f.o.b.	18,232	18,078	17,224
Energy Imports	3,044	3,753	3,062
Non-energy Imports	15,188	14,325	14,162
Services Account	1,962	2,483	3,138
Travel Receipts	4,645	5,256	5,794
Income Account	-207	-200	-315
Current Transfers	4,556	5,067	4,845
Workers' Remittances Inflows	3,345	3,308	3,338
Capital and Financial Account	3,243	3,053	2,056
Direct Investment (net)	2,026	964	876
Portfolio Investment (net)	954	-183	-1,061
Other Investment (net)	220	2,238	2,173
Use of IMF Credits and Loans (net)	-415	-493	-248
General Government (net)	381	327	1,017
CBJ Gross Foreign Reserves, end-period	15,581	14,576	15,401

2.10.3. التحويلات المالية (حوالات المغتربين في الخارج)

- بلغت قيمة حوالات الأردنيين العاملين بالخارج ما يقارب 1595.6 مليون دينار خلال الربع الثالث من عام 2020 مقابل 1766.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019 بانخفاض يقدر بنحو 9.6% (ما يعادل خسارة 236 مليون دينار من أرقام عام 2019 والبالغة 2366.8 مليون دينار).

3.10.3. مقبوضات السفر

- بلغ الدخل السياحي من الخارج خلال الربع الثالث من عام 2020 ما يقارب 865.54 مليون دينار مقابل حوالي 3145.2 مليون دينار تحقّقت خلال نفس الفترة من عام 2019 بانخفاض يقدر بنحو 72.5% (ما يعادل خسارة 2977.6 مليون دينار أردني من أرقام عام 2019).

الاتجاه العام لمقبوضات السفر والتحويلات المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي (GDP).

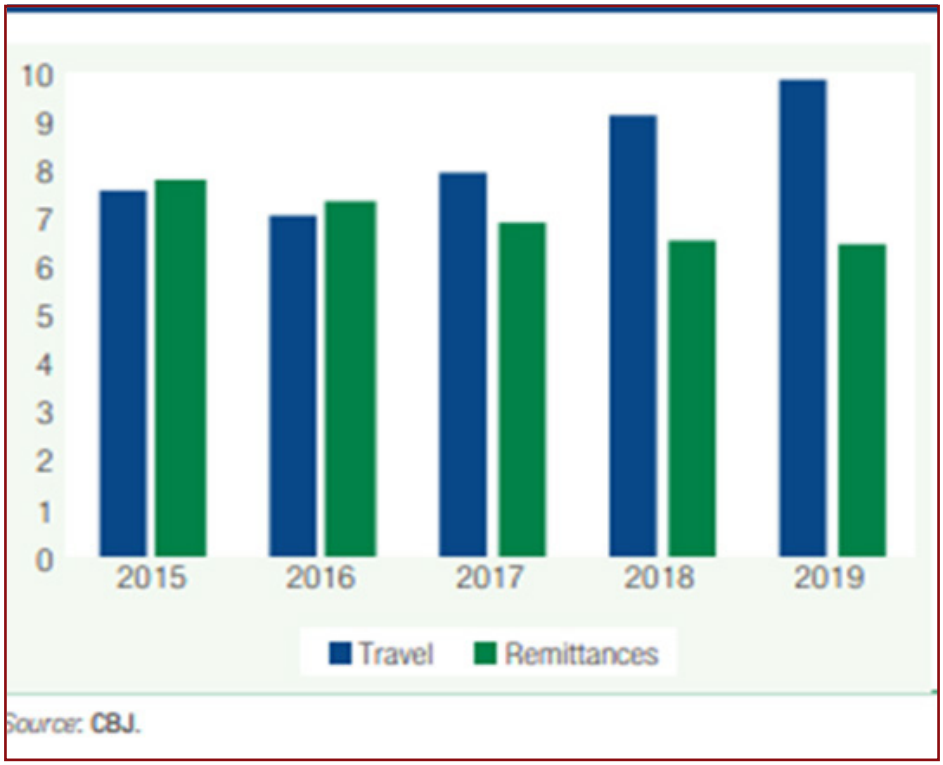

اتسع عجز الحساب الجاري بنسبة 30.7% (يناير – أيلول 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019).

Item	2016	2017	2018	2019	(Jan. –Sept) 2019	(Jan. – Sept) 2020	Change %
Current Account	-2734.8	9.8113-	-2103.6	-672.1	-910.8	-1191.2	30.7%
Remit-tances	2365.7	9.1732	2345.7	2366.8	1766.2	1595.6	-9.6%
Travel Receipts	2870.9	3293.4	3726.6	4108.2	3145.2	865.54	-72.5%

4.10.3. أداء الموازنة العامة للدولة (2019 – 2021)

تقديرات مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2021

2021 Budget Draft				
Items	**2019 Actual**	**2020 Re-Estimate**	**2021 Budget**	**% Change**
Domestic Revenues	6965.8	6350	7298.00	***15%***
Grants	788.5	851.3	576.80	***-32%***
Total Revenues	**7754.3**	**7201.3**	**7874.80**	***9%***
Cuurent Expenditures	7897.2	8416.4	8749.00	***4%***
Capital Expenditures	915.5	948.4	1181.20	***25%***
Total Expendutures	**8812.7**	**9364.8**	**9930.20**	***6%***
Budget Deficit (Including Grants)	**-1058.4**	**-2163.5**	**-2055.40**	***-5%***
% of GDP	***3.30%***	***7.10%***	***6.50%***	
Budget Deficit (Excluding Grants)	**-1846.9**	**-3014.8**	**-2632.20**	***-13%***
% of GDP	***5.80%***	***9.80%***	***8.30%***	

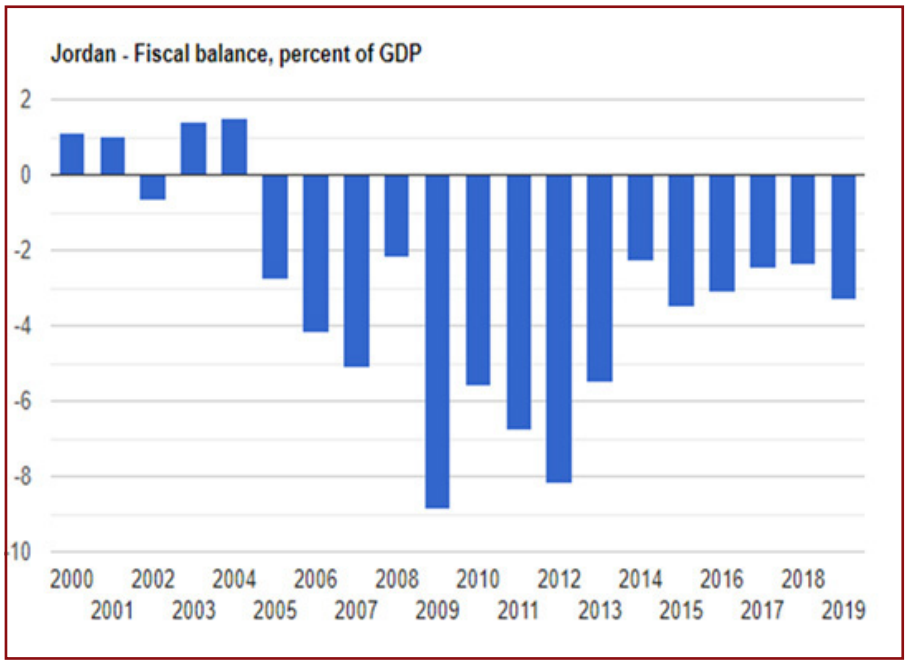

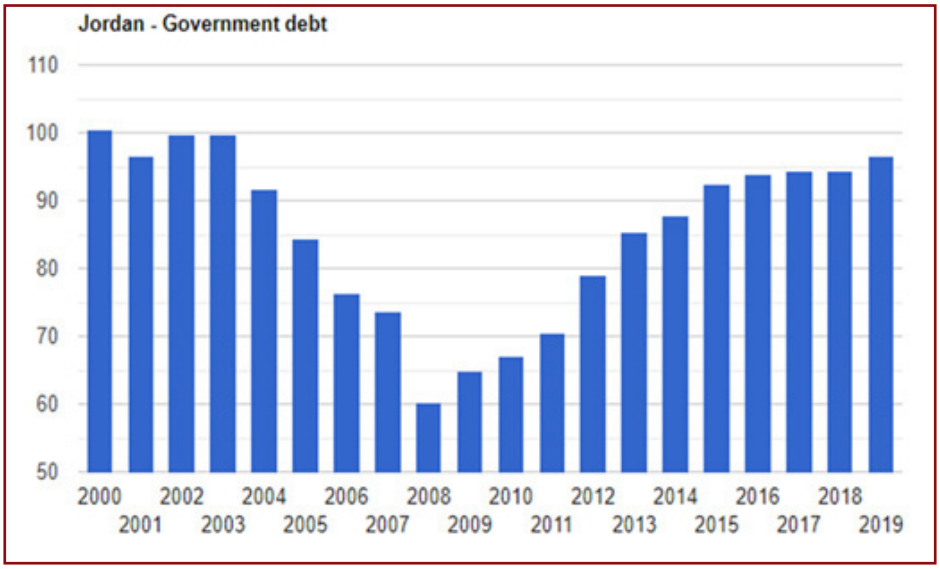

الإيرادات من كانون الثاني (يناير) 1999 إلى أيلول (سبتمبر) 2020:

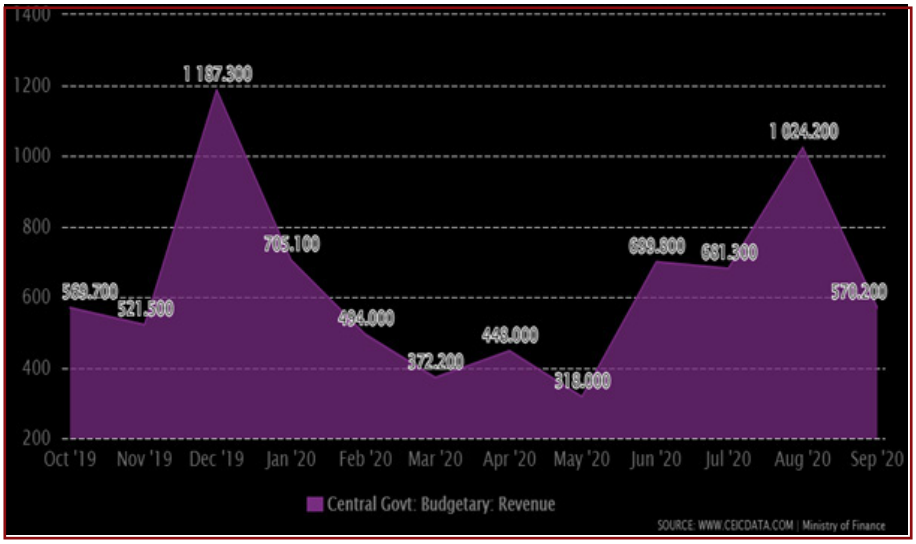

القيمة السوقية للأردن (% من إجمالي الناتج المحلي للفترة من 1978 إلى 2019):

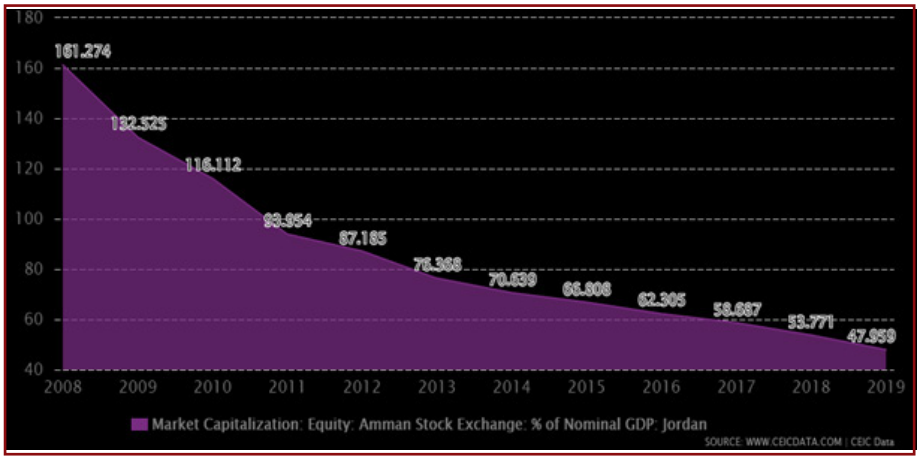

الوضع المالي لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي لعام 2020

- نمو موجودات الصندوق لتبلغ 11.2 مليار دينار والدخل يصل إلى 497 مليون دينار للعام 2020.
- التوزيع الاستراتيجي لاستثمارات الصندوق حيث توزعت على عدد من المحافظ الاستثمارية وهي أدوات السوق النقدية 13%، السندات 58.2%، القروض 3.6%، الأسهم 14.5%، الاستثمارات العقارية 6.5%، والاستثمارات السياحية 2.6%".
- ووفقا للقوائم المالية الأولية، بلغ الدخل المتحقق نهاية العام 2020 حوالي 497 مليون دينار ، مقارنة مع 556 مليون دينار لعام 2019 (-10.6%).

5.10.3. مؤشر ثقة المستهلك الأردني

- مؤشر «إيبسوس» لثقة المستهلك الأردني (JCSI) الربع الثاني، هو مسح وطني ربع سنوي يقيس مواقف المستهلكين حول الوضع الحالي والمستقبلي للاقتصاد المحلي، والوضع المالي الشخصي، وكذلك الثقة في القيام باستثمارات كبيرة والقدرة على الادخار.
- وصل مؤشر ثقة المستهلك الأردني لشركة إبسوس إلى أدنى مستوياته في الربع الثاني من عام 2020، ويأتي إنعاش الاقتصاد وحماية سبل العيش على رأس قائمة أولويات الأردنيين فيما يتعلق باحتواء انحسار الجائحة.

4. إجراءات الاحتواء التي تبنتها الحكومة الأردنية (صندوق النقد الدولي- مؤشر تعقب السياسات)

في بداية انتشار الجائحة عالميا، نفذ الأردن مجموعة من الإجراءات لمحاولة الحد من انتشار الفيروس. وشملت التدابير المبكرة ما يلي:

- تعليق جميع الرحلات الدولية،
- فرض حظر تجول صارم وقيود على الحركة،

- وإغلاق المؤسسات والمدارس والجامعات.

ومع بقاء عدد حالات العدوى منخفضة، تم تخفيف القيود تدريجياً خلال الصيف. وبالتوازي مع ذلك، أطلقت الحكومة حملة تواصل وتوعية عامة لاطلاع الجمهور على مرافق الفحص والعلاج، وفرضت تدابير للتباعد الاجتماعي واستخدام الكمامات.

بحلول فصل الخريف، أدى الارتفاع الحاد في حالات COVID-19 بالحكومة إلى فرض إغلاقات محلية.

وفي أوائل أكتوبر، أعادت الحكومة فرض الإغلاق على مستوى البلاد ليوم الجمعة حتى نهاية عام 2020، وأغلقت المدارس والجامعات حتى نهاية الفصل الدراسي.

1.4. الإنهاء التدريجي لحظر التجول (إعادة فتح الاقتصاد)

- استمرت مرحلة إعادة فتح الاقتصاد خلال شهر أبريل من عام 2020، مع استئناف العمل جزئياً في قطاعات مختارة، فضلاً عن معظم الأنشطة التجارية في 30 أبريل.
- في 4 مايو 2020، رفع الأردن معظم إجراءات الإغلاق وسمح لمعظم القطاعات الاقتصادية بالعمل وفق إرشادات سلامة صارمة.
- في أواخر مايو 2020، سمحت الحكومة للشركات في القطاعات الأكثر تضررًا بخفض رواتب الموظفين لمايو ويونيو بنسبة 30%.
- أعلنت الحكومة عن استئناف التنقل بين المحافظات، وتقليص ساعات حظر التجول الليلي، والسماح بإعادة فتح الفنادق والمقاهي، إلى جانب الأحداث الرياضية بدون جمهور اعتبارًا من 6 حزيران يونيو. تبقى الجامعات والمدارس مغلقة وحظر التجول قائمًا في الليل.
- في 15 يوليو، أعلنت وزارة التربية والتعليم إعادة فتح المدارس في 1 أيلول سبتمبر للعام الدراسي الجديد.

- طوّرت وزارة الصحة وشركات محلية تطبيق "أمان"، الذي ينبه المستخدمين عند مخالطتهم بشخص مصاب بفيروس كوفيد-19.
- كما بدأت الحكومة في تنظيم عودة الأردنيين الذين كانوا في الخارج في بداية الأزمة ولم يتمكنوا.
- في 13 أغسطس/آب، أغلق الأردن حدوده مع سوريا بسبب مخاوف من انتشار الفيروس عقب تصاعد حالات الإصابة الجديدة.
- بعد الارتفاع الأخير في حالات COVID-19، أعادت الحكومة حظر التجول أيام الجمعة بدءاً من 27 آب أغسطس في عمان والزرقاء.
- في 8 سبتمبر، أعاد الأردن فتح المطارات للرحلات التجارية المنتظمة مع إجراءات مشددة لاحتواء الحائجة. سيتمكن المسافرون من البلدان المدرجة في القائمة الخضراء (الدول ذات الحالات المنخفضة من COVID-19) من دخول الأردن إذا تمكنوا من إثبات أنهم أقاموا لمدة 14 يومًا على الأقل في البلد الأصلي، وتقديم اختبار PCR سلبي تم إجراؤه قبل أقل من 72 ساعة من المغادرة وإجراء اختبار آخر في المطار في الأردن. سيحتاج الركاب من البلدان الأخرى إلى الحجر الصحي لمدة 7 أيام وإجراء اختبار PCR آخر في نهاية الحجر الصحي.
- أصدرت الحكومة أمر الدفاع رقم 16 في منتصف أيلول سبتمبر، والذي أدخل تدابير جديدة مصممة لاحتواء الحائجة (على سبيل المثال: قيود على التجمعات الاجتماعية) ويتضمن عقوبات صارمة على الأشخاص والشركات التي لا تمتثل لتدابير السلامة الصحية (بما في ذلك غرامات، وإغلاق منشئات، وسجن محتمل).
- في 6 أكتوبر، أعلنت الحكومة أنه سيتم فرض إغلاق كامل على جميع المحافظات في جميع أيام الجمعة والسبت القادمة حتى إشعار آخر.
- في 20 أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت الحكومة المشكّلة حديثاً ما يلي:

- سيتم تطبيق عمليات إغلاق كاملة على جميع المحافظات أيام الجمعة فقط،
- فرض حظر تجول يومي من 11 مساءً إلى 6 صباحًا للمواطنين ومن 10 مساءً إلى 6 صباحًا للشركات في جميع أنحاء البلاد.
- كما تم إغلاق المدارس والجامعات وإعادة التعليم عن بعد حتى نهاية الفصل الدراسي الأول.

- في 22 أكتوبر / تشرين الأول، أصدرت الحكومة أمري الدفاع 19 و20 اللذين يسمحان بصلاة الجمعة مع إدخال إرشادات صارمة للسلامة، وتقييد اعمال المطاعم بـ 50 بالمائة فقط من السعة مع ما لا يزيد عن ستة أشخاص لكل طاولة، وفرض غرامات على المؤسسات والأشخاص غير الملتزمين حسب قواعد أوامر الدفاع.
- أعلنت الحكومة أنه وبدءا من 11 نوفمبر، سيتم تنفيذ إغلاق شامل لمدة 4 أيام.
- في 3 نوفمبر/تشرين الثاني، أبرمت وزارة الصحة اتفاقية مع جمعية المستشفيات الخاصة لتخصيص ما لا يقل عن 1000 سرير و150 سريرًا لوحدة العناية المركزة لمرضى COVID-19 الذين ستحيلهم المستشفيات العامة إلى المستشفيات الخاصة.

2.4. استجابات السياسة المالية في الأردن

- في 18 مارس، أعلنت وزارة المالية عن مجموعة من التدابير لمواجهة الجائحة. شملت التدابير:
- إعفاء من ضريبة المبيعات على المطهرات، وأقنعة الوجه، والمعدات الطبية؛
- تخصيص 50% من عائدات تأمين الأمومة (16 مليون دينار- حوالي 23 مليون دولار أمريكي) للمساعدات المادية لكبار السن والمرضى.
- إدخال سقوف أسعار للمنتجات الأساسية؛

- تأجيل 70% من تحصيل الرسوم الجمركية المستحقة من شركات مختارة؛
- تخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي لمنشآت القطاع الخاص (من 21.75 % إلى 5.25%).
- في 31 مارس، أصدر رئيس مجلس الوزراء أمر الدفاع رقم 4 بإنشاء صندوق إغاثة لفيروس كورونا تحت اسم "همة وطن"، حيث يتم إيداع التبرعات المحلية والأجنبية فيه لدعم جهود المملكة للقضاء على فيروس COVID-19.
- خصّصت الحكومة إنفاقًا إضافيًا (50 مليون دينار) لشراء المعدات واللوازم الصحية، وتأجير الفنادق للحجر الصحي، والتكاليف الأمنية الإضافية المتعلقة بفيروس كورونا.
- كما أقامت برنامج تحويل نقدي مؤقت للعاطلين والعاملين لحسابهم الخاص (81 مليون دينار).
- في 15 يونيو أعلن رئيس الوزراء إجراءات لدعم قطاع السياحة من خلال:
  - السماح لقطاع السياحة بدفع التزاماته الضريبية لعام 2019 على أقساط بدون غرامات.
  - تخفيض الضريبة العامة على المبيعات من 16% إلى 8% وضريبة الخدمة من 10 % إلى 5% للفنادق والمطاعم.
- أعلنت وزارة العمل عن خطة لإعادة الخدمة العسكرية لمدة عام واحد للمساعدة في احتواء بطالة الشباب في أعقاب الحائجة.
- في أكتوبر، وسّعت الحكومة برامج مؤقتة لحماية العمالة (التي تمولها مؤسسة الضمان الاجتماعي) لتشمل المطاعم والمقاهي.
- في 3 ديسمبر، أعلن رئيس الوزراء أن الحكومة ستساعد في تمويل القطاعات المتضرّرة بشدة لحماية ما يقرب من 180 ألف وظيفة في حوالي 20 ألف مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص.

3.4. استجابات السياسة النقدية في الأردن

- خفض البنك المركزي الأردني (CBJ) معظم أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في 3 مارس، وكذلك بمقدار 100 نقطة أساس في 16 آذار مارس.
- إضافة إلى ذلك، أعلن البنك المركزي عن حزمة تدابير تهدف إلى احتواء تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد وشملت الأمور التالية:
  - سمح البنك المركزي الأردني للبنوك بتأجيل سداد القروض من العملاء في القطاعات المتأثرة.
  - ضخ سيولة إضافية بقيمة 550 مليون دينار عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري على الودائع من 7% إلى 5% و500 مليون دينار عن طريق استبدال شهادات الإيداع (CDs) التي بحوزة البنوك.
  - توسيع التغطية القطاعية وخفض أسعار الفائدة على برنامج إعادة التمويل من 1.75 % إلى 1% في عمان ومن 1% إلى 0.5% في المحافظات الأخرى، مع زيادة مدة القرض وحدود الحجم.
  - خفض سعر الفائدة بمقدار 150 نقطة أساس، وضخ 8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي كسيولة، عن طريق: (1) تخفيض متطلبات الاحتياطي من 7% إلى 5 % (550 مليون دينار أردني للبنوك)؛ إجراء عمليات شراء مباشرة وإعادة شراء عكسي (1.1 مليار دينار أردني)؛ وتوسيع نطاق الدعم لخطط الإقراض المدعوم، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) (800 مليون دينار أردني).
  - في 22 تشرين الثاني (نوفمبر)، أعلن البنك المركزي الأردني (CBJ) عن تمديد فترة تجميد القروض للقطاعات الأكثر تضرراً من جائحة COVID-19 حتى نهاية يونيو، 2021.
  - تم إيقاف التداول في بورصة عمان من 16 آذار (مارس) 2020 إلى 10 أيار (مايو)، 2020.

4.4. الاستجابة الوطنية للحماية الاجتماعية (NSPR) في الأردن خلال COVID-19

- تشير مراجعة استجابات الأردن المختلفة لجائحة COVID-19 إلى أن التدابير المتخذة جاءت ضمن تعزيز برامج الحماية الاجتماعية، حيث تُظهر هذه الإجراءات كيف يمكن للدولة أن تستخدم بنجاح حالة الطوارئ كفرصة لتعزيز وتدعيم قطاع الحماية الاجتماعية.

Dignity (Social Assistance)				Opportunity (Decent Work & Social Security)			
Protective Measures During COVID				Protective Measures During COVID			
Financial assistance to new and old beneficiaries	In-kind assistance to new and old beneficiaries	Emergency cash assistance to Daily Wage Workers	Financial & in-kind assistance to refugees and vulnerable groups	Loans to small businesses	Suspending old-age insurance contributions	Labour protections & regulating remote work	Unemployment insurance (Musaned 1,2,3 & Tadamon 1,2 & Tamkeen 1,2)

- ذهب ما يقرب من 70% من مدفوعات صندوق "همة وطن" لتمويل برامج الحماية الاجتماعية، حيث تم دفع غالبية التمويل لقطاع المساعدة الاجتماعية (96.1 %)، وتم إنفاق 2.6% فقط على المساعدات العينية كما هو موضح في الشكل أدناه.

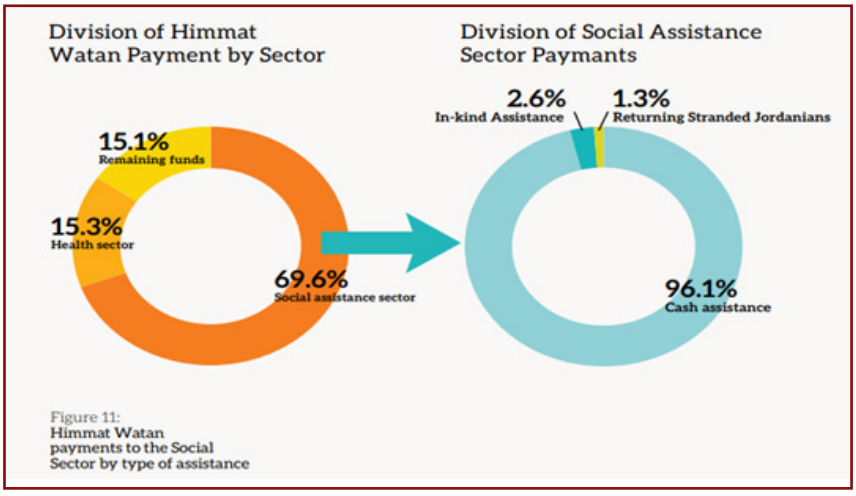

Figure 11:
Himmat Watan payments to the Social Sector by type of assistance

- وصل البرنامج الوطني للضمان الاجتماعي (NSPR) إلى حوالي 441،578 أسرة (حوالي 2،075،416 فردًا) بموازنة إجمالية تقريبية تبلغ 120 مليون دينار أردني من خلال برامج المساعدة النقدية الجديدة التي نفذها صندوق المعونة الوطني (NAF) وصندوق الزكاة طوال فترة الأزمة.

5. الأردن وصندوق النقد الدولي- الدعم المالي الدولي

- في 20 مايو 2020 وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على طلب الأردن للحصول على مساعدة مالية طارئة بموجب أداة التمويل السريع (RFI) بما يعادل حوالي 400 مليون دولار أمريكي (أداة التمويل السريع (RFI) هي أداة تم تصميمها لمساعدة البلدان على معالجة تأثير الجائحة)، لا توجد شروط للإصلاح، ولكن هناك متطلبات من حيث الشفافية للتأكد من أن استخدام تلك الأموال مخصص لمعالجة الرعاية الصحية والقضايا الاجتماعية المتعلقة بمكافحة الجائحة.

- تم تحديث البرنامج لدعم الإنفاق لاحتواء وعلاج COVID-19—إذا لزم الأمر، يمكن تكييفه بشكل أكبر مع الظروف المتغيرة لضمان دعم كافي للأشخاص. من المتوقع أن تغطي عملية الشراء بموجب طلب تمويل (RFI) جزءًا من احتياجات الأردن التمويلية الناشئة عن صدمة COVID-19.

- في 26 مارس، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي (IMF) على تمديد اتفاقية تسهيل الصندوق الممدد (EFF) بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي للأردن. لقد جاء برنامج تسهيل الصندوق الممدد لدعم أجندة الإصلاح التي صمّمتها الحكومة في الأردن وعرضتها في عام 2019 خلال مؤتمر لندن الماضي.

- **يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق عدد معين من الأهداف/المحاور على النحو التالي:**

  - **الركيزة الأولى** هي الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تقليص العجز تدريجياً، وكبح ديناميكية الديون، وكذلك تعزيز الاستقرار النقدي من خلال تعزيز احتياطيات البنك المركزي.

- **الركيزة الثانية** هي تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية للأردن من أجل خلق فرص عمل إضافية، من خلال تحسين بيئة الأعمال، وزيادة مستوى جاذبية مختلف قطاعات الأردن للمستثمرين، وكذلك خفض تكلفة الإنتاج، وخفض تكلفة العمل، وكذلك تقليل تكلفة الطاقة، ولهذا السبب كان برنامج هيكلة الاصلاحات المالية، والهيكلية لشركة الكهرباء الوطنية (NEPCO)، وقطاع الطاقة ذات أولوية.
- **الركيزة الثالثة** وتهدف إلى تعزيز وتوسيع التغطية الاجتماعية لتوفير حماية اجتماعية إضافية وتحسين حماية العمالة وسوق العمل.

التقييمات العالمية للاقتصاد الأردني خلال الجائحة:

6. علاقة الأردن- صندوق النقد الدولي:

في 28 تشرين الأول (أكتوبر) أجرى صندوق النقد الدولي (عن بُعد) أول مراجعة بموجب تسهيل الصندوق الممدد الذي تمت الموافقة عليه في مارس 2020، حيث جاءت النتائج الرئيسية وفقاً لما يلي:

- ساعدت تدابير الاحتواء والتحفيز في الوقت المناسب في إنقاذ الأرواح وسبل العيش خلال الموجة الأولى من COVID-19، ومع ذلك، لا تزال الآثار الصحية والاقتصادية للموجة الثانية من COVID-19 تتكشف، والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد بشكل واضح.
- ارتفعت معدلات البطالة، وانخفضت مقبوضات السياحة وحجم التحويلات المالية، وانخفضت إيرادات الحكومية، وعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة، فقد أظهرت الحكومة انضباطًا في السياسات المالية العامة، بما في ذلك إضفاء الطابع المؤسسي على الحملة ضد التهرب الضريبي وتعزيز الإدارة الضريبية؛ والحفاظ على الوصول إلى الأسواق الخارجية.

- لتحقيق المرونة المالية الكافية، يوفّر البرنامج آليات استيعاب الارتفاع المتوقع في حجم الإنفاق والمرتبط بـ COVID-19 والذي يهدف إلى حماية الفئات الأكثر ضعفاً. هناك قدر كبير من عدم اليقين حول التوقعات الاقتصادية: السيناريو الرئيس لصندوق النقد الدولي هو أن ينخفض الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3 في المائة في عام 2020، وزيادة بنسبة 2.5 في المائة في عام 2021، مما يعكس تعافياً تدريجياً مع انحسار الحائجة.

- تم تخفيف شروط الأهداف المالية لعام 2020 لدعم جهود الحكومة في حماية الأرواح والوظائف.

- أدّت جائحة COVID-19 إلى زيادة كبيرة في احتياجات الأردن التمويلية، وسيكون الدعم المالي القوي من المقرضين متعددي الأطراف أمرًا بالغ الأهمية في الفترة المقبلة، خاصة في حالة حدوث انكماش طويل الأجل.

- ضرورة توفير التمويل الميسّر من شركاء الأردن الدوليين، وبما يتماشى مع الالتزامات المالية الواجبة على الأردن، بما في ذلك دعم اللاجئين السوريين، لا يزال أمراً بالغ الأهمية.

- يقترح فريق صندوق النقد الدولي تقديم بعض مدفوعات (الدفعات المالية وفق البرنامج) صندوق النقد الدولي إلى عام 2021، حيث من المتوقع أن يصل إجمالي مدفوعات صندوق النقد الدولي، بما في ذلك المبلغ المسحوب بموجب برنامج التمويل السريع، خلال الفترة من 2020 – 2024 إلى 1.7 مليار دولار أمريكي.

7 COV-ID-19 على الشركات والموظفين في الأردن

في نيسان/أبريل 2020 أجرت منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع معهد «فافو» دراسة استقصائية على عينة من 1190 مؤسسة (أعمال منزلية، أعمال متناهية الصغر وصغيرة، بالإضافة إلى مؤسسات أكبر).

كانت النتائج الرئيسية كالتالي:

- أبلغت جميع المؤسسات التي شملتها الدراسة عن تحديات من حيث التدفق النقدي، وانخفاض العرض والطلب، وتعطّل سلاسل الإنتاج نتيجة لتدابير الاستجابة لـ COVID-19.
- أفادت 7% فقط من الشركات التي شملها الاستطلاع أنها تعمل كالمعتاد وقت إجراء المسح.
- 39% كانوا يعملون، ولكن إما مع تسريح موظفين بواقع (7%)، أو مع ساعات عمل منخفضة بواقع (16%)، أو مع كليهما (16%).
- 51% من الشركات التي شملتها الدراسة أغلقت مؤقتًا.
- أشارت 42% من المؤسسات إلى أنها ستتمكن من الاستمرار في دفع رواتب جميع العاملين في ظل الظروف القائمة لمدة تقل عن شهر واحد، و42% أخرى لمدة تقل عن ثلاثة أشهر.
- أشارت (55%) الشركات المتناهية الصغر والشركات الصغيرة و(44%) إلى أنها تفتقر إلى الوسائل اللازمة لمواصلة دفع الرواتب، بينما كانت الشركات المتوسطة (33%) والشركات الأكبر (23%) أكثر قدرة على دفع رواتب إضافية لمدة شهر.
- أشار حوالي ربع من الشركات (26%) إلى أنه في ظل الظروف السائدة وقت إجراء المسح ستكون قادرةً على الاستمرار في العمل لمدة تقلّ عن شهر، و30% ستكون قادرة على الاستمرار في العمل لمدة من 1 إلى 3 أشهر، و5% لمدة 4 إلى 6 أشهر، و13% فقط لأكثر من ستة أشهر.
-

- الغالبية العظمى من الموظفين الذين لم يتمكنوا من القدوم إلى العمل بسبب الإغلاق ما زالوا يتلقون مدفوعات كاملة أو جزئية من أصحاب العمل، وأفاد 71% من الموظفين أنهم غير قادرين على القدوم إلى العمل وما زالوا يتلقون مدفوعات كاملة، بينما 20% يتلقون مدفوعات جزئية.
- توقف ما يقرب عن 40% من المؤسسات التي شملتها الدراسة عن الدفع للضمان الاجتماعي نتيجة لأزمة COVID-19، مستفيدة من أمر الدفاع رقم 1. أوقفت حصة أكبر من الشركات الصغيرة المدفوعات مقارنة بالشركات الأكبر. في حين أن 45% من المؤسسات متناهية الصغر قد أوقفت مدفوعاتها، و34% فقط من الشركات التي لديها أكثر من 100 موظف قد فعلت ذلك ايضا.
- بقي أكثر من نصف المستطلعين (52%) واثقين من قدرتهم على تجاوز الأزمة واستئناف الربحية، بينما لم يكن 20% واثقين من مرونتهم الاقتصادية ومدى قدرتهم على تجاوز ذلك.
- 25% فقط من الشركات لديها خطة لاستمرارية الأعمال.
- فيما يتعلق بالتدابير المتخذة للحد من انتشار COVID-19 في مكان العمل، أفادت أكثر من 72% من الشركات التي شملها الاستطلاع أنها قامت بنشر معدات واقية، بما في ذلك الأقنعة والقفازات للموظفين، و55% عزّزت جهود التنظيف والتعقيم عبر المرافق في وقت المسح، في حين أن 23% من الشركات المتناهية الصغر لم تتخذ أية إجراءات بعد.
- يعتبر 53% من الشركات أن الدعم المالي المباشر هو الدعم الأساسي الضروري للتعامل مع الوضع في هذه المرحلة، حيث أشار 60% من الشركات المتناهية الصغر و43% من الشركات التي تضمّ أكثر من 100 عامل إلى الحاجة لمثل هذا الدعم.
- عبّر العديد من أصحاب الأعمال عن وجهة نظر واضحة حول نوع الدعم المطلوب، مثل دعم الأجور، والدعم المالي المباشر، والحصول على الائتمان، وسياسات خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، ورسوم الترخيص وتصاريح العمل، وسنّ أنظمة وقوانين مثل قانون الإعسار.

- تركّز الإجراءات الحكومية حالياً بشكل كبير على الشركات الصغيرة والمتوسطة الرسمية. إذ ينبغي النظر في الإجراءات المستهدفة للشركات المتناهية الصغر والمنزلية، حيث يمكن أن تشمل مساعدة الشركات على خفض تكاليفها الثابتة، بما في ذلك تكاليف التشغيل الثابتة مثل الإيجار والمرافق والنفقات العامة الأخرى وخدمة الديون ومدفوعات الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي وأجور الموظفين الأساسيين. هناك خيارات مختلفة لدعم المؤسسات لتغطية تكاليفها الثابتة، بما في ذلك الإعفاء من المدفوعات المستحقة أو تقديم المنح أو إتاحة الائتمان.
- يسلّط التقرير الضوء على أن الإجراءات الحكومية يجب أن تركز على مساعدة وتحفيز الشركات على "إعادة البناء بشكل أفضل". يجب أن يشمل ذلك دعم الاستعداد للأعمال، ومواءمة نماذج الأعمال نحو ممارسات أكثر شمولاً واستدامة، وتسريع التحول الرقمي حتى تتمكن الشركات من التطور مع السوق، وتبقى قادرة على المنافسة ولديها مرونة أكبر في مواجهة الأزمات المستقبلية.

8. البنك الدولي- آخر تطورات الوضع الاقتصادي للأردن، أكتوبر 2020

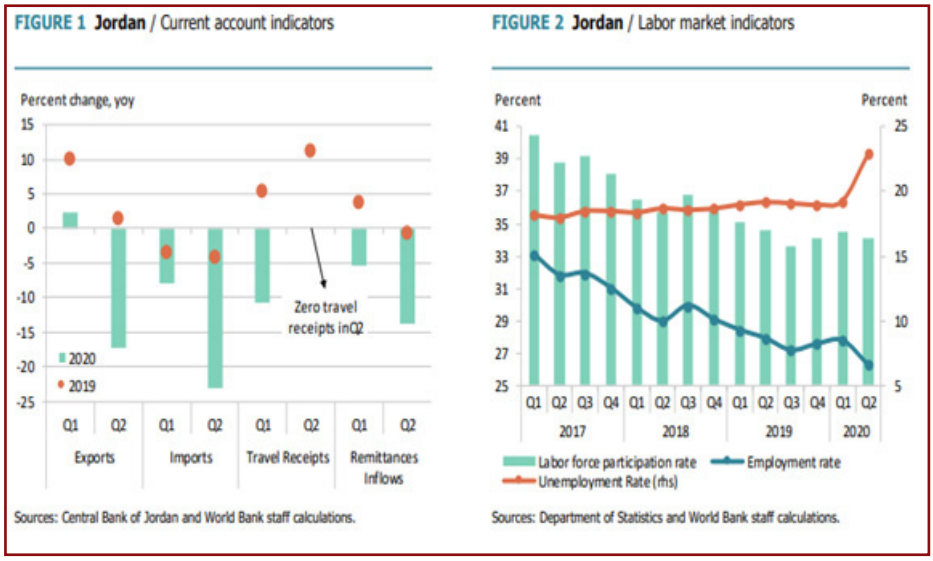

- يبدو أن العجز المالي للحكومة المركزية آخذ في التوسع، حيث اتسع عجز المالية العامة الإجمالي (باستثناء المنح) للحكومة المركزية خلال 5 أشهر من 2020 إلى 4.0 في المائة من إجمالي الناتج المحلي السنوي المتوقع مع انخفاض الإيرادات المحلية بنسبة 26.2 في المائة على أساس سنوي نتيجة لإغلاق وتأجيل مدفوعات الضرائب، وفي جانب الإنفاق، فقد سجل الإنفاق المتكرر / الجاري انخفاضًا اسميًا بنسبة 1.2 في المائة على أساس سنوي، بينما وصلت النفقات الرأسمالية إلى مستويات منخفضة وغير مسبوقة.

- في عام 2019، بلغ معدل الفقر وطنياً 15.7%. في نفس الوقت، تعكس مؤشرات سوق العمل الأردني للربع الثاني من عام 2020 الاضطرابات الكبيرة لجائحة COVID-19 فيها (سوق العمل).

- خلال الربع الثاني من عام 2020، بلغ معدل التوظيف 26.3%، منخفضًا بمقدار 1.5% نقطة على أساس سنوي. وفي الوقت نفسه، ارتفع معدل البطالة في الربع الثاني من عام 2020 إلى 23.0% بزيادة 3.8 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثاني من عام 2019.

- يبدو أن الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا)، وخاصة الشابات، تأثروا بشدة بالأزمة. خلال نفس الوقت، انخفض معدل المشاركة الاقتصادية بنسبة 0.4 في المائة على أساس سنوي، مما يشير إلى زيادة نسب الإحباط من المشاركة في سوق العمل.

- من المتوقع أن يؤدي الانخفاض في دخل الأسرة من العمالة والتحويلات بسبب الصدمة الاقتصادية لـ COVID-19 إلى زيادة الفقر على المدى القريب بنسبة 11%، فعلى الرغم من أن استجابة الحكومة للطوارئ من خلال التحويلات النقدية والتوسع المستمر في شبكة الأمان الاجتماعي يمكن أن تساعد مثل هذه الاجراءات الحكومية في تخفيف توقعات معدلات الفقر بحوالي ثلث تلك الزيادة.

- مع رفع قيود الإغلاق وتعافي التوظيف، من المتوقع أن ينخفض الفقر، لكن العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة تخضع لعدم اليقين بشأن مسار التعافي الاقتصادي الذي قد يواجه موجات لاحقة مستقبلاً.
- من المتوقع أن يكون تعافي الأسر متفاوتًا، فمن المرجح أن يشهد العمال في القطاع الخاص غير الرسمي وأولئك الذين يعملون في قطاعات الخدمات كثيفة العمالة مثل البناء والنقل والضيافة انخفاضًا في الدخل لفترة أطول.

	2017	2018	2019	2020 e	2021 f	2022 f
Real GDP growth, at constant market prices	2.1	1.9	2.0	-5.5	3.8	2.2
Private Consumption	6.6	0.6	0.4	-5.6	2.6	1.4
Government Consumption	3.4	4.0	4.4	5.0	3.3	1.7
Gross Fixed Capital Investment	7.4	0.4	3.7	-6.4	4.6	4.0
Exports, Goods and Services	5.0	0.6	12.4	-28.8	6.4	2.9
Imports, Goods and Services	9.5	-0.8	7.6	-18.1	3.1	1.6
Real GDP growth, at constant factor prices	2.2	2.0	2.2	-5.0	3.4	2.0
Agriculture	4.8	3.2	2.6	3.0	0.2	0.1
Industry	1.7	1.2	1.4	-11.3	4.7	2.2
Services	2.2	2.3	2.4	-3.0	3.2	2.0
Inflation (Consumer Price Index)	3.3	4.5	0.8	-0.1	2.1	2.3
Current Account Balance (% of GDP)	-10.6	-6.9	-2.3	-7.5	-6.4	-5.2
Net Foreign Direct Investment (% of GDP)	4.9	2.2	1.8	0.4	2.4	2.6
Fiscal Balance (% of GDP)[a]	-2.2	-3.3	-4.6	-8.2	-5.6	-4.9
Debt (% of GDP)[b]	92.8	92.9	97.4	113.5	114.1	115.2
Primary Balance (% of GDP)[a]	0.7	0.0	-1.1	-4.1	-1.5	-0.8

Source: World Bank, Poverty & Equity and Macroeconomics, Trade & Investment Global Practices.
Notes: e = estimate. f = forecast.

(a) Central Gov. fiscal balance incl. grants, use of cash and unidentified fiscal measures as per IMF-EFF of 1.5% of GDP in 2021and 2.2% of GDP in 2022.

(b) Government and guaranteed gross debt including debt holdings by SSIF. Includes WAJ estimated borrowing for 2020-2022. Includes legacy arrears in 2019.

مخاطر حدوث ندبات اقتصادية في الأردن (Economic Scarring) :

1) انخفاض في حجم الاستثمار لدى القطاع الخاص، مما يؤدي إلى قدم المخزون الرأسمالي الحالي (عدم قدرة القطاع الخاص على الاستثمار في تحديث المعدات الرأسمالية).
2) ارتفاع في معدلات البطالة لمدد طويلة الأجل، وحدوث حالة تدني معدلات التوظيف في سوق العمل.
3) تردّي إيرادات قطاع الأعمال وظهور حالات إفلاس عديدة بما في ذلك العديد من الأعمال التجارية المجدية اقتصادياً، والتي كانت تتمتع بأوضاع مالية جيدة.
4) تراجع في قدرة النظام المالي المصرفي على الإقراض.

9. تحديات الأردن الاقتصادية المتزايدة وقت انتشار فيروس كورونا

معهد الشرق الأوسط—27 آب 2020

توقف النشاط التجاري:

- تراجع قطاع السفر والسياحة بشكل كبير بسبب القيود التي يفرضها الأردن على السياحة وتضاؤل الرغبة العالمية للسفر والتي من المرجح أن تستمر خلال عام 2021 بالكامل.
- كان قطاع السياحة الأردني، الذي حقق إيرادات بلغت 5.8 مليار دولار في عام 2019، قطاعًا بالغ الأهمية لتعزيز الدخل الوطني والمساهمة في النمو الاقتصادي.
- وضع الأردن خطط لإعادة فتح البلاد أمام السياح من مجموعة محدودة من البلدان المعتمدة مسبقًا مع انخفاض أعداد حالات الإصابة بفيروس COV-ID-19 في 5 أغسطس—لم يسمح للسائحين بدخول البلاد منذ مارس 2020، لكن تم التراجع عن الخطة في اللحظة الأخيرة، خاصة مع مخاوف بشأن استيراد المزيد من حالات COVID-19، وعليه من غير المرجح أن يتعافى قطاع السياحة لحين اكتشاف اللقاح وإنتاجه بكميات كبيرة وتوزيعه على مستوى العالم.

- سيعاني الاقتصاد الأردني أيضًا من خسارة في التحويلات المالية، التي بلغت قيمتها 3.7 مليار دولار في عام 2018، حيث أشار منتدى الاستراتيجيات الأردني، أنه في عام 2014 بلغ عدد المغتربين الأردنيين ما يقارب 786 ألف أردني وساهمت تحويلاتهم المالية بنحو 8% من الناتج المحلي الإجمالي للأردن.
- قدّر البنك الدولي أن التحويلات المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) ستنخفض بنسبة 19.6% في عام 2020. وسيشهد الأردنيون تحويلات أقل من أفراد عائلاتهم، خاصة ممن يعملون في دول الخليج العربي، بسبب فقدانهم لوظائفهم أو أنهم يواجهون انخفاض في أجورهم المعتادة.
- مع خسارة الأسر للدخل، سينخفض إنفاق المستهلكين المحليين، ومن المرجح أن تحتاج الشركات في الأردن إلى خفض تكاليفها، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الاستثمار.
- من المرجح أن ينخفض الاستثمار الأجنبي خلال الأشهر المقبلة، حيث من المتوقع أن تبقى الشركات العالمية مترددة بالاستثمار في الأردن وسط استمرار حالة عدم اليقين بشأن مسار الحائجة.

التحديات السّيادية

- من أجل مكافحة جائحة COVID-19 بشكل فعال ومواصلة تمويل الحكومة، لجأ الأردن بشكل كبير إلى الاقتراض.
- أصدرت وزارة المالية في الأول من تموز (يوليو) سندات يوروبوند مزدوجة- سندات يوروبوند، مدتها خمس سنوات، بقيمة 500 مليون دولار، بعد أن أصدرت سندات يوروبوند بقيمة 1.25 مليار دولار، مدتها 10 سنوات، جاء ذلك بعد أن قدم صندوق النقد الدولي (IMF) قرضًا طارئًا بقيمة 400 مليون دولار في أيار (مايو)، ووافق على تقديم برنامج قرض مدته أربع سنوات بقيمة 1.3 مليار دولار في آذار (مارس).

- من المرجح أن تدفع القروض الجديدة نسبة "الدين الحكومي-إلى- الناتج المحلي الاجمالي" إلى ما يزيد عن 110%، مقابل 96% (في ديسمبر 2019) ، مما يعني أن الأردن سيحتاج إلى تخصيص جزء أكبر من موازنته لخدمة الدين العام بدلاً من الاستثمار في اقتصاد المعرفة ومشاريع البنية التحتية، والخدمات العامة.
- ستسمح إصدارات الديون الجديدة وبرامج القروض للحكومة بمواصلة تقديم الإعانات للعاطلين عن العمل ودعم السلع الأساسية خلال العام المقبل.
- ومع ذلك، فمن المرجح أن يُجبر الدين الخارجي للأردن الحكومة في السنوات القادمة على اتخاذ تدابير تقشفية لا تحظى بشعبية كبيرة لدى العامّة، لأنها غالبًا ما تقلل من برامج الرعاية الاجتماعية.

التدهور الاقتصادي يساهم في عدم الاستقرار

- معدل غلاء المعيشة في الأردن يعدُّ من بين أعلى المعدلات في الشرق الأوسط.
- في السنوات المقبلة، وبينما يعاني الاقتصاد الأردني من أضرار COVID-19 ويتعرض لضغوط متزايدة لإدخال تدابير تقشفية جديدة وتخفيض مخصصات شبكة الأمان الاجتماعي المالية، من المتوقع أن يكون هناك استياء شعبي متزايد.
- على الرغم من أن الأردن لديه برلمان منتخب ديمقراطياً، إلا أنه يُعتقد على نطاق واسع، أن السلطة السياسية الحقيقية منوطة بالملك، وأن السلطة التنفيذية مُعينة من قبل الملك، مما سيزيد من حجم المظاهرات الشعبية للضغط على هذه السلطات.
- السلطات لديها وسائل قليلة تحت تصرفها لتخفيف المخاوف الاقتصادية، حيث لا يستطيع الأردن بمفرده أن يتجاوز التحديات الاقتصادية من دون مساندة ودعم دولي وإقليمي خصوصاً من دول الخليج العربي، بسبب قلة الموارد الطبيعية ومحدودية الموارد المالية أيضاً.

- من المتوقع أن تستمر الحكومة في إحباط أية إضرابات شعبية التي تنتقد أداء الحكومة مثل نقابة المعلمين الأردنيين والإخوان المسلمين، واعتقال النقاد البارزين، لكنها لن تعالج المظالم أو تسكت الاضطرابات بشكل جوهري.
- لفترة طويلة وحالة من الهدوء النسبي، سيجد الأردن نفسه في المستقبل في ظل تحديات متزايدة من الصعب معالجتها، لا سيما أن المنطقة تدخل مرحلة أخرى من الاضطرابات: لبنان يمر الآن بانهيار سياسي واجتماعي واقتصادي. سوريا لا تزال معزولة وفي حالة حرب، العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية في الضفة الغربية متصدعة أكثر من المعتاد، والحكومة العراقية لا تستطيع أن تمارس سيطرتها على البيئة الأمنية في عاصمتها وأموالها آخذة في التضاؤل.
- تشكل هذه الخلفية الإقليمية تحديات فريدة للأردن: سيحتاج الأردن إلى مواصلة تقديم المساعدة للاجئين السوريين، وستظل التجارة مع دول الجيران صعبة، ومن المرجح أن تؤدي المشاكل المتزايدة في المنطقة إلى تغيير مسار المساعدات الأجنبية الى الأردن.
- الأساليب السابقة لتخفيف التوترات في الأردن لن تكون كافيةً، خاصة وأنه تم إقالة رؤساء وزراء رداً على الاحتجاجات الشعبية ست مرات منذ عام 2011 إلى يومنا هذا، لكن يُنظر إلى ذلك الإجراء بشكل متزايد على أنه غير فعال.

ماذا يحمل المستقبل؟

- يدخل الأردن عصراً جديداً من القلق، حيث سيضطر بسبب ظروفه إلى اتخاذ خيارات استراتيجية ذات تداعيات بعيدة المدى.
- بينما تسعى الحكومة إلى الحفاظ على نسختها الخاصة من سياسة «حسن الجوار» للحفاظ على الروابط الاقتصادية المفيدة مع الدول المجاورة، فإنها ستسعى أيضًا إلى تعميق علاقتها مع الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.
- من المحتمل أن يكون جلياً في ردة فعل الأردن الصامت على اتفاقية التطبيع الإماراتية مع إسرائيل، وهي صفقة تقوّض مبادرة السلام العربية، وتزيل مصدر نفوذ للدول العربية التي تدفع باتجاه التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل وفلسطين.

- بدأ الأردن بالفعل في تنفيذ هذه الاستراتيجية، حيث قدم المعدات العسكرية للجيش الوطني الليبي المدعوم من الإمارات، واتخاذ إجراءات لتقويض جماعة الإخوان المسلمين بما يتماشى مع الموقف الإماراتي المناهض للإسلام السياسي.
- في المستقبل، سيدعم الأردن بقوة صعود محمد بن سلمان لتولي سدة العرش السعودي، وسيواصل دعم الإمارات في الأماكن التي تتنافس فيها مع تركيا التي تدعم الإسلام السياسي في المنطقة، ومع ذلك، سيتجنب الأردن الانضمام إلى حملة الحصار والعزل ضد قطر، حيث تسعى المملكة إلى تعزيز علاقتها بالدولة الغنية بالغاز الطبيعي، لزيادة العلاقات التجارية والمساعدات والاستثمارية.
- سيمتنع الأردن عن انتقاد القيادة الإقليمية للولايات المتحدة - وهو الأمر الذي نجح في فعله ببراعة في الوقت الذي وصلت فيه مساعي إسرائيل لضم أجزاء من الضفة الغربية إلى ذروتها في يونيو 2020- من أجل تأمين المزيد من اتفاقيات المساعدات ولحث الولايات المتحدة على تنفيذ التزاماتها.
- في عام 2018، اتفقت واشنطن وعمان على مذكرة تفاهم غير ملزمة، تقدم بموجبها الأولى 6.375 مليار دولار من المساعدات الأجنبية على مدى خمس سنوات لعمان.
- ستسعى عمان إلى الاستفادة من هذه العلاقات عبر المزيد من المساعدات الخارجية واتفاقيات القروض الميسرة في محاولة لخفض الدين الحكومي وتجنب تدابير التقشف المزعزعة للاستقرار خلال السنوات القادمة.
- ومع ذلك، ستواصل الحكومة في تنفيذ السياسات الاقتصادية لتقييد مفهوم «الدولة الرعوية»، مثل تقليص رواتب القطاع العام من خلال الحد من التعيينات الجديدة وخفض دعم الكهرباء للأسر الأردنية.
- ستحتاج السلطات الأردنية إلى المضي بحذر في هذه التغييرات وتنفيذ الإصلاحات التي لا تقوض بشكل كبير الدعم الحكومي الموجه لسكان الضفة الشرقية (شرق الأردن)، الذين يتلقون نسبة عالية بشكل غير متناسب من وظائف ومزايا القطاع العام.
- ما يبقى مؤكدًا، هو أن الأردن سيسعى إلى تمرير إصلاحات اقتصادية، وتجاوز ما قد يكون عامًا صعبًا على الأرجح.

10. المؤشر العالمي للفجوة الجندرية بين الجنسين 2020

وفقًا لـ "مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين 2020"، يحتل الأردن المرتبة 138 من بين 153 دولة على مستوى العالم في المساواة بين الجنسين، حيث يحتل المرتبة 145 في مشاركة المرأة الاقتصادية والفرص، والمرتبة 81 في التحصيل العلمي، والمرتبة 103 في الصحة والاستمرارية.

Global Gender Gap Index	2006 score		2020 score	
	93	0.611	138	0.623
Economic participation and opportunity	105	0.442	145	0.408
Educational attainment	70	0.979	81	0.991
Health and survival	62	0.975	103	0.971
Political empowerment	100	0.048	113	0.121

Middle East and North Africa

Country	Rank		Score
	Regional	Global	
Israel	1	64	0.718
United Arab Emirates	2	120	0.655
Kuwait	3	122	0.650
Tunisia	4	124	0.644
Turkey	5	130	0.635
Algeria	6	132	0.634
Bahrain	7	133	0.629
Egypt	8	134	0.629
Qatar	9	135	0.629
Jordan	10	138	0.623
Mauritania	11	141	0.614
Morocco	12	143	0.605
Oman	13	144	0.602
Lebanon	14	145	0.599
Saudi Arabia	15	146	0.599
Iran, Islamic Rep.	16	148	0.584
Syria	17	150	0.567
Iraq	18	152	0.530
Yemen	19	153	0.494

معدلات البطالة في الأردن/ الربع الثالث من عام 2020:

- أفادت دائرة الإحصاءات العامة أن معدل البطالة بلغ خلال الربع الثالث من عام 2020 (23.9%) بارتفاع مقداره 4.8 نقطة عن الربع الثالث من عام 2019.
- وبلغ معدل البطالة للذكور خلال الربع الثالث من عام 2020 (21.2%) مقابل (33.6%) للإناث، ويتضح أنّ معدل البطالة قد ارتفع للذكور بمقدار4.1 نقطة مئوية وارتفع للإناث بمقدار 6.1 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثالث من عام 2019.

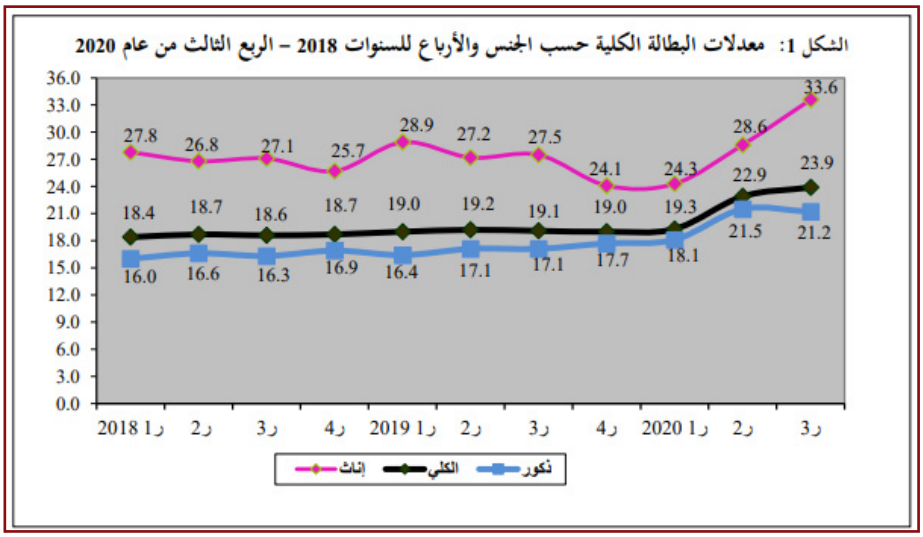

11. البنك الدولي – كانون الثاني (يناير) 2021 «الآفاق الاقتصادية العالمية» (توقّعات النمو الجديدة)

- من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 4% في عام 2021، بافتراض انتشار لقاح COVID-19 الأولي على نطاق واسع على مدار العام. ومع ذلك، من المرجح أن يكون التعافي الاقتصادي ضعيفًا، ما لم يتحرك صانعو السياسات بشكل حاسم لإنهاء الجائحة وتنفيذ إصلاحات تعزز الاستثمار.

- لا تزال الآفاق على المدى القريب غير مؤكدة إلى حدّ كبير، ولا تزال نتائج النمو المختلفة ممكنة. إن سيناريو الاتجاه السالب والذي تستمر فيه الإصابات في الارتفاع ويتأخر طرح اللقاح قد يحد من توسع الاقتصاد العالمي إلى 1.6% في عام 2021. وفي الوقت نفسه، في سيناريو الاتجاه الإيجابي ومع السيطرة الناجحة على الحائجة، وعملية تطعيم أسرع، يمكن أن يتسارع نمو الاقتصاد العالمي ليقترب من 5%.
- في سيناريو الاتجاه المتشائم، تتقوّض آفاق النمو بسبب تصاعد حدة الفيروس على مستوى العالم، وتأخر نشر اللقاحات، وتدهور ظروف التمويل العالمية، وضعف ثقة الأعمال والمستهلكين، وانخفاض أسعار النفط. إذا حدث هذا، فسيكون النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2021 قريبًا من الصفر مع تعرض مصدري النفط لانكماش لمدة أربع سنوات متتالية، وستكون أكبر انخفاضات في النمو بين دول مصدري النفط في البحرين والعراق وسلطنة عمان.
- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من المتوقع أن يتعافى النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 2.1% في العام 2020.
- يمكن أن يتأثر مستوردو النفط (الدول المستوردة للنفط) بشكل غير مباشر بالتراجع المتجدد في أسعار النفط من خلال انخفاض التحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في الوقت نفسه، من شأن ذلك أن يضع مزيدًا من الضغط على أعباء الديون الحكومية المرتفعة بالفعل في بعض البلدان (مصر، والأردن، وتونس).
- ستبقى التوترات السياسية المحلية والتوترات الجيوسياسية تشكل خطرًا على النمو وتقوض التكامل التجاري الأكبر (البنك الدولي 2020). لقد خفت حدة التوترات الجيوسياسية في بعض النواحي، بما في ذلك تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، لكن في المقابل تواصل التوترات بين جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة والتي هي مرشحة بالتصاعد.
- عدم اليقين السياسي مرتفع في العديد من اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (لبنان، تونس، اليمن). إذ تمثل اتفاقيات وقف إطلاق النار في ليبيا واليمن فرصة لزيادة تحسين الأمن في المنطقة وتقليل ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي محليًا.

12. السيناريوهات الاقتصادية المحتملة في الأردن للتعافي من فيروس كورونا

تحسب السيناريوهات المتعدّدة مدى تأثر الناتج المحلي الإجمالي لانتشار الفيروس وحجم وفعالية استجابات الحكومات له في مجال الصحة العامة والسياسات الاقتصادية المتبعة.

إن الهدف الرئيسي من هذه السيناريوهات يتمثل بقياس مدى انتشار الفيروس وفعالية استجابة سياسة الصحة العامة ضد تأثير الجائحة على مختلف القطاعات الاقتصادية ومدى الاستجابة الاقتصادية لذلك (أفضل استجابة مقابل أسوأ استجابة).

1.12. منهجية السيناريوهات المحتملة في الأردن

- تم دراسة مجموعة من النماذج الاحصائية مثل نموذج تصحيح الخطأ الموجه Vector Error Correction Model -(VECM) والذي يعتمد تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ على اختبار جوهانسون (Johansen) من خلال إضافة مقدار الخطأ في التوازن إلى معادلات النموذج أو ما يسمى حدّ تصحيح الخطأ (term error Correction) من أجل تجنب توصيف النموذج، ومن ثم يستخدم هذا التقدير باعتباره وسيلة لتعديل سلوك المتغيرات كافة في المدى القصير، مع سلوكهم في المدى الطويل، بحيث يتم حساب قيم الأخطاء (e) بين القيم المقدرة، والقيم الفعلية للمتغير التابع في نموذج التكامل، ومن ثم يتم إعادة تقدير النموذج من خلال إضافة الفرق الأول (first difference) كونه متغيراً مستقلاً جديدا. ويشترط تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه أن يكون بين المتغيرات تكامل مشترك.
- وبعد الدراسة والتقييم، تم اعتماد منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا Fully Modified Least Squares - (FMOLS) ، حيث تتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعاملات، اذ تعمل هذه الطريقة على اختيار قيم المعاملات المقدرة من بعض القيم الزائفة باستعمال طريقة التقدير الأولى (OLS) والهدف من استعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في التقدير، وتتلائم هذه الطريقة وتقدم نتائج أحسن خاصة مع العينات الكبيرة، إلا أن هذه الطريقة في عمليات التقدير تتطلب تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

- حيث تستخدم المنهجية نموذجًا قياسيًا يتضمن أثر النمو الاقتصادي على العديد من المتغيرات الاقتصادية، من خلال طريقة تحليل السلاسل الزمنية، وتم حساب الفترة الزمنية (1984) حتى (2019) والقيمة التقديرية للعام الماضي (2020).
- ومن أجل بناء سيناريوهات (2021)، تم تقدير موعد عودة الاقتصاد الأردني إلى نقطة الإنتاج من حيث القيمة بالدينار الأردني التي تم تحقيقها في العام (2019)—سنة أساس.
- وبناءً على ما سبق ، تم وصف العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية التي تم تحديدها من خلال المعادلة رقم (1) كالتالي:

$$GDPt = f\ (CE, DRt, TBt, Tt\ UNt,)$$

- بما أن المعادلة غير خطية، فقد تم تحويل متغيرات النموذج المستخدم إلى شكل لوغاريتمي، كما هو موضح في المعادلة رقم (2):

$$\mathbf{LGDPt = 0 + \beta 1\ LCEt + \beta 2\ LDRt + \beta 3\ LTBt + 4\ LTt + \beta 5\ LUNt + \varepsilon t\ (2)}$$

حيث:

2t_GDP: معدل النمو الاقتصادي.

[t_ [CE: النفقات الجارية الحكومية.

[t_ [DR: الإيرادات المحلية.

[t_ [TB: الميزان التجاري.

[t_ [T: مقبوضات السفر—ميزان المدفوعات.

[t_ [UN: معدل البطالة.

ε_t: حد الخطأ العشوائي.

1) «متى يتوفر لقاح COVID-19؟" "هل يرغب الأردنيون في التطعيم ومتى (**على الفور/ لاحقًا بعد الاختبار؟**»

2) «هل سيتم تطعيم الدول المجاورة ومتى؟»، «هل سيتم تطعيم شركائنا في التجارة والسفر ومتى؟» (**إطار زمني مماثل للأردن/تأخر زمني**).

3) «هل سنتمكن من زيادة الحيز المالي؟»، «هل ستوفر المنظمات الدولية والدول المانحة المزيد من الأموال؟»، «هل يمكننا إعادة التفاوض بشأن ديوننا؟- **قيود الميزانية 2021 – 2025.**

4) «هل سينمو الاقتصاد (**درجة التعافي**)؟»، «هل ستنتعش السياحة (وعائدات السياحة) وغيرها من القطاعات الأكثر تأثرًا؟».

5) «هل يمكننا إلغاء الدعم الحكومي للشركات، والعاطلين، والمواطنين الآخرين؟، «**بعبارة أخرى، هل ستستمر حزم التحفيز لعام 2021 فصاعدًا؟**

كما وتم تحديد عدد من محددات أساسية لمرحلة التعافي الاقتصادي/ متطلبات المطاعيم وفقا لما يلي:

يُعد توفر وتوزيع وإعطاء المطاعيم على نطاق واسع من أهم العوامل المساندة باتجاه العودة إلى النشاط الاقتصادي أو مرحلة التعافي، لكن هناك بعض المحددات تتمثل بما يلي:

- **القدرة الإنتاجية للشركات لإنتاج المزيد من اللقاحات مقابل الطلب العالمي (عدد السكان 7.8 مليار):** توقعت شركة Pfizer تسليم ما يزيد عن 1.3 مليار جرعة في عام 2021، بينما أعطت شركة Moderna نطاقًا يتراوح بين 500 مليون إلى مليار جرعة. كلا اللقاحين يتطلب إعطاء جرعتين (استهداف 20% من سكان العالم يعني 1.56 مليار شخص سيتلقى المطعوم- جرعة واحدة).

- **متطلبات التخزين والصلاحية :** المطاعيم المتاحة حالياً تتطلب درجات تخزين منخفضة وسرعة في التوزيع (صلاحية المطعوم) مثلاً مطعومPfizer يُخزّن عند درجة حرارة 70 درجة مئوية تحت الصفر، مع فترة صلاحية فعالة لمدة خمسة أيام فقط.
- **الإطار الزمني للتطعيم:** يجب إعطاء الجرعتين المطلوبتين لأي من اللقاحين خلال فترة 21-28 يومًا، بحيث تتحقق المناعة لدى الأشخاص بعد 14-7 يومًا من أخذ المطعوم.

وفقًا لذلك، تم اختبار السيناريوهات الثلاثة المختلفة التالية:

سيناريوهات	الإستجابة للتدابير الصحية			
	تدابير التباعد الجسدي	قدرة الفحوصات والتعقب	الامتثال للتدابير	توافر اللقاح
الأفضل	مطبقة ومستمرة	التتبع اكثر فعالية وتسطيح المنحنى الوبائي / الفيروس	عالي	الربع الأول 2021 المواطنين على استعداد للتطعيم
متوسط / قاسي	بعض التدابير تبقى حتى مع وجود اللقاح	تحسن محدود على المستويات الحالية	متوسط	منتصف-أواخر عام 2021 انقسام المواطنين حول التطعيم
الأسوأ	قيود مشددة / عمليات اغلاق متعددة	تحسن محدود للغاية على المستويات الحالية	ضعيف جدا	لا يوجد لقاح

2.12. تصنيف السيناريوهات حسب نتائج النموذج

سيناريو الحالة الأسوأ (بقاء الأمور على ما هي عليه دون تغيير): عدم وجود لقاح والامتثال الصحي منخفض جدًا—الانكماش الاقتصادي (الناتج الاجمالي الحقيقي) في عام 2021 قُدر بنسبة 1.5% ، أما خلال عام 2023 وصاعدًا سيشهد نمواً إيجابياً، ولكن أقل من 1% ليصل الى نحو 2.27% في عام 2026—**استعادة الوضع الراهن على المدى الطويل (يستغرق 6 سنوات اي لغاية 2026).**

سيناريو متوسط / شديد: اللقاح متوفر بحلول الربع الثالث والرابع من عام 2021— يستغرق توزيع اللقاح فترة أطول (نمو إيجابي في عام 2021 ولكن أقل من 1% للأعوام (2021 – 2022)— **تعافي متوسط المدى (يستغرق 5-4 سنوات).**

سيناريو الأفضل: اللقاح متوفر في الربع الأول من عام 2021— يستغرق توزيع اللقاح فترة قصيرة (نمو إيجابي ولكن أكبر من 1% في عام 2023)—**تعافي قصير - متوسط المدى (يستغرق 3-2 سنة).**

3.12. نتائج النموذج الاقتصادي

Variables	Scenarios		2019	2021	2022	2023	2024	2025	2026
Real GDP	Status Quo	Scenario (1)	30,050.5	28,711.7	28,430.3	28,600.9	28,929.8	29,421.6	30,089.5
	Vaccine Availability	Scenario (2) Q1	30,050.5	29,032.3	28,961.2	29,265.3	29,806.7	30,671.1	31,888.8
		Scenario (3) Q2	30,050.5	28,930.3	28,785.7	29,044.7	29,547.2	30,300.7	31,330.9
		Scenario (3) Q3	30,050.5	28,822.5	28,610.6	28,825.2	29,240.3	29,861.6	30,709.7
Nominal GDP	Status Quo	Scenario (1)	31,597.1	29,541.9	28,942.2	29,419.7	30,066.9	30,893.8	31,919.5
	Vaccine Availability	Scenario (2) Q1	31,597.1	29,875.3	29,487.0	30,106.2	30,979.3	32,202.9	33,819.5
		Scenario (3) Q2	31,597.1	29,769.2	29,307.8	29,879.3	30,710.0	31,815.5	33,231.3
		Scenario (3) Q3	31,597.1	29,657.1	29,126.2	29,650.5	30,388.8	31,355.1	32,574.9
Real Economic Growth	Status Quo	Scenario (1)	2.0%	-1.5%	-0.98%	0.60%	1.15%	1.70%	2.27%
	Vaccine Availability	Scenario (2) Q1		-0.4%	-0.25%	1.05%	1.85%	2.90%	3.97%
		Scenario (3) Q2		-0.8%	-0.50%	0.90%	1.73%	2.55%	3.40%
		Scenario (3) Q3		-1.1%	-0.74%	0.75%	1.44%	2.13%	2.84%

TABLE 2.4.2 Middle East and North Africa economy forecasts[1]

(Real GDP growth at market prices in percent, unless indicated otherwise)

	2018	2019	2020e	2021f	2022f	Percentage point differences from June 2020 projections 2020e	2021f
Algeria	1.2	0.8	-6.5	3.8	2.1	-0.1	1.9
Bahrain	1.8	1.8	-5.2	2.2	2.5	-0.7	-0.1
Djibouti	8.4	7.5	-1.0	7.1	7.2	-2.3	-2.1
Egypt, Arab Rep.[2]	5.3	5.6	3.6	2.7	5.8	0.6	0.6
Iran, Islamic Rep.[2]	-6.0	-6.8	-3.7	1.5	1.7	1.6	-0.6
Iraq	-0.6	4.4	-9.5	2.0	7.3	0.2	0.1
Jordan	1.9	2.0	-3.5	1.8	2.0	0.0	-0.2
Kuwait	1.2	0.4	-7.9	0.5	3.1	-2.5	-0.6
Lebanon[3]	-1.9	-6.7	-19.2	-13.2	...	-8.3	-6.9
Morocco	3.1	2.5	-6.3	4.0	3.7	-2.3	0.6
Oman	0.9	-0.8	-9.4	0.5	7.9	-5.4	-1.5
Qatar	1.2	0.8	-2.0	3.0	3.0	1.5	-0.6
Saudi Arabia	2.4	0.3	-5.4	2.0	2.2	-1.6	-0.5
Tunisia	2.7	1.0	-9.1	5.8	2.0	-5.1	1.6
United Arab Emirates	1.2	1.7	-6.3	1.0	2.4	-1.8	-0.4
West Bank and Gaza	1.2	1.4	-7.9	2.3	2.4	-0.3	-2.8

Source: World Bank.

Note: e = estimate; f = forecast. World Bank forecasts are frequently updated based on new information and changing (global) circumstances. Consequently, projections presented here may differ from those contained in other Bank documents, even if basic assessments of economies' prospects do not significantly differ at any given moment in time.

1. Data are based on GDP measured in 2010 prices and market exchange rates. Excludes Libya, the Syrian Arab Republic, and the Republic of Yemen due to data limitations.
2. Fiscal-year based numbers. The fiscal year runs from July 1 to June 30 in the Arab Republic of Egypt, with 2020 reflecting FY2019/20. The fiscal year in the Islamic Republic of Iran runs from March 21 through March 20, with 2020 reflecting FY2020/21.
3. Forecasts for Lebanon beyond 2021 are excluded due to a high degree of uncertainty.

Variables	Scenarios		2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
Unemployment Rate (%)	Status Quo	Scenario (1)	19.10	23.60	26.30	28.10	27.02	24.86	21.80	
	Vaccine Availability	Scenario (2) Q1	19.10	23.60	24.32	24.68	22.70	19.28	14.06	
		Scenario (3) Q2	19.10	23.60	25.04	25.94	24.32	21.26	16.58	
		Scenario (3) Q3	19.10	23.60	25.58	26.84	25.40	22.88	19.10	
Trade Balance (JD million)	Status Quo	Scenario (1)	-6383.80	-5490.07	-5061.84	-5260.27	-5491.72	-5775.92	-6121.60	-6607.97
	Vaccine Availability	Scenario (2) Q1	-6383.80	-5490.07	-5204.58	-5454.40	-6286.20			
		Scenario (3) Q2	-6383.80	-5490.07	-5781.04	-5947.52	-6202.55	-6535.00		
		Scenario (3) Q3	-6383.80	-5490.07	-5989.66	-6106.46	-6362.93	-6787.98		
Travel Income(JD million)	Status Quo	Scenario (1)	4108.20	1027.05	1126.67	1302.43	1624.14	2129.24	2910.67	4101.14
	Vaccine Availability	Scenario (2) Q1	4108.20	1027.05	1188.30	1564.99	2104.91	2906.88	4115.27	
		Scenario (3) Q2	4108.20	1027.05	1169.81	1554.68	2095.71	2904.65	4101.36	
		Scenario (3) Q3	4108.20	1027.05	1146.19	1330.72	1666.07	2195.88	3010.55	4247.88
Current Spending	Status Quo	Scenario (1)	7897.20	8394.47	8799.09	9014.66	8915.50	8659.18	8289.00	7818.60
	Vaccine Availability	Scenario (2) Q1	7897.20	8394.47	8486.81	8147.34	7650.35			
		Scenario (3) Q2	7897.20	8394.47	8587.54	8422.68	7971.23	7437.15		
		Scenario (4) Q3	7897.20	8394.47	8688.28	8756.05	8535.39	8107.77	7413.75	
Domestic Revenues	Status Quo	Scenario (1)	6965.90	6269.31	5780.30	5638.69	5700.71	5864.61	6165.46	6725.29
	Vaccine Availability	Scenario (2) Q1	6965.90	6269.31	6551.43	7010.03	7523.16			
		Scenario (3) Q2	6965.90	6269.31	6463.66	6680.81	6994.15	7462.75		
		Scenario (4) Q3	6965.90	6269.31	5902.56	5845.01	5967.75	6366.40	7047.60	7753.77

4.12. تحليل السيناريو (مخرجات النموذج)

حجم التأثير المتوقّع في حال تم تطعيم ما يقارب 20% من المواطنين/ أثر محدود جداً

Size Effect of Vaccination %	
GDP	0.028
Economic Growth	0.026
Unemployment	(0.037)
Trade Balance	(0.023)
Travel	0.066
Current Spending	0.033
Domestic Revenues	0.070

5.12. مقارنة حجم التأثير مع نتائج النموذج

تحليل المتغيرات الرئيسية (الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، والإيرادات المحلية، والإنفاق الجاري، والميزان التجاري، ومقبوضات السفر)

الناتج المحلي الإجمالي

Scenarios		2016	2017	2018	2019	Change in Value (2019/2016)	2020	Growth Assumptions (2020)	Change in Value (2020/2019)	% Loss in Value
Status Quo	Scenario (1)	28,323.7	28,914.9	29,474.1	30,050.5	1726.80	29,148.9	-3.0%	-901.56	-52%
Vaccine Availability	Scenario (2) Q1	28,323.7	28,914.9	29,474.1	30,050.5		29,148.9			
	Scenario (3) Q2	28,323.7	28,914.9	29,474.1	30,050.5		29,148.9			
	Scenario (3) Q3	28,323.7	28,914.9	29,474.1	30,050.5		29,148.9			
Status Quo	Scenario (1)	28,323.7	29,400.4	30,481.8	31,597.1	3273.40	30,314.9	-4.04%	-1282.20	-39%
Vaccine Availability	Scenario (2) Q1	28,323.7	29,400.4	30,481.8	31,597.1		30,314.9			
	Scenario (3) Q2	28,323.7	29,400.4	30,481.8	31,597.1		30,314.9			
	Scenario (3) Q3	28,323.7	29,400.4	30,481.8	31,597.1		30,314.9			

Variables	Scenarios		2019	2020	Change in Value (2020/2019)	% Loss in Value
Trade Balance (JD million)	Status Quo	Scenario (1)	-6383.80	-5490.07	-893.73	-211%
	Vaccine Availabilty	Scenario (2) Q1	-6383.80	-5490.07		
		Scenario (3) Q2	-6383.80	-5490.07		
		Scenario (3) Q3	-6383.80	-5490.07		
Travel Income(JD million)	Status Quo	Scenario (1)	4108.20	1027.05	-3081.15	-249%
	Vaccine Availabilty	Scenario (2) Q1	4108.20	1027.05		
		Scenario (3) Q2	4108.20	1027.05		
		Scenario (3) Q3	4108.20	1027.05		
Current Spending	Status Quo	Scenario (1)	7897.20	8394.47	497.27	51%
	Vaccine Availabilty	Scenario (2) Q1	7897.20	8394.47		
		Scenario (3) Q2	7897.20	8394.47		
		Scenario (4) Q3	7897.20	8394.47		
Domestic Revenues	Status Quo	Scenario (1)	6965.90	6269.31	-696.59	-95%
	Vaccine Availabilty	Scenario (2) Q1	6965.90	6269.31		
		Scenario (3) Q2	6965.90	6269.31		
		Scenario (4) Q3	6965.90	6269.31		

توقعات الناتج المحلي الإجمالي

مناعة الاقتصاد في تراجع/ صعوبة استيعاب الصدمات الاقتصادية المستقبلية:

- بلغ حجم التغير التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي/ الجاري خلال (2016 – 2019) حوالي 3,273.4 مليون دينار، بينما من المتوقع «الخسارة في القيمة» لعام 2020 فقط أن تصل إلى -1282.20 مليون دينار.
- ما تحقق من زيادات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2016 – 2019 تلاشى تقريباً في عام واحد، أي في عام 2020 (ضياع ما يقارب 39% مما تحقق للناتج المحلي الإجمالي الإسمي أو ما يقارب 52% مما تحقق للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي).
- من المتوقع أن يستمر التعافي الاقتصادي لفترات طويلة- تعافي طويل الأجل.

Variables	Scenarios		2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
Real GDP	Status Quo	Scenario (1)	30,050.5	29,148.9	28,711.7	28,430.3	28,600.9	28,929.8	29,421.6	30,089.5
	Vaccine Availability	Scenario (2) Q1	30,050.5	29,148.9	29,032.3	28,961.2	29,265.3	29,806.7	30,671.1	31,888.8
		Scenario (3) Q2	30,050.5	29,148.9	28,930.3	28,785.7	29,044.7	29,547.2	30,300.7	31,330.9
		Scenario (3) Q3	30,050.5	29,148.9	28,822.5	28,610.6	28,825.2	29,240.3	29,861.6	30,709.7
Nominal GDP	Status Quo	Scenario (1)	31,597.1	30,314.9	29,541.9	28,942.2	29,419.7	30,066.9	30,893.8	31,919.5
	Vaccine Availability	Scenario (2) Q1	31,597.1	30,314.9	29,875.3	29,487.0	30,106.2	30,979.3	32,202.9	33,819.5
		Scenario (3) Q2	31,597.1	30,314.9	29,769.2	29,307.8	29,879.3	30,710.0	31,815.5	33,231.3
		Scenario (3) Q3	31,597.1	30,314.9	29,657.1	29,126.2	29,650.5	30,388.8	31,355.1	32,574.9
Real Economic Growth	Status Quo	Scenario (1)	2.0%	-3.0%	-1.5%	-0.98%	0.60%	1.15%	1.70%	2.27%
	Vaccine Availability	Scenario (2) Q1			-0.4%	-0.25%	1.05%	1.85%	2.90%	3.97%
		Scenario (3) Q2			-0.8%	-0.50%	0.90%	1.73%	2.55%	3.40%
		Scenario (3) Q3			-1.1%	-0.74%	0.75%	1.44%	2.13%	2.84%

احتمال كبير بحدوث اضطرابات اجتماعية/اضطرابات سياسية محتملة في الداخل

معدلات البطالة مُكلفة على الحكومة وترفع معدلات الفقر:

- 23.9% معدل البطالة خلال الربع الثالث 2020.
- بلغت نسبة المشاركة الاقتصادية 34.4% (53.5% للذكور مقابل 14.9% للإناث).
- بلغ معدل الفقر الرسمي 15.7% من مسح 2017 – 2018—يقدر أن يصل إلى 20 – 25% (تقديرات البنك الدولي).
- من المتوقع أن يؤدي الانخفاض في دخل الأسرة من العمالة والتحويلات بسبب الأزمة الاقتصادية لـ COVID-19 إلى زيادة الفقر على المدى القريب بنسبة 11%، إلا أن استجابة الحكومة (حزم الدعم والمساعدات) من خلال التحويلات النقدية والتوسع المستمر في شبكة الأمان الاجتماعي ساعدت في التخفيف من حدتها بحوالي ثلث تلك الزيادة (البنك الدولي).
- من المتوقع أن يصل عدد الفقراء الأردنيين حوالي 1,500 مليون أردني على أقل تقدير مقابل 1,067 مليون أردني سابقاً.
- وصلت أسعار المواد الغذائية العالمية إلى أعلى مستوى لها في 6 سنوات في كانون الأول ومن المرجح أن تستمر في الارتفاع حتى عام 2021 ، مما يزيد من الضغط على ميزانيات الأسر، وسيرتفع معدل الفقر في جميع أنحاء العالم - قفز مقياس للأمم المتحدة لأسعار الغذاء بنسبة 18% منذ ايار 2020.

حوالات العاملين بالخارج / زيادة معدلات البطالة وتدهور في ميزان المدفوعات (BOP)

- التحويلات هي مصدر رئيسي للدخل في الأردن.
- بلغت التحويلات 2366.8 مليون دينار أردني في عام 2019- حوالي 8% من إجمالي الناتج المحلي (GDP).

- انخفاض بنسبة 10% في أول 9 أشهر من عام 2020.
- من المتوقع أن تنخفض بنسبة 10 – 12% في عام 2020 (تقديرات صندوق النقد -10%).
- وبالتالي، تؤثر سلبا على إجمالي الادخار والاستهلاك في الاقتصاد.

مقبوضات السياحة / الأردن سيصبح أكثر عرضة للضغوط السياسية الإقليمية والعالمية

- السياحة مصدر مهم للدخل- ما يعادل 41 بالمائة في الأردن عام 2018 (مؤشرات التنمية العالمية).
- بلغت عائدات السياحة 4108.2 مليون دينار في 2019—13.7% من إجمالي الناتج المحلي.
- انخفض بنسبة 72.5% الربع الثالث 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.
- من المتوقع أن ينخفض بنسبة 75% في 2020، حيث يقدر حجم الخسارة في قيمة الدخل السياحي لعام 2020 بحوالي 3081 مليون دينار (250% انخفاض في القيمة عما تحقق خلال الأعوام 2016-2019 وكما هو موضح بالجدول أدناه)

Variables	Scenarios		2019	Change in Value (2019/2016)	2020	Change in Value (2020/2019)	%Loss in Value
Travel Income(JD million)	Status Quo	Scenario (1)	4108.20	*1237.30*	1027.05	*-3081.15*	*-249%*
	Vaccine Availabilty	Scenario (2) Q1	4108.20		1027.05		
		Scenario (3) Q2	4108.20		1027.05		
		Scenario (3) Q3	4108.20		1027.05		

- من المتوقع أن تصل إيرادات السفر كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي إلى 3% فقط في عام 2020 مقارنة بـ 13% في عام 2019.

الميزان التجاري/ دولة استيراد (Net Importer) وتدهور في ميزان المدفوعات

- كما في تشرين الثاني 2020، فعلى الرغم من عمليات الإغلاق والاضطرابات في سلاسل التوريد، لا تزال المستوردات تعادل ضعفي قيمة الصادرات المحلية (أي 216%) وتشكل ديون على الأردن تجاه بقية العالم. (إجمالي الصادرات تشكل 46% فقط من حجم المستوردات)- والتي يتوجب تمويلها من خلال الاقتراض أو الاحتياطيات الاجنبية.

Trade Balance Jan-Nov 2020					
	2019	2020	% Change	% Share of Imports to Exports	% Share of Exports to Imports
Imports :	12510.20	10958.00	%12.4-	%216.1	
Oil Bill	2166.10	1116.60	%48.5-		
Exports	5349.20	5069.80	%5.2-		46.3%
Trade Deficit	7161.00-	5888.20-	%17.8-		

تدهور الحيز المالي/ المرونة في الموازنة العامة واستمرارية مخاطر الدين العام

النفقات الجارية

- من المتوقع أن يرتفع الإنفاق الجاري بمقدار 497 مليون دينار أو +6.3% مقارنة بعام 2019.
- من المتوقع أن يصل الإنفاق الحالي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي إلى 29% في عام 2020 مقارنة بـ 25% في عام 2019.
- من المتوقع حدوث زيادات مستمرة حتى 2025 –2027 ، وبالتالي فرض أعباء مالية إضافية/ مزيد من الاقتراض.

- الموازنة العامة غير مرنة للغاية، حيث أن معظم بنود الإنفاق الجاري والتي لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاوزها، بلغت حوالي 98% من إجمالي الإنفاق الجاري أو ما نسبته 85% من إجمالي الإنفاق العام. الاقتراض.

Variables	Scenarios		2019	Change in Value (2019/2016)	2020	Change in Value (2020/2019)	% Loss in Value
Current Spending	Status Quo	Scenario (1)	7897.20	978.10	8394.47	497.27	51%
	Vaccine Availabilty	Scenario (2) Q1	7897.20		8394.47		
		Scenario (3) Q2	7897.20		8394.47		
		Scenario (4) Q3	7897.20		8394.47		

JD Million					
Item	2019 Actual	Re-Estimate 2020	2021 Budget	% of Current Exp.	% of Total Exp.
Salary Bill	1421.5	1475.3	1603.7	18%	16%
SSC Contributions	147.2	177.5	175.6	2%	2%
Pension Bill	1369.9	1554	1612	18%	16%
Debt Interests	1113.4	1278	1452	17%	15%
O&M Cost	383.4	440.8	394.6	5%	4%
Total	4435.4	4925.6	5237.9	60%	53%
Safety Net					
National Aid Fund	123.6	146	201	2.3%	2.0%
Cash Support and Subsidies of wheat & Barely	160	130	55	0.6%	0.6%
Medical treatments	111.1	90	75	0.9%	0.8%
Supporting Jordanian universities	64.2	80	70	0.8%	0.7%
Needy Student Fund	10	10	10	0.1%	0.1%
Support Program for mostly affected segments	0	0	60	0.7%	0.6%
Arrears / Social Supports	172.8	120	74	0.8%	0.7%
Total Safety Net	641.7	576	545	6.2%	5.5%
Military & Security Agencies Current Budget	2544.6	2633.2	2749.7	31.4%	27.7%
Overall Total	7621.7	8134.8	8532.6	98%	86%

الإيرادات المحلية

من المتوقع أن تنخفض الإيرادات المحلية بمقدار 696.6 مليون دينار أو 10% في عام 2020 مقارنة بعام 2019.

Variables	Scenarios		2019	Change in Value (2019/2016)	2020	Change in Value (2020/2019)	% Loss in Value
Domestic Revenues	Status Quo	Scenario (1)	6965.90	732.30	6269.31	-696.59	-95%
	Vaccine Availabilty	Scenario (2) Q1	6965.90		6269.31		
		Scenario (3) Q2	6965.90		6269.31		
		Scenario (4) Q3	6965.90		6269.31		

ما تم تحقيقه في زيادات في قيمة الإيرادات المحلية خلال الفترة 2016 – 2019 تلاشى في عام 2020 (ضياع 67% في غضون سنة واحدة).

Item	2016	2017	2018	2019	Value Change (2016/2019)	2020	Value Change (2020/2019)	% Change in Values (2016-2020)
Income Tax	944.7	938	965	1020	75.3	1136	116	
Real Estate Tax	114.8	107.7	93	81.6	-33.2	43	-38.6	
GST Tax	2883.8	2993.5	3184.6	3302.4	418.6	3479	176.6	
Customs Duties	311	304.3	292.9	276.6	-34.4	280	3.4	
Total Tax Revenues	**4254**	**4344**	**4536**	**4681**	**426.3**	**4,938**	**257.4**	**60.4%**

- يجب إعادة تقييم فاعلية الإصلاحات الضريبية التي تم تطبيقها خلال (2016 – 2019).
- ما لم يتعافَ الاقتصاد لن تنمو الإيرادات المحلية بالمعدلات التي تسمح معه بزيادة الاعتماد على الذات، مما قد يؤدي إلى زيادة عجز الميزانية.
- وفقًا لصندوق النقد الدولي يجب أن يكون لدى البلدان النامية نسبة "ضريبة-إلى-إجمالي ناتج محلي" لا تقلُّ عن 15%، لضمان حصولها على الأموال اللازمة للاستثمار في المستقبل وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. بلغ المتوسط بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) 34% في عام 2018.
- تمثّل الإيرادات الضريبية في الأردن لعام 2020 17% من الناتج المحلي و77.8 % من الإيرادات المحلية.
- إيرادات ضريبية مرتفعة تُعني أن البلد قادر على إنفاق المزيد لتحسين البنية التحتية، والصحة، والتعليم، وهي عوامل أساسية للآفاق طويلة الأجل لاقتصاد بلد وشعبه.

حيّز ماليٌّ ضيّقٌ جداً/ حُزم مالية محدّودة وضغط متزايد على السياسة النقدية

- في كانون الأول 2020 أعلن رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة عن حزمة إجراءات جديدة تقدّر بنحو 260 مليون دينار (0.8% من الناتج المحلي) تتضمن زيادة عدد المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية (برنامج تكافل 3) بمقدار 100 ألف أسرة بمبلغ 100 مليون دينار، وتقديم دعم مالي مباشر لاستدامة القطاعات الاقتصادية بهدف المحافظة على 180 ألف فرصة عمل بمبلغ 140 مليون دينار، إضافة الى توفير حوالي 20 مليون دينار ليستفيد منها قطاع السياحة المتضرر من الجائحة.

COVID-19 Fiscal Package (In percent of GDP)	
Health equipment and supplies	0.10
Rental of hotels for quarantine	0.02
COVID-related security costs	0.05
Cash transfer to the unemployed	0.27
Cuts in tourism-related taxes	0.10
Tax deferrals	0.01
Total	**0.55**

- فعالية النظام الضريبي الأردني (ضريبة المبيعات والضرائب على الشركات) من أدنى المعدلات مقارنةً مع الأقران الإقليميين (IMF ، المراجعة الأولى)- نظام ضريبي مُعقّد، مزايا ضريبية عالية محلية، وحوافز استثمارية (المناطق التنموية والحرة)، والتهرّب الضريبي وحساب المساهمة الوطنية.

Table AII.1. Productivity of Tax System[1,2]

	CIT Productivity
Georgia	0.46
Lebanon	0.35
Egypt	0.17
Tunisia	0.16
Azerbaijan	0.16
Morocco	0.15
Armenia	0.14
Jordan	**0.13**
Algeria	0.11

Sources: KPMG; IMF Government Financial Statistics; IMF WEO; IMF staff estimates
Note: 2019 or the latest available

	GST/VAT Productivity
Georgia	0.82
Morocco	0.56
Azerbaijan	0.51
Algeria	0.49
Armenia	0.43
Lebanon	0.41
Tunisia	0.41
Jordan	**0.31**
Egypt	0.28

Sources: FADTP C-Efficiency Database (internal); IMF staff estimates.

Table AII.2. Effective Combined Tax Rates on Corporate Profit as of 2020 (In percent)

Type of Business	CIT	NSC	Total
Banks	35	3	38
Telecommunications	24	2	26
Mining (including exploration, extraction and exploitation)	24	7	31
Finance leasing and financial services	24	4	28
Production and distribution of electricity	24	3	27
Insurance and reinsurance	24	2	26
Statutory rate	20	1	21
Industrial activities	15	1	16
Pharmaceuticals and textile	14	1	15

Source: Income Tax Law No. 34 of 2014 as Amended by Law No. 38 of 2018.

- قدّر تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الذي نُشر في عام 2013 الإيرادات المفقودة/ الإنفاق الضريبي بنحو 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.
- تُشير أحدث التقييمات بأن الإنفاق الضريبي في تزايد حيث بلغ 10.6 و 10.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2017 و 2018 على التوالي.
- **في المقابل، قدم البنك المركزي** حزماً اقتصادية لدعم السيولة المحلية بنحو 8% من الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تخفيض متطلبات الاحتياطي للبنوك من 7 إلى 5% (550 مليون دينار أردني)؛ إجراء عمليات شراء مباشرة للأوراق المالية الحكومية (254 مليون دينار أردني)؛ وتوسيع نطاق الدعم لبرامج الإقراض المدعوم، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة (800 مليون دينار أردني).

13. مُلخص نتائج الجائحة خلال عام 2020 (الاقتصاد والدخل) مقارنة بعام 2019

- من المتوقع انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بحوالي 1282 مليون دينار خلال العام 2020 .
- ومن المتوقع أيضاً اتساع العجز في الميزان التجاري بحوالي 1587 مليون دينار، والناتج فقط من أثر انخفاض العجز في الميزان التجاري والمقدر بنحو 893 مليون دينار، بالإضافة إلى الانخفاض المتوقع في الدخل السياحي الصافي (السفر إلى الأردن مقابل سفر الأردنيين إلى الخارج) والمقدّر بنحو 2481 مليون دينار، حيث كان من الواضح أن قيمة الانخفاض في الميزان التجاري، وتحديداً انخفاض فاتورة مستوردات الأردن من النفط الخام ومشتقاته من تعويض قيمة الانخفاض الحاصل في قيمة الدخل السياحي الخارجي، والذي بلغ مستويات عالية جداً بلغت نحو 3081 مليون دينار.
- إنّ التوسع في شبكة الأمان الاجتماعي التي تبنتها الحكومة خلال الجائحة، وأدّت إلى ارتفاع حجم الإنفاق الجاري بنحو 497 مليون دينار، وفي المقابل بسبب توقف أو ضعف النشاط الاقتصادي خلال فترات الحظر الشامل والجزئي، والتي أدت إلى تراجع حجم الايرادات المحلية بحوالي 696 مليون دينار، وبالتالي فإن ذلك انعكس بشكل واضح على ارتفاع عجز الموازنة العامة بحوالي 1193 مليون دينار.
- كمحصلة، من المتوقع أن يبلغ حجم التأثير للجائحة ما يقارب 4063 مليون دينار، وهو رقم كبير إذا ما قورن بحجم الإمكانيات والوضع المالي في الأردن، كما هو موضح في الجدول أدناه.
- في حال تمت إضافة أرقام حجم التأثير على الوضع المالي لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي حيث يقدر انخفاض الدخل للصندوق بنحو 60 مليون دينار والانخفاض المتوقع في تحويلات المغتربين الأردنيين في الخارج إلى حوالي 240 مليون دينار، فإنه من المتوقع أن يصل حجم التأثير بحوالي 4363 مليون دينار.

Total Net Impact in terms of Economy & Income/ JD million	
	2020
Nominal GDP (Loss in Value)	1282.20
Net Current Account Impact (Widening CA Deficit):	1587.42
1) Trade Balance/ Decline	-893.73
2) Net Travel Income (Inflow-Outflow)	-2481.15
Travel Income / Inflow	-3081.15
Travel Saving / Outflow	600.00
Budget Deficit (Increase in Spending+Decrease in Revenue):	1193.86
1) Current Spending	497.27
2) Domestic Revenues	-696.59
Total Net Impact	4063.48

14. واقع التعليم عن بعد في الأردن في ظل الجائحة والتحديات التي تواجهه

- طرح البنك الدولي هدفًا طموحًا جديدًا وهو خفض معدل فقر التعلم إلى النصف على الأقل بحلول عام 2030. يُعرّف «فقر التعلم» بأنه النسبة المئوية للأطفال في سنّ العاشرة ممن لا يستطيعون قراءة قصّة بسيطة وفهمها.

- وباستخدام قاعدة بيانات تم إنشاؤها بالاشتراك مع معهد الإحصاء التابع لليونسكو يقدّر البنك الدولي أن 53% من الأطفال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لا يمكنهم قراءة قصة بسيطة وفهمها بنهاية المرحلة الابتدائية. وفي البلدان الفقيرة، تصل هذه النسبة إلى 80%. تعدُّ هذه المستويات العالية من فقر التعلم علامة إنذار مبكّر على أن جميع الأهداف التعليمية العالمية وأهداف التنمية المستدامة الأخرى ذاتَ الصّلة في خطر.

- **سيستخدم البنك ثلاث ركائز في مساعدة البلدان على تحقيق هذا الهدف وتحسين نتائج رأس المال البشري لشعوبها:**

✓ حزمة سياسات لتعلم القراءة تتألف من إجراءات تدخلية قُطرية أثبتت فعاليتها في تعزيز إتقان القراءة على نطاق واسع: ضمان الالتزام السياسي والتقني بتعلم القراءة والكتابة على أساس خطط مُمولة تمويلاً كافياً؛ وضمان التدريس الفعال لتعليم مبادئ القراءة والكتابة من خلال التعليم الفعال جيد الهيكلة؛ وإعداد المعلمين للتدريس في المستوى الصحيح وتوفير التدريب العملي للمدرسين في المدرسة؛ وضمان تعميم النصوص على الجميع؛ وتعليم الأطفال بلغتهم الأم.

✓ منهج تعليمي متطور لتعزيز النظام التعليمي بأكمله ، بحيث يمكن مواصلة التحسينات في تعليم القراءة والكتابة وتوسيع نطاقها وتحقيق جميع نتائج التعليم الأخرى. يتألف هذا النهج من خمس ركائز: (1) متعلمون مستعدون ومتحمسون، (2) معلمون مؤثّرون وأكفّاء، (3) فصول دراسية مجهّزة للتعلم، (4) مدارس آمنة وشاملة، (5) نظام تعليمي جيد الإدارة.

✓ أجندة طموحة للقياس والبحث، تشمل قياس كل من مخرجات التعلم ومحركاتها، بالإضافة إلى مواصلة البحث والابتكار الموجهين نحو العمل، بما في ذلك الاستخدام الذكي للتكنولوجيات الجديدة، حول كيفية بناء المهارات الأساسية.

- بسبب الجائحة سيؤدي التأخر في بدء العام الدراسي أو انقطاعه إلى حدوث اضطراب كامل في حياة العديد من الأطفال، وأهاليهم، ومعلميهم. وهناك الكثير مما يمكن عمله للحدّ من هذه الآثار على الأقل، وذلك من خلال استراتيجيات التعلّم عن بعد.

- وتعد البلدان الأكثر ثراءً أفضل استعداداً للانتقال إلى استراتيجيات التعلّم عبر الإنترنت، وإن اكتنف الأمر قدر كبير من الجهد والتحديات التي تواجه المعلمين وأولياء الأمور.

- ولكن الأوضاع في كل من البلدان متوسطة الدخل والأفقر ليست على شاكلة واحدة، وإذا لم نتصرف على النحو المناسب، فإن ذلك الانعدام في تكافؤ الفرص – الذي يبلغ حداً مروعاً وغير مقبول بالأساس – سيزداد تفاقماً. فالعديد من الأطفال لا يملكون مكتباً للدراسة، ولا كتباً، فضلاً عن صعوبة اتصالهم بالإنترنت أو عدم امتلاكهم للحواسيب المحمولة في المنزل، بل هناك منهم من لا يجد أية مساندة من آبائهم على النحو المأمول، في حين يحظى آخرون بكل ما سبق. لذا يتعين تفادي اتساع هذه الفوارق في الفرص – أو تقليلها ما أمكننا إلى ذلك سبيلاً – وتجنب ازدياد الآثار السلبية على تعلّم الأطفال الفقراء.

- ولحسن الحظ، شهد العالم قدراً كبيراً من الإبداع في العديد من البلدان. فالكثير من وزارات التعليم ينتابها قلقٌ له بالفعل ما يبرّره من الاعتماد على الاستراتيجيات المستندة إلى الإنترنت دون غيرها، وبالتالي لا يجني ثمرتها إلا أبناء الأسر الأفضل حالاً.

- وتتمثل الاستراتيجية المناسبة لأكثرية البلدان في استخدام جميع الوسائل الممكنة التي توفرها البنية التحتية الحالية في ايصال الخدمة. فيمكن استخدام أدوات الإنترنت في إتاحة مخططات الدروس، ومقاطع الفيديو، والدروس التعليمية، وغيرها من الموارد لبعض الطلاب، ولأكثر المعلمين على الأرجح. ولكن، ينبغي أيضاً الاستعانة بالمدونات والتسجيلات الصوتية والموارد الأخرى التي تستهلك قدراً أقل من البيانات. وينبغي العمل مع شركات الاتصالات على تطبيق سياسات تعفي المستخدمين من الرسوم، لتيسير تنزيل مواد التعلّم على الهواتف الذكية، التي يحملها أكثر الطلاب في الغالب.

- كما أن الإذاعة والتليفزيون من الأدوات التي لا ينبغي الاستهانة بجدواها كذلك. ويمكن الاستفادة من الميزات التي توفرها لنا شبكات التواصل الاجتماعي، مثل واتساب أو الرسائل النصية القصيرة، في تمكين وزارات التعليم من التواصل بفعالية مع الأهل والمعلمين، لتزويدهم بالإرشادات والتعليمات وهيكل عملية التعلّم، مستعينة بالمحتوى المقدم عبر الإذاعة أو التليفزيون. فلا يقتصر التعلّم عن بعد على استخدام الإنترنت فقط، ولكنه ينطوي على تعلّم يعتمد على مجموعة متنوعة من الوسائط التي تكفل وصوله إلى أكبر عدد ممكن من طلاب اليوم.

- من الأهمية بمكان المحافظة والإبقاء على حماس المشاركة ، من حيث الإبقاء على حماس الأبناء للمشاركة، ولا سيما الشباب في المرحلة الثانوية. فلا تزال معدلات التسرب مرتفعة جداً في العديد من البلدان، ومن شأن انقطاعهم عن التعلّم لمدة طويلة أن يزيدها. والطالب لا يذهب إلى المدرسة لتعلم الرياضيات والعلوم وحسب، ولكنه يذهب كذلك ليقيم علاقات اجتماعية ويتعامل مع أقرانه، ويتعلم كيف يكون مواطناً، ويطوّر مهاراته الاجتماعية. ولذا من الضروري الحفاظ على التواصل مع المدرسة بأية وسيلة لازمة. وبالنسبة لجميع الطلاب يعدُّ ذلك وقتاً لتنمية المهارات الاجتماعية الوجدانية، وتعلّم المزيد حول كيفية الإسهام كمواطنين في تطوير مجتمعاتهم. وإن كان دور الوالدين والأسرة بالغ الأهمية على الدوام، فإنه أشدّ أهمية في ذلك الصدد. ولذا، يجب توجيه قدر كبير من العون الذي تقدمه وزارات التعليم عبر وسائط الإعلام الجماهيري إلى الأهل أيضاً. فينبغي الاستفادة من الرسائل الموجّهة عبر الإذاعة والتلفزيون والرسائل النصية القصيرة، في تزويدهم بالنصائح والمشورة التي تعينهم على تقديم دعم أفضل لأبنائهم.
- إن التغييب طال مستقبل الملايين من الطلبة في العالم، فزهاء 1.5 مليار طالب في العالم تأثر بالجائحة. فانقطاع الطلبة عن مدارسهم أنتج آثاراً سلبيةً مباشرة منها التسرّب وعدم حصول الأطفال على الوجبات الغذائية، التي تعدُّ مهمة في كثير من دول العالم.
- على إثر إغلاق المدارس والجامعات لجأت الدول إلى التعليم عن بُعد، فعرّت الأزمة عيوب أنظمة تعليمية لم تنجح أصلاً في النموذج التقليدي في التدريس داخل الفصول، فأجبرت الجائحة الأردن على الانتقال نحو التعلم عن بعد، وإنشاء منصّة «درسك» التي يعتري العمل عليها الكثير من المشاكل، ومنها التفاعلية، مع مشكلات أخرى عديدة تختصّ بشبكة الانترنت وضعفها.
- وما تجب مراعاته قبل استخدام التعلم الإلكتروني اختيار الوسائل التعليمية التي تمثّل تحدياً في توظيف التعليم التفاعلي، وهذا يستدعي زيادة عامل التحفيز، ويجب أن يبذل المعلم جهداً مشتركاً، وهذا ليس أمراً يسيراً، فالتعليم عن بعد يتطلّب زيادة مشاركة الأهل في العملية التعليمية، في وقت لا بدّ أن تبدي وزارة التربية والتعليم فهماً أوضح للإمكانيات ولجاهزية المعلمين، كما أن على المركز الوطني لتطوير المناهج العمل على تفعيل الأدوات الرقمية لتلائم التعليم عن بعد.

- ما زالت لدينا أميةٌ في إتقان المهارات الأساسية في المرحلة الأساسية، وصار لدينا تغيرٌ كاملٌ في أدوار المعلمين والمشرفين، والعلاقات بين أطراف العملية التعليمية، فوزارة التربية والتعليم لم تكن على استعداد للتعليم عن بعد، فكانت من أبرز آثار هذه الجائحة هو كيفية تنمية الجانب الإنساني والاجتماعي لدى الطالب، حيث فقد التفاعل الإنساني والاجتماعي .
- ومن ناحية تأثير الجائحة على حياة الأسرة ، والجانب التعليمي وتحديداً في الجانب التحصيلي لدى الطالب الذي صار نحو أكثر من 30 % مفقوداً في التعلم عن بُعد، الذي ألقى أعباء على الآباء والأمهات لم يكونوا معتادين عليها.
- أن هذه الأزمة ساهمت في ازدياد العنف الأسري، وزيادة الإقصاء للفئات المهمشة، في الوقت الذي كان من المفروض أن الفئات الأكثر عرضةً للخطر في الأزمات أن لا تكون الأكثر إقصاءً في الأزمة، فالأشخاص ذوي الإعاقة كانوا أكثر عرضةً للخطر من حيث المخالطة وملامسة الأسطح، والتعرف على البيئة المحيطة، حيث أثرت الأزمة وإدارتها على الفرص التعليمة للأشخاص ذوي الإعاقة، من حيث أن المنصات المخصصة للتعليم لم تراعي متطلباتهم واحتياجاتهم، ولم تتوفر فيها لغة الإشارة.

15. التوصيات/ السياسات المقترحة

1. حُزم التحفيز الاقتصادي وإجراءات الحماية الاجتماعية

- ضرورة الاستمرار في تقديم الحُزم الاقتصادية (دعم القطاع الخاص) على الأقل حتى عام 2021، لضمان استمرارية الأعمال (الحفاظ على جانب الإنتاج والعرض)، والحفاظ على القوة الشرائية للمواطنين (الحفاظ على جانب الطلب المحلي) وتحسين الثقة في الاقتصاد.
- أهمية تعزيز "شبكة الأمان الموجهة" لحماية الأسر الأكثر عُرضةً مع التركيز على العمالة في القطاع الخاص غير الرسمي.

2. مناعة/ قدرة النظام الصحي

- إمكانية وصول الناس إلى نظام الرعاية الصحية ليست معرضة للخطر (الرعاية الصحية الوبائية ذات الصلة وغير ذات الصلة)، تحسين القدرات الحالية بما في ذلك البنية التحتية، والقدرات البشرية، وسلاسل التوزيع واللوجستيات- قطاع واعد للاستثمار الجديد.
- إمكانية الوصول إلى اللقاح والاستعداد له- التأكد من حصول الجميع/ المستفيدين والمستهدفين (20% من السكان) على التطعيم (الحدّ من مخاوف المواطنين) أو تطبيق معايير توزيع شفافة - من هم المستفيدون أو المستهدفون؟
- تطبيق التأمين الصحي العام الشامل لجميع المواطنين هو المفتاح لضمان الجودة بين مختلف شرائح المجتمع، بالإضافة إلى تبني الحوكمة الرشيدة في جميع هيئات الصحة العامة ذات الصلة.

3. السياسة المالية / تحسين الحيز المالي

- ارتفاع الدين العام ليس أكثر المخاطر المباشرة في المدى القصير، ولكن يجب ضمان مبدأ الاستدامة على مسار متوسط وطويل الأجل.
- تقليص الإنفاق العام غير الضروري لتحسين الحيز المالي/ المرونة الكافية وتحسين الخدمات العامة (الحكومة الإلكترونية وإصلاح القطاع العام).
- تفعيل آلية تمويل جديدة للمشاريع العامة (مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستعانة بمصادر خارجية، والتأجير التمويلي، وBOT، إلخ ...
- التوسع في الاستثمارات العامة الحكومية نحو: الصحة، والتعليم، والأمن الغذائي، والاقتصاد الرقمي/ والبنية التحتية.
- الإشارة بوضوح إلى أن التهرب الضريبي جريمة تعادل جريمة غسيل أموال- يجب ذكر ذلك بوضوح في جميع أجندات الأعمال الحكومية.
- يجب إعادة النظر/ مراجعة مصادر الدخل التقليدية للإيرادات المحلية، وتكثيف الجهود نحو البحث عن مصادر تمويل جديدة تهدف إلى التحوط/ حماية الموارد المالية الجديدة للدولة- مصدر دخل مستدام وموثوق.
- يجب إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية (الاتفاقات التجارية والثنائية، الإعفاءات الاستثمارية والدبلوماسية، قانون الاستثمار، إلخ.) - تطبيق المعاملة بالمثل.
- يجب تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية التي تم البدء بها.

4. سياسة التجارة الخارجية

- ضرورة استكشاف نقاط عبور إقليمية جديدة ومضمونة وموثوقة لتدفق السلع والخدمات. يعتبر ميناء العقبة «نقطة فشل» في حالة حدوث خطر ما، كما ولا يزال إغلاق المعابر في المنافذ البرية يمثل تحديًا، وسلاسل التوريد البديلة الأخرى هي تحت الخطر أيضاً.

- كخيار بديل قابل للتطبيق (التحولات الحديثة في المنطقة) يتطلّب من الأردن النظر في دوره الجديد في المنطقة "ليصبح مركزًا للنقل الإقليمي واللوجستي" والانخراط في أية ترتيبات إقليمية من شأنها أن تعزّز القيمة الاستراتيجية له.
- تحسين مستوى التجارة التبعية في الأردن: تقليل معدلات الاعتماد على المستوردات من السلع الاستراتيجية الرئيسية (المنتجات الزراعية، الدواء والمستلزمات الطبية)، من خلال التشجيع على تحسين المنتجات المزروعة محليًا.
- تطوير قاعدة بيانات وطنية للسلع الاستراتيجية الأساسية وهو أمرٌ جوهري للأمن الوطني.
- إيجاد إطار عمل جديد ومتطور لتكامل التجارة الإقليمية وانشاء سلسلة إمداد لمرحلة ما بعد COVID19)) من شأنه أن يمهّد الطريق نحو الاندماج في منظومة التجارة العالمية وذات قيمة واضافة نوعية للانسياب السلع والخدمات وتوفرها. التركيز على التجارة الإقليمية في قطاعات مثل الأمن الغذائي، والنظم الصحية، والطاقة المتجددة/ واقتصاد المعرفة.
- التعرفة الجمركية (الرسوم الجمركية) هي أداة فعالة في السياسة التجارية: يجب إعادة النظر في دور دائرة الجمارك العامة، لضمان تطبيق تعرفة جمركية وتوفير حماية أكثر فعالية للسلع والخدمات المنتجة محلياً (معدل ايرادات الجمارك كان ثابت عند 2.0% من إجمالي فاتورة الاستيراد في عام 2019 - مما يعني وجود الكثير من الإعفاءات).
- تقديم مجموعة/حزمة جديدة من الحوافز (Trade Off) لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأهمها التخفيف من أعباء تكاليف فاتورة الكهرباء والنقل.

5. تكلفة اللاجئين

- على الرغم من المناشدات الإنسانية إلا (خطط الاستجابة الأردنية) ما زالت تعاني من نقص في التمويل دفعت الأردن إلى فقدان الثقة في المجتمع الدولي (دعم المانحين الدوليين).

- بدون مساعدات إضافية واستجابة مستدامة سيواجه الأردن مخاطر طويلة الأمد تتمثّل في عدم الاستقرار.
- لا ينبغي تطبيق سياسة الدبلوماسية المجانية: يجب وضع الاستقرار في الأردن مقابل المساعدات الإضافية ضمن الأجندات الدبلوماسية الجديدة (جزءًا لا يتجزأ من أية ترتيبات تجارية جديدة أو برامج مساعدات مالية اضافية للأردن).
- يجب إنشاء جهة متخصصة مستقلة أو تعيين شركة محاسبة خارجية يكون تمويلها من قبل الدول المانحة تتولى مسؤولية إدارة وإعداد حسابات جميع التكاليف المالية المتعلقة باللاجئين، والعمل تحت مظلة مجلس الوزراء التنسيق مع المجتمع الدولي كونه مغذّيا لعملية صنع القرار محليًا.

6. الفجوة الجندرية بين الجنسين

- أهمية الشمول الرقمي والمالي: إن سدّ الفجوة بين الجنسين في الشمول الرقمي أولوية ملحّة في هذا الحائجة. من وجهة نظر سوق العمل، إذ عمل COVID-19 على تسريع منصات العمل عن بُعد وإيجاد منصات للعمل جديدة. وبذلك سيمكّن شريحة النساء الاستفادة من المرونة التي توفرها مثل هذه المنصات، خاصة للعاملات في الخدمات عن بُعد، والخدمات المقدمة رقميًا، مثل البرمجيات، أو التصميم، أو المبيعات والتسويق. قد تكون هذه عوامل مساندة لتوسيع مشاركة النساء اقتصادياً.
- ضرورة تعزيز التنوع بين الجنسين من خلال القضاء على التحيزات في التوظيف وفي عمليات الاختيار.
- لا بدّ من تركيز الدعم الحكومي على المشاريع المملوكة للنساء في إطار برامج التحفيز الاقتصادي.
- وضع الأموال في أيدي النساء، لأنهن أكثر فعالية في إدارة النمط الاستهلاكي وسيتم صرفها بشكل فعّال على الصحة والتعليم والسلع الأساسية لأفراد الأسرة ، مقارنة بالرجال وقدرتهم على إدارة النمط الاستهلاكي.